المؤتمر الثاني للإعلام العربي

الهيمنة الرقمية العالمية وسبل مجابهتها عربيًا

14-13 يناير 2023

منشورات
اتحاد إذاعات الدول العربية
2023

تصـــديـــــــر

بقلم: المهندس عبد الرحيم سليمان
المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربية

يسعد الإدارة العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية نشر هذا الكتاب، الذي يقدّم كامل وقائع المؤتمر الثاني للإعلام العربي المنعقد يومي 13 و14 يناير/جانفي 2023 بتونس دولة المقرّ، تحت عنوان:

"الهيمنة الرقميّة العالمية وسبل مجابهتها عربيّا"

وقد خُصّص هذا المنتدى السنوي للتباحث في واحدة من أمّهات قضايا الساعة، وهي سطوة الشركات الإعلامية العملاقة في العالم اليوم وتغوّلها بنسق متزايد، ممّا ولّد تأثيرات سلبية على المجتمعات، وخاصّة منها المجتمعات العربية التي تُعدّ من أكبر المستهلكين للتكنولوجيا المتطوّرة.

وتجلّى، في هذا الإطار، حرص الاتحاد، على دعوة نخبة متميّزة تفوق الثلاثين شخصية، بين وزراء ومسؤولين في قطاع الإعلام، وفاعلين في تكنولوجيات الاتصال الحديثة، وأساتذة جامعيين وخبراء متخصّصين من ذوي الكفاءة العالية.

ووسط حضور مكثّف للمشاركين ناهز الألفين، تمّ تدارس المحاور الخمسة الواردة في البرنامج العام بشكل معمّق، وهي:

- التحدّيات المطروحة في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية، وحماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني.
- **جهود عربية في التصدّي لظاهرة الهيمنة الرقميّة للشركات العملاقة**
- **تجارب عالمية ومرئيات شركات التكنولوجيا الرقميّة**
- **خطّة العمل والاستراتيجية المقترح اتّباعها عربيا في مجال المحتوى**
- **خطّة العمل والاستراتيجية المقترح اتّباعها في المجالين التكنولوجي والتشريعي.**

وتُوّجت الأعمال بصدور **إعلان المؤتمر** الذي تضمّنت توصياته العديدَ من الحلول العملية في مجالات:

- **التعامل مع المنصّات الرقميّة العالمية**
- **الإجراءات التحفيزية والإصلاحية على المستويات الدولية، الإقليمية والوطنية**
- **تعزيز إنتاج المحتوى الرقمي العربي**
- **تطوير منصّات المشاهدة حسب الطلب والبثّ التدفّقي**
- **تطوير العنصر البشري**
- **حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني.**

وفي ضوء ذلك، تجسّد **التأسيس لرؤية عربية متكاملة لمجابهة الهيمنة الرقميّة العالمية**، ورُفع إعلان المؤتمر إلى مجلس وزراء الإعلام العرب الذي أقرّه، مع التنويه بجهود الاتحاد، وعهد إلى فريق عربي شكّله للغرض، ضمّ من بين أعضائه الأسبو، قصد التفاوض مع شركات الإعلام الدولية".

والله وليّ التوفيق

فهرس

تصدير	م. عبد الرحيم سليمان	3
مسيّر أعمال المؤتمر	أ. محمد رؤوف يعيش	7
كلمة ترحيبية	م. عبد الرحيم سليمان	8
كلمة وزيرة الشؤون الثقافية (تونس)	د. حياة قطاط القرمازي	11
مدخل عام: رئيس اتحاد إذاعات الدول العربية الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية	أ. محمد بن فهد الحارثي	14
المحور الأول		
التحدّيات المطروحة في الوطن العربي، في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية		
مديرة الحوار:	د. فتحية السعيدي	17
• الثورة الرقميّة وأخلاقياتها	أ.د. فتحي التريكي	
• حماية المعطيات الشخصية	د. شوقي قدّاس	27
• الأمن السيبراني	م. محمد بن عمر	35
النقاش		43
المحور الثاني		
جهود عربية		
مدير الحوار:	د. رياض كمال نجم	50
• في مستوى اتحاد إذاعات الدول العربية وجامعة الدول العربية	م. عبد الرحيم سليمان	51
• التجربة الأردنية	د. علاء سالم الزيود	57
• التجربة العراقية	د. خليل الطيّار	63
• التجربة المصرية	د. صالح الصالحي	69
• التكنولوجيا بين الهيمنة الرقميّة وسيادة الدول: لبنان نموذجا	د. حسّان فلحة	81
النقاش		93
المحور الثالث		
تجارب عالمية ومرئيات شركات التكنولوجيا الرقميّة العالمية		
مدير الحوار:	د. جواد متّقي	95
• من إنترنت الغرب الأقصى إلى عالم رقمي منظّم	Dr. Giacomo Mazzone	96
• مقاربة استشرافية للهيمنة الرقميّة العالمية	د. جواد متّقي	104
• الحوكمة الرقميّة العالمية	أ. جورج عوّاد	110
• شركات التكنولوجيا الرقميّة العالمية	Dr. Andrea Stazi	118
النقاش		123

المحور الرابع		
خطة العمل والاستراتيجية المقترح اتّباعها عربيا في مجال المحتوى		
مدير الحوار:	أ. محمد بن فهد الحارثي	130
تطوير الإنتاج الرقمي العربي	د. أماني رضا عبد المقصود	132
المحتوى الرقمي وسيادة المحتوى الرقمي	د. إبراهيم أبو ذكري	139
تطوير الإنتاج السمعي البصري لدى هيئات الإذاعة والتلفزيون	م. إيناس الجبالي	144
حماية الأطفال والخصوصيّة الفردية	Mr. Giuseppe Solinas	152
مجابهة خطاب الكراهية والعنصرية	أ. د. كريم بلقاسي	159
مكافحة الأخبار الزائفة، ولاسيما على وسائل التواصل الاجتماعي	أ. وسيم نصر	165
تعزيز تدريب الإعلاميين العرب على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيف التقنيات الرقميّة	أ.د. رضا النجّار	170
النقاش		176
المحور الخامس		
خطة العمل والاستراتيجية المقترح اتّباعها عربيا في المجالين التكنولوجي والتشريعي		
مدير الحوار: الوزير المشرف العام على الإعلام الرسمي الفلسطيني	أ. أحمد عسّاف	183
• آليّات تنظيم بثّ الفيديو عبر منصّات الإنترنت OTT	م. محسن الغمام مالك	184
• سنّ وتحديث التشريعات الضرورية المتعلّقة بالإعلام والاقتصاد الرقميّين	Mr. Christophe Leclerq	190
• فرص الضريبة الرقميّة	أ. أحمد العطاري	200
• الحفاظ على أمن البيانات والمعلومات الشخصية	أ. سامي الهيشري	207
• الحفاظ على أمن البيانات والمعلومات الشخصية	د. عبد الرزّاق المرجان	212
• ضرورة إحداث مرصد عربي للقطاع السمعي البصري	م. باسل الزعبي	219
• نحو إنشاء أحسن منصّة أو منصّات عربية كخيار آمن للمنطقة العربية	د. رياض كمال نجم	226
النقاش		232
وقائع الجلسة الختامية للمؤتمر		
• كلمة وزير الاتصال الجزائري (سابقا)	أ. محمد بوسليماني	236
• إعلان المؤتمر، إعداد الخبيرين: م. سيّد حسن رضا سيّد Dr.Giacomo Mazzone		240
• اختتام المؤتمر الثاني للإعلام العربي:	أ. محمد بن فهد الحارثي	248

المؤتمر الثاني للإعلام العربي

الهيمنة الرقميّة العالمية وسبل مجابهتها عربيًّا

وقائع المؤتمر الثاني للإعلام العربي

13 – 14 يناير / جانفي 2023

فندق الاتحاد Royal Asbu Hotel

شهد هذا المؤتمر حضور ثلّة من السادة الوزراء والسفراء والديبلوماسيين المعتمدين بتونس، وجمهورًا غفيرًا من ضيوف المهرجان والمهنيين والباحثين والجامعيين وطلاّب المعاهد العليا وكلّيات الإعلام وحظي بمتابعة كثيفة من وسائل الإعلام المحلّية والعربية والدولية.

تولّى تسيير مداولات هذا المؤتمر الأستاذ محمد رؤوف يعيش الخبير الإعلامي لدى الإدارة العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية، المشرف على مجلّة الإذاعات العربية :

يسرّ اتحاد إذاعات الدول العربية، رئاسةً وإدارةً عامة وعائلة موسّعة، استقبالكم في رحاب فندقه الجديد بكلّ حفاوة وحسن وفادة.

وإنّ حرصكم على الحضور بيننا ليترجم مدى اهتمامكم بمؤتمره الثاني للإعلام العربي، وتفاعلكم الإيجابي مع أهدافه ومقاصده.

العنوان الأبرز لدورته هذه هو:

الهيمنة الرقميّة العالمية وسبل مجابهتها عربيًا.

والموضوع، كم يُلاحَظ. على درجة كبيرة من الأهمّية، بل قد ينذر ببعض المخاطر. وسيسعى المؤتمر إلى تناوله من زوايا عدّة، وذلك في إطار خمس جلسات علمية، وسيتحدّث ويحاضر فيها

أكثر من ثلاثين شخصية إعلامية وهندسية وتكنولوجية، وهم: مديرو الحوار وأساتذة جامعيّون وخبراء ومسؤولون عرب وأجانب من ذوي الكفاءة العالية في مجالات اختصاصهم.

في مستهلّ الجلسة الافتتاحية، يلقي المهندس عبد الرحيم سليمان المدير العام للاتحاد كلمته الترحيبية. ودعوني أهمس لكم بأنه هو صاحب فكرة بعث فكرة مؤتمر الإعلام العربي

عالمنا اليوم يشهد سطوة رقميّة هائلة، أفرزت تحوّلات اكتسحت مختلف مجالات الحياة، وقوّضت أركان الأنماط التقليدية في مستوى صناعة المحتوى والبثّ والتوزيع

...يشرّفنا عظيم الشرف أن نجدّد معكم هذا اللقاء السنوي بمناسبة عقد المؤتمر الثاني للإعلام العربي، شاكرين لكم تلبية دعوتنا ومشاركتكم في أعماله.

وأودّ أن أنوّه في البداية بحضور عضوة في الحكومة التونسية مؤتمرنا هذا، ممّا يقيم الدليل على ما تخصّ به تونس دولة المقرّ اتحادنا من جزيل الرعاية والمساندة. ويطيب لنا أن نرفع إلى قيادتها أسمى آيات الشكر والعرفان، راجين لشعبها المضياف المزيد من الرقي والمناعة.

كما نسعد بحضور السيد وزير الاتصال الجزائري الذي تحتضن بلاده مركز تبادل الأخبار والبرامج وتشمله بالدعم والتطوير.

لقد أراد اتحاد إذاعات الدول العربية من خلال هذه البادرة التي أطلقها العام الماضي، والتي تعدّ الأولى من نوعها في تاريخ مسيرته، أن ينكبّ على دراسة أمّهات القضايا الآنية التي تواجه الإعلام العربي بسائر مكوّناته، ويتولّى تعميق النظر فيها بدقّة وإمعان، في ظرف

أمســت الحاجة فيه ملحّة للتداول والاستشــراف، اعتبارًا لحجم المســائل الشائكــة والتــحدّيات المــاثلة، وما تتطلّبه من إجابات وحلول.

ولعلّ الكثيرين ممّن واكبوا المؤتمر الأول للإعلام العربي الذي انتظم في شهر أكتوبر/ تشرين الأول2021 تحت سامي إشراف معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وحقّق النجاح بشهادة الجميع، يذكرون أنّ المواضيع التي تطرّق إليها آنذاك هي :

الإعلام العمــــومي في ظلّ انفجار القنوات الفضائية الخاصة والوسائط الجــديدة -أزمــة الصحافة المكتوبة- التدريب وإعادة تأهيل الموارد البشرية.

وتوّجت الأعمال بصدور إعلان المؤتمر الذي تضمّن العديد من التوجّهات والتوصيات، على نحوٍ أسهم في توضيح الرؤى والتصوّرات، وفي تقديم حلول عملية، ضمن مقاربة تراعي طبيعة الإشكاليات القائمة.

وكنّا حريصين على توثيق كامل وقائع المؤتمر وإخراجها في كتاب جامع، يسرّنا إهداؤه إليكم في هذه المناسبة السعيدة.

إنّ ما يميّز عالمنا اليوم، ما يشهده من سطوة رقميّة هائلة، أفرزت تحوّلات متسارعة اكتسحت مختلف مجالات الحياة، وقوّضت أركان الأنماط التقليدية، في مستوى صناعة المحتوى والبثّ والتوزيع، واستبدلتها بواقع مغاير يحمل معه ظواهر جوهرية عميقة لا تخلو من الآثار السلبية على مجتمعاتنا، التي أصبحت تعيش على وقعه، سيما إذا عرفنا أنّ المنطقة العربية هي من أكثر مناطق العالم استهلاكا للوسائط الجديدة.

ومن هذا المنطلق، ودون الدخول في التفاصيل، وبالنظر إلى أنّ الإعلام ـوخاصة السمعيّ والبصريّ منه– هو إحدى أهمّ الواجهات لهذه الثورة الرقميّة العارمة، بل وفي مقدّمة الأطراف المعنيّة بالتحدّيات المطروحة، التي يتعيّن مناقشتها ومعالجتها بوعي تام، فقد آثرنا أن يكون الموضوع الرئيسي الذي يتناوله مؤتمر الإعلام العربي في دورته الثانية:

"الهيمنة الرقميّة العالمية وسبل مجابهتها عربيا".

وكم نحن سعداء بتشريف ثلّة من السادة الوزراء هذا المحفل الإعلامي الكبير، ومشاركة نخبة من المسؤولين الفاعلين، وأهل الاختصاص في مجالات الإعلام والاتصال والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، حيث سيقدّمون مداخلات في إطار الجلسات العلمية الخمس، بمحاورها المتنوّعة التي تحيط بهذا الموضوع أيّما إحاطة، وهم يمثّلون عدّة جهات:

مثل جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصّصة، والاتحادات الإذاعية الإقليمية، وشركات الإعلام الرقمي العالمية. وغيرها من الهيئات المعنية بهذا الموضوع الذي يشكّل كما أسلفت أحد أهمّ مواضيع الساعة.

وممّا سيُكسب هذا المؤتمر أهمّية مضاعفة، هو أنّ الإعلان يُعرض على اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب بالكويت، ثمّ يُرفع إلى مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته (54) بالرباط لدرس مخرجاته واتخاذ ما يتعيّن في شأنها.

الدكتورة حياة قطاط القرمازي

وزيرة الشؤون الثقافية - تونس

لا بدّ من وجود آليات فعّالة يسهل استخدامها في الواقع وتطبيقها لمواجهة الهيمنة الرقميّة العالمية البالغة الخطورة، باعتبارها تطال مختلف الفئات الاجتماعية والعُمريّة، وبالخصوص النشء والأطفال.

... يطرح المؤتمر الثاني للإعلام العربي إحدى أهمّ قضايا الراهن في ما يتّصِل بالتطوُّر الرقمي، وهي القضيّة المتعلّقة بالهيمنة الرقميّة العالمية والسُّبُل الكفيلة بمُواجهتها و طرائِق كَبْحِ جِمَاحِ هذه الطَّفْرة الرقميّة، بتوفير سُبُل التمكين اللّازم للإعلاميّين العرب وتعزيز قُدراتهم وتدريبهم على حُسن اسْتخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتوْظيف التقنيات الرقميّة الجديدة، فضلا عن تطوير التشريعات وإحْداث القوانين التي تُيسّر التعامل مع الرّقمنة وتَحمي من سَطْوتها وهَيْمنتها وآثارها السّلبية في ذات الآن.

فكل الشّكر على اختيار هذا المبْحث للتدارس والنقاش، وَعْيًا بتحدّيات الواقع، واسْتِشْرافًا لبرنامج مُسْتقبلي واعد.

إنّ الحاجة اليوم أصبحت مُتأكّدة لِوضْع سياسات واستراتيجيات مُشْتركة في مُواجهة التحدّيات الكبرى للعالم الرقمي، وما تفْرضُه من تَعاون وتوْحيد التوجُّهات وتشْبِيك الجُهود، خصوصا في مواجهة مُشكل تنْميط سُلوك الأفراد وإمكانيّة اسْتخدام العالم الرقمي كوسِيلة للهيْمنة الثقافية على الأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال سُرْعة التدفُّق وطبيعة المحْتوى وقُدْرة الآلة على توْجِيه الرغبات والتحكُّم في الذِهن الجماعي وخِيَارَاتِه، وبالتالي إمكانيّة الانْصِهَار في الآخر، أو فِقْدَان الهُوِيَّة، مُقابل اكْتساب هُوِيَّة رقميّة هَجِينَة قدْ لا تَمُتُّ إلى الأَصْل والواقع بأيّ صِلة. وهُنَا تبْرُزُ أهمّية الصّلة بين الإعلامي والثقافي في توْجيه المحتوى الرقمي، ومُواجهة العُزْلة الثقافية والقَطيعة مع الهُويّة التي قد تُؤدّي إليها المعرفة الرقميّة غير الواعية.

إنّ تأْثير الهيْمنة الرقميّة العالمية في منطقتنا العربية بالغ السّطوة، ويتجلّى ذلك في كافّة القطاعات ومنها الإعلام، لذلك فإنه لا بُدّ من وجود آليّات فعّالة يَسْهُل استخدامها في الواقع،

وتطبيقها لمواجهة تلك الهيْمنة البالغة الخُطُورة، باعتبارها تَطَالُ مخْتلف الفئات الاجتماعية والعُمريّة، وبالخصوص النّشء والأطفال..

وتبعا لذلك، أصبح لِزامًا علينا انْتهاجُ استراتيجية مُشتركة، ووضْع رُؤية مُوحّدة في مجال الأمن السّيبْراني وتطوير الإنتاج الرقمي العربي في تَسَاوُقٍ مع حِماية المعْطيات الشخصية والأطفال والتصدّي للأخبار الزائفة ومُختلف انْحرافات التعامُل الرقمي، ثقافيًّا واجتماعيًّا وإعلاميًّا.

علينا الاعْتراف والإقْرار بِوُجُودِ حالة تاريخية تواصليّة جديدة مُختلفة، وربّما في قطيعةٍ عمّا سَبقَها من إنْتاجٍ ونشْرٍ وترْويجٍ وصِنَاعةٍ وتلقٍّ، ممّا يتطلّب آليّات بحْث معرفيّة جديدة تُعيد تَشْكيل بِنْيَة التواصُل الإعلامي والفكري والثقافي، وتنْبَني على فهْم جديد ومُتَجدّد لظَوَاهِر اجتماعية طارئة، وعلى قدْر كبير من التّعْقيد والتّشابُك، وفي علاقة تَجاذُب دائم مع الفاعلين.....

وإذا كانت وسائل الإعلام في الدول المتقدّمة قد قَطَعَتْ شوْطًا كبيرًا، وحقّقتْ تقدُّمًا ملْحوظا في مجال التّحوُّل الرقمي الذي أصْبح واقِعًا مَعِيشًا لدى الكَثير منها، فإنّ وسائل الإعلام في المجتمعات النامية والعربية لم تَصِلْ بعْدُ إلى مُستوى تأقْلُمٍ كبير مع الرقمنة واسْتيعابٍ لمناهج التّعامل معها.

إن الحلّ في رأْيِنَا يتجاوزُ الهُرُوب تحت أيّ مُسمّى كان، إلى التعايُش الذّكي مع التقنيّات الرقميّة الجديدة، وهو تعايُش يَفْرضُ علينا اسْتخدام آخر التقنيات والوُلُوج إلى أهمّ وأكْبر المنصّات، عبر الإنْتاج الضّخْم للمضامِين، وبالتالي الحوكمة الذكيّة لهذه المنصّات. وإنّ المرحلة المقبلة

هي مرحلة غَزْوِ المضامين، والتي يجب أن يكون لنا كَدُوَلٍ عربيّة رأْي وموْقع فيها، فهي وَحْدَهَا كَفيلة بِضَمَان الوُجود الفكريّ والثقافيّ والإعلاميّ العربي، نَاهِيكَ عمّا يُوفِّرُه إنْتاج المضامِين الرقميّة العربية من فرْض تَواصُل اللّغة العربية وانْتشارها.

واعْتقادنا هُوَ أنّ هذا المؤتمر سيكُون محطّة فارقة في المساهمة في تطوير الإعلام العربي، بما يَفْرِضُهُ من توجُّهاتٍ مُواكبةٍ لِتطوّرات العالم الرقمي، فضْلا عمّا سيكُون له مِنْ دَوْرٍ في تحْفيز الدول وتوْجيهِهَا نحو الانْخراط الفاعل في عوالم المعْرفَة والذكاء الاصطناعي، مع التَّوَصُّل إلى إحْداث مِنصّة مُوَحّدة لتَداوُل قِيَمِنَا الثقافية والاجتماعية المشتركة، والمساهمَة في إنْتاج المعْرفة من جهة، وحَوْز المكانَة اللّائقةِ بنا في عالم الإعْلام من جهة ثانية.

وأتوجَّهُ إلى معالي المهندس عبد الرحيم سليمان مدير عام اتحاد إذاعات الدول العربية، ومن خلاله إلى منظمة اتحاد إذاعات الدول العربية وكافّة القائمين عليها، بأسمى عبارات الشكر والتقدير لسعيها الدّؤُوب من أجل الرُّقيّ بالإعلام العربي، وفَتْح الحوار والنقاشات الراهنة والمسْتجدّة لبَعْث مُقَوّمات وضْع استراتيجيّات ناجعة، ورسْم سِياسات إعلاميّة مُتكامِلة... إلى جانب مواكبتها لمُخْتلف التحدّيات والمتغيّرات التي يَشْهَدُها العالم بِنَسَقٍ مُتَسارع...

والشُّكر مُسْتحقّ لكافّة المؤسّسات الإعلامية في العالم العربي، لما تَبْذُلُه من جُهْد في مُواجهةِ ومُواكِبةِ التطوُّرات العالمية، والارْتِقاء بالمجَال الإعْلامي العربي.

وأرجو أن تقع مُتابعة مُخْرَجات هذا المؤتمر، وإجْراء ما يَصْدر عن أشْغَاله من توصيّات مُنجزا وواقِعًا ملْمُوسا، تجاوزًا للموْجود من أجْل تحْقيق المنْشُود.

الأستاذ محمد بن فهد الحارثي

رئيس اتحاد إذاعات الدول العربية

الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية

مدخل عام

عنوان المؤتمر يعكس مدى القلق الذي يشعر به الإعلامي أو المواطن أيّا كان في العالم العربي، من هذه الهيمنة الرقميّة التي تتّضح يوما بعد يوم.

نحن مطالبون، كمجموعة عربية بأن يكون لنا صوت قويّ واضح وموحّد في مجابهة تغوّل الشركات الإعلامية العملاقة.

اخترنا لمؤتمرنا الثاني للإعلام العربي عنوان : **"الهيمنة الرقميّة العالمية وسبل مجابهتها عربيا"**. والحقيقة إنّ هذا العنوان قد يبدو استفزازيا، أو على الأقل افتراضيا، فهو يفترض في المقام الأوّل أنّ هناك هيمنة رقميّة عالمية. ويفترض في الجزء الثاني أنّ هناك مجابهة عربية. وكلمة مجابهة دائما تعطي الإيحاء في عقلنا الجمعي العربي بأنه مجابهة حروب، وليس تقنيات، وبالتأكيد فإنّ هذا العنوان يعكس مدى القلق الذي يشعر به الإعلامي أو المواطن، أيّا كان، في العالم العربي، من هذا الهجوم الإعلامي أو الهيمنة الإعلامية التي تتّضح يومًا بعد يوم.

وبغضّ النظر عن التوافق حول هذا العنوان من عدمه، فإنّ التسارع التكنولوجي يغيّر الخريطة الجيوستراتيجية للعالم بشكل جديد، ويؤكّد أنّ العلاقة بين التكنولوجيا والسياسة واقع يحدّد ملامح العالم الجديد.

لقد أصبح العالم من حولنا حقيقةً خريطة إعلامية، ولم يعد خريطة جغرافية أو خريطة تاريخية، وغدت محاور الشركات الإعلامية العملاقة هي التي تحدّد محاور القوّة في العالم. وأضحت هذه الشركات هي المحرّك الأساسي لصياغة سلوكنا وفكرنا وتعاملنا مع الآخر.

ولا شكّ في أنّ التكنولوجيا، حتى نكون مُنصفين وننظر بواقعية وحيادية، قدّمت خدمات للبشرية، وساعدت وغيّرت حياتنا وأعطتنا مزايا مهمّة، لكن من زاوية أخرى، ثمّة جانب سلبي، من خلال تغوّل هذه الشركات وهيمنتها وتضخّمها على حساب المحتوى المحلّي والمواطن البسيط. وهنا يُطرح السؤال: هل انتهى عصر الدول وبدأ عصر حكم الشركات ؟ هل أضحت هذه الشركات هي التي تسيطر وتحدّد وتفسّر وتؤثّر على صانع القرار السياسي أيّا كان مكانه !

والحقيقة أنّ ما بين أدوات الماضي والحاضر، من الممكن اختلفت الأدوات، ولكن نفس الظروف ونفس أسلوب الهيمنة، وبدلا من أن تكون جيوشا عسكرية، صارت حربا إعلامية، ونحن نشاهد الآن إلى أيّ مدى بدأت حتّى قوى كبرى في العالم تنظر إلى هذا الموضوع بعين القلق، ونلاحظ ماذا فعل الاتحاد الأوروبي من خطوات، لأنّ الأوروبيّين بدأوا يشعرون بأنّ هناك اضمحلالاً لثقافتهم المحلّية على حساب هذه الشركات العالمية.

وبالتأكيد فإنّ عمليات الاستحواذ الكبرى التي نشاهدها، تضمّ هذه الشركات العملاقة.

والسيطرة على صناعة المحتوى والتسويق الإلكتروني والعُملات المشفّرة والعالم الافتراضي، كلّ هذه كيانات ضخمة تعيد خارطة الإعلام وتضاريسه وتشكّل خريطة للإعلام.

لقد أصبحنا جزءًا من المستهلك، ولسنا جزءًا من المنتِج، وجزءًا من المستخدَم وليس جزءًا من المستخدِم، وإنْ أنت وجدْتَ كشخص، أنّ حياتنا هي عبارة عن بيانات رقميّة، وغدَا الإنسان هو مجرّد منتَج يتمّ استخدامه، فهذا بصيغة أو بأخرى، هو نظام استبدادي جديد يتشكّل، وهذه ربّما رؤية فلسفية مختلفة، فعوض أن يكون نظام الاستبداد سياسيا، هناك نظام استبدادي يقوم على هذه الشركات، وعلى هذه الهيمنة التي لا تستطيع أنت كفرد ولا دولة لوحدها أن تجابه هذا التيّار.

ومثلما تفضّلت به السيدة الوزيرة وقالت إنّ هناك تعايشا ذكيّا في العلاقة مع هذا الهجوم الإعلامي، لأنّ الثقافة الرقميّة عملت على تنميط الوعي وجعله استهلاكيا.

ونحن نرى كيف أنّ الثقافة الاستهلاكية أصبحت متجذّرة فينا بشكل كبير، لأنّ الغسيل الإعلامي اليومي يجبرك على أن تسير في هذا التيّار.

لقد بات هناك مصطلح اسمه "رأسمالية المراقبة"، مراقبة تصرّفاتنا وسلوكياتنا وهواياتنا ورغباتنا وتتحوّل إلى خوارزميات، وهذه الخوارزميات تتحوّل بدورها إلى ملفّات تعريف تستغلّ أو تباع إلى طرف ثالث، وبناء على ذلك أصبحنا سلعة بشكل أو بآخر في هذا الإطار.

ورغم إيجابيات التحوّل الرقمي، إلاّ أنّ الثقافة الرقميّة، من جانب آخر، أوجدت عندنا عزلة فردية وتباعدًا، بمعنى نقول هي شبكات التواصل الاجتماعي والعالم الرقمي، غير أنها في نفس الوقت أوجدت عزلة فردية، وعاد تعريف الفردانية بشكل جديد.

الفردانية تعني أن تنعزل بذاتك وفي عالمك الافتراضي ولم تعد مرتبطا بعالمك الواقعي الحقيقي.

وهذا ما يُطلق على تسميته : "الإنسان ذو البعد الواحد" الذي أصبح ينصهر في هذا المفهوم، ويُحرم من السعادة التي كانت جزءًا من الفلاسفة القدامى التي وضعوها أيام فلسفة التنوير.

وإزاء هذا الواقع الجديد، فإننا كإعلاميين مطالبون بأن نفهم إلى أين سنسير، ماذا بعد خمس أو عشر سنوات ؟

كلّ شيء له إيجابيات وسلبيات، لكن ربّما نحن كإعلاميين لم ننظر إلى الموضوع بالصورة الكاملة، يشغلنا الجزء عن الكلّ، ونفكّر في الحدث أكثر من الواقع الكبير. وقد يكون هذا المنتدى يمثّل بالنسبة إلينا فرصة ثمينة لتطارح الأفكار وتبادل الرؤى، ونعرف أين ستكون التوجّهات ؟

لقد حرصنا في مستوى اتحاد إذاعات الدول العربية على تقديم ورقة إلى مجلس وزراء الإعلام العرب في اجتماعه السابق حول وضع **استراتيجية موحّدة للعالم العربي**، حتى يكون لها موقف بالتأكيد، ونحن مطالبون كعرب وكمجموعة عربية متّحدة بأن يكون لنا صوت قويّ واضح وموحّد في مجابهة هذا الطوفان. ومثلما كان لنا صوت قويّ واضح، فسوف يحترمنا العالم، لأنّ العالم يحترم الأقوياء.

المحور الأوّل :

التحدّيات المطروحة في الوطن العربي في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية

إدارة الحوار: د. فتحيّة السعيدي، أستاذة علم اجتماع (تونس)

أرحّب بضيوف المؤتمر، وأشير إلى أنّ المحاضرة التي سيتولّى تقديمها أ. د. فتحي التريكي تدور على موضوع ثقافي واجتماعي وإعلامي. إنّ الثورة الرقميّة تتميّز عن سابقاتها بسرعة النسق وسعة الانتشار والشموليّة لمختلف مجالات الحياة الإنسانية، إضافة إلى إنتاج كمّ هائل من البرمجيات والشبكات وغيرها من أجهزة الاتصال التي تؤثّر في حياة الإنسان بشكل عام، وفي الإعلام بشكل خاصّ.

الثورة الرقميّة وأخلاقيّاتها

أ. د. فتحي التريكي

صاحب كرسي اليونسكو للفلسفة في العالم العربي

نحن نعيش بداية عصر جديد، فترة جديدة، تتجاوز في الآن نفسه عصر الحداثة وما سمّي بعصر ما بعد الحداثة، لتفتح عهدا جديدا يستأنف بعض عناصرهما ويطوّر الثورة التكنولوجية الإعلامية والتواصلية، وسيغيّر الحياة اليومية والاجتماعية للبشر. لذا يمكن تسمية هذا العهد بـ"السيبر حداثة" أو "الحداثة السيبرانيّة" أو أيضا "الحداثة الرقميّة" وذلك استتباعا لما ينتجه يوميّا الذكاء الاصطناعي من مستجدّات، وما تنتجه الثورة الرقميّة من ابتكارات، وهي نتائج ستصاحب الإنسان من هنا فصاعدا في نمط حياته التي ستختلف شيئا فشيئا عن الواقع المعيش، في بُعده التاريخي الماضوي وفي بُعده الحضوري، فالرقمانيّة هي التي ستسود الواقع شيئا فشيئا لتتحكّم في مفاصله.

هكذا ستهيمن حقّا الثورة الرقميّة بإيجـابياتها، وسلبياتها، لأنها قد بدأت تغيّر في الكثيـر من بلدان العالم المتقدّم العلاقة بالمعرفة والعلوم والإبداع الثقافي.

والسؤال المطروح هو التالي: هل وجب علينا مجابهتها أم علينا التأقلم معها ومع نتائجها؟

لا شكّ أنّ هذه الثورة هي أكبر ثورة عرفتها الحداثة منذ القرن السابع عشر، لأنها قد غيّرت علاقاتنا المختلفة بالمحيط وبالطبيعة. فكلّنا يعرف أنّ الأفكار والمفاهيم والتصوّرات قد أصبحت بفضلها تتوزّع بسرعة على جماهير غفيرة متزايدة في العالم، وإنّ الثقافات المختلفة قد أضحت تتشابك وتتضافر وتتداخل، وسمحت هذه الثورة الرقميّة المعلوماتية الهائلة بتطوير التعليم واكتساب المعارف والمهارات، وتُمكّن الكثير من الناس من القدرة على معرفة الأفكار والمفاهيم العامة، بعد ما كان التفكير حكرا على الخاصة.

لقد تكوّنت إذن ساحة عمومية جديدة، حيث يتمّ فيها تبادل الأفكار والآراء بسرعة قصوى وبسهولة كبيرة. ولكنها في الآن نفسه قد قلّصت عمق التفكير وأخضعته للعمومي، بل لجميع أنواع الاتصالات التي تخصّ عامّة الناس. فمن ناحية سيوجد التفكير في كلّ مكان، ومن ناحية أخرى سيفقد التفكير عمق طروحاته، على الرغم من السهولة النسبية للتصوّر المتعالي.

فمشهد هذه الساحة المعلوماتية الافتراضيّة يجب ألاّ يُخفي التنوّع الشديد للأفكار والصور والمعلومات والمعارف والألعاب والشروحات والدراسات، والتدخّلات الاجتماعية والسياسية والدينية والإيديولوجية التي يمكن أن توجد وتتشابك وتتراكم، لتجعل من عملية الفرز والتفكير عملية شاقة تتطلّب قبل كلّ شي تمكّنا عميقا من منهجية صارمة لقراءة المعلومة وتنظيمـها. زد على ذلك، أنه كثيرا ما يتدخّل في هذه الساحة مَنْ يزعم أنه خبير يختصّ في كلّ شيء ليلتقط المعلومة وينظّمها ويفسّرها حسب مقتضيات إيديولوجياته أو إيديولوجيات من يكلّفه بذلك، فيوجّه فهم المعلومة والتفكير فيها توجيها معيّنا، فيؤثّر بذلك على القرارات والمواقف.

ولعلّ التحدّي الأوّل والأساسي هنا يتمثّل بالنسبة إلى عالمنا العربي، في ضرورة التقدّم العلمي التكنولوجي أكثر واستيعاب هذه الثورة الرقميّة والعمل على جودة استخدامها.

نحن نعرف أنّ الأمّية مازالت ضـــاربة أطنابها في الوطن العربي، إذ ما يقارب 20 في المـــائة من سكانه أمّيون. وحسب تعريف الأمم المتحدة، تفيد الأمّية عدم القدرة على قراءة جمل بسيطة وكتابتها في أيّة لغة. فما بالنا إذا علمنا أنّ تحديد الأمّية هو الآن بصدد التغيّر ليصبح

معناه في عدم القدرة على استعمال التكنولوجيا الرقميّة. فمحو الأمّية لم يعد يقتصر على تعليم القراءة والكتابة، بل يهتمّ أكثر بتعليم الرقميّة والرقمنة. ولا مناص لنا من بذل جهود قصوى لنقل هذه التكنولوجيا المتطوّرة واستيعابها والإبداع في ميدانها.

بذلك، نكون قد بدأنا مقاومة الهيمنة العالميّة على نمط حياتنا ومعطياتها. ونحن نعرف أنّ هذه الثورة الرقميّة قد ساهمت في تعميق الهوّة داخل عناصر هويّتنا ومعطياتها، جرّاء التفكيك الذي تتأسّس عليه الحداثة الرقميّة، تلك التي يبدو أنّ تأثيراتها تجاوزت مفهوم العولمة الموحّد في منظورها الكلاسيكي اقتصادا واجتماعا وثقافة. فمن منطلقها النسبي لفهم عناصر الوجود، تكون الحداثة الرقميّة قد ساهت في تشتيت عناصر الهويّة، حتى أننا اليوم أصبحنا نتحدّث عن هويّة رقميّة افتراضيّة بدأت تغزو الشباب لتُبعدهم عن هويّة مجتمعهم. بدأت العناصر المؤسّسة للهويّة تتغيّر إذن وبات العنصر الافتراضي محدّدا لها، بل صار المجتمع الشبكي موازيا للمجتمع الواقعي ليصوغ منطقا جديدا هو منطق التواصل الرقمي، سيكون له تأثير كبير على نمط تفكيرنا وإبداعاتنا الفنية والعلمية. هكذا يجب أن نأخذ مأخذ الجدّ هذا المنطق الجديد الذي من نتائجه التسريع في التغيير الاجتماعي بواسطة تأثير المجتمع الشبكي على الواقع من ناحية، ومن خلال الساحة الثقافية الرقميّة الافتراضيّة التي توسّعت لتشمل ثقافات متعدّدة ومختلفة وأحيانا متناقضة. بل القضيّة أخطر من ذلك، إذ سيصبح المجتمع الافتراضي الشبكي هو الذي يحدّد المجتمع الواقعي ويؤثّر في معطياته وتحوّلاته وانتفاضاته.

وللمزيد من التعمّق في كلّ ذلك، لابدّ من التأكيد على أنّ التحليلات السوسيولوجية الإعلامية قد أظهرت أنّ التوتّر بين السياسة والإعلام في بداية قرننا هذا، قد كان نتيجة الخسارة التدريجيّة للقوّة الإعلامية في صبغتها الكلاسيكية، وهي خسارة ناجمة عن تطوّر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

ولنفهم على نحوٍ أفضل هذا التوتّر وهذه الأزمة، لا بدّ من التذكير بأنّ الإعلام المكتوب (الجرائد)، ثمّ الإعلام المرئي، ما انفكّا يبثّان على مدى طويل ثقافة سياسية مؤسّسة على التقاط الخبر وتحليله ونقده في الآن نفسه. ويحتاج الناشط السياسي إلى وسائل الإعلام من أجل النفاذ إلى الرأي العام وتنشيطه. وما فتئ البحث عن الحقيقة وإعادة بنائها يمثّل الشاغل الرئيس، في النهاية، للإعلامي المحترف. لأجل هذا، فقد كان هو الوسيط بين المعرفة والسياسي من جهة، والرأي العام السياسي من جهة ثانية. وتبقى أداة التحقيق قائمة باستمرار في العقل والبرهنة، والتقصّي بجميع أشكاله (المنطقيّة، والتكنولوجيّة، والحواريّة، والاستقصائيّة، إلخ).

والآن، يستطيع رجل السياسة عبر الثورة الإعلامية الرقميّة، وعبر تطوّر تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الالتفاف نوعًا ما على الإعلامي الوسيط بينه وبين الجمهور، بل يستطيع توجيه الحوار كما يشاء وطبقا لإيديولوجيّته ومواقفه، ولا يستعمل بالضرورة في ذلك النقد والبرهنة، وإنما بالأحرى يستخدم عمليات إثارة العاطفة والوجدان اعتمادا على مضمون الخطاب وعلى شكله. وبهذا فبإمكانه حتى الذهاب إلى حدّ تحويل انتباه الجمهور عن كلّ ما هو "أمر واقع" والتغطية بالتالي على كلّ الأحداث الواقعية. فوجد النظام الإعلامي نفسه مُجبرا على اقتفاء هذا المعطى الجديد، من خلال تطوير الإثارة، هو أيضا مستخدماً بدوره تحريك العاطفة وأحاسيس الجمهور الواسع. وهكذا ترك النقد الإعلامي المكان أكثر فأكثر إلى التحقيق للكشف عن الأشياء الشاذّة والأعمال الغريبة، والمدهشة، أي الأشياء المتعلّقة بجميع ما يثير دهشة الجمهور ويُحيي حبّ اطّلاعه، مع التضحية بالتحاور الجادّ، والتحليل العقلي والبحث الرصين عن الأشياء الحقيقية والجليّة والمثبتة علميّا.

ولا يشكّ اثنان أنّ للإعلام دورا عميقا في بثّ الحقيقة، حين تضع بين يديْ الجمهور بالاعتماد على خطاب ديداكتيكي قابل للفهم، نتيجة هذه "الحقيقة بما هي تحقيق" عبر مراجعة صدقيّتها وقواها وانعكاساتها على حياة الناس اليومية. وبهذا يستأثر الصحفي والإعلامي عموماً بسلطة واقعيّة، هي سلطة "قول الحقّ" تارةً دون ذمّة، وطوراً تحت رقابة إيثيقا أدبيّاته، إذ تمنح وسائل الإعلام لنفسها إمكانيّة توجيه الرأي العام والتأثير في خيار الناس السياسي والاجتماعي والثقافي، ولكن ذلك يكون من خلال عمليّة البحث عن الحقائق الملموسة والمقنعة. ولأجل ذلك تكون الديمقراطية حاملة لعوامل التحوّلات السياسية. وهي تقوم على شكل من ثقة الجمهور في المؤسّسات التي تنتج الحقيقة، أي الجامعات ومجتمعات المعرفة، والفلاسفة، والمؤسّسات الدينية. ويكون بذلك للصحافة والإعلام دور الوسيط، وفي بعض الأحيان تكون لهما وظيفة تربوية بين السلطة ودواليبها، والعلم ومؤسّساته من جهة، والشعب والمواطنين والمجتمع من جهة أخرى.

وفي واقع الأمر، غالباً ما يخشى الرجل السياسي هذا الوسيط فيبحث عن إمكانيّة الاستحواذ على السلطة برمّتها لنفسه، بما في ذلك سلطة الحقيقة. ولذلك، ففي لحظات التحوّلات السياسية، غالباً ما يبادر رجال السلطة إلى استهداف الإعلام. وفي تونس بعد الثورة، سنة 2011 عندما وصل الإسلاميّون إلى السلطة، قاموا بتوجيه أنصارهم ضدّ التلفزة الوطنية، والرّاديو، والصّحف عبر وصف الصّحفيين بـ"إعلام العار". ولم يفتأ دونالد ترومب، الرئيس السابق للولايات المتحدة، يوجّه الإهانات ضدّ الصحفيّين والإعلاميّين من أجل إخضاعهم لسلطته. والحقيقة أنه خلال

حملته الانتخابية وصف مؤسّسات الإنتاج وبثّ الحقيقة بالفساد وعدم النزاهة، والكذب، إلخ. وقد كان يستهدف الجامعيّين والقضاة والصحفيّين.

ومن رحم هذا النقد الجذري الموجّه إلى داخل مؤسّسات إنتاج الحقيقة وبثّها، وجرّاء هذا التوتّر بين السياسة والإعلام نشأ تصوّر ما يسمّى اليوم "بما بعد الحقيقة".

وفي تعريفنا لما بعد الحقيقة، ينبغي أن نستبعد بصفة مسبقة، الكذب بما هو تفسير بسيط لهذا المصطلح الجديد. من المؤكّد أنه داخل نمط استخدام ما بعد الحقيقة يمكن الالتجاء إلى الكذب وإلى الأشكال الأخرى المضادّة للحقيقة، حين تكون ناجعة في مجال ترسيخ الرّؤية الإيديولوجيّة للعالم كأفضل ما يكون. لكن مصطلح ما بعد الحقيقة بكون أكثر ضرراً لأنه يقدّم نفسه على أنه حقيقة "قابلة للتحقّق" على الصعيد العاطفي، والحال أنه يمكن للكذب أن يدرك لدى الجمهور بما هو كذلك، غير أنه يواصل عمله بفاعليّة. هكذا فإنّ ما بعد الحقيقة يتحدّد بواسطة المنهج العاطفي الوجداني، بينما كانت الحقيقة دوماً ابنة العقل والمنطق والاستدلال.

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ ما بعد الحقيقة ليست نقيض الحقيقة، فالبادئة "ما بعد"، تعني بالأحرى عدم تأسيس المزاعم والمقترحات التي تقودها تأسيسا عقليّا. فالحقيقة تحتاج إلى أن يعاد تأسيسها عبر عمليّتين فكريّتين: التصديق وقابليّة التحقّق. بينما تستدعي ما بعد الحقيقة آليّات أخرى، مثل الإشاعة، والمجادلات، والصورة (خصوصاً الصورة الصّادمة)، وكلّ ما ينفذ مباشرة إلى المشاعر ولا يتطلّب تثبّتاً. فباستطاعة التلفزيون استعمال التلصّص مثلا، ونفاذ الكاميرا إلى حياة الناس الخاصة وتلفزيون الواقع، وميكروفون الشارع، والحوارات أمام الكاميرا، فهي عمليّات

تعطي الانطباع أنّ الحقيقة المنقولة مؤسّسة على الواقع، والحال أنها ليست سوى أبنية قامت لأجل سلطة معيّنة، سياسية أو مالية أو غيرها. فعصر ما بعد الحقيقة هو عصر الثورة الرقميّة، عصر الملتيميديا التي تتوجّه مباشرة إلى الناس متجاوزة الحدود والنخبة، من أجل إثارة عاطفتهم، وبالتالي صناعة الرأي وتحريك الحشود. كلّ شكل من أشكال التحكّم يصبح ممكناً، ولكن أقصى هذه الأشكال هو الذي يتّخذ مظهر الحقيقة. ويمكن أن تتغاضى السياسات عن المفكّرين والصحفيين المحترفين كي لا تصل أفكارهم وبرامجهم إلى الناس. فهم يستخدمون الآن الملتيميديا، والشبكات الاجتماعية وكلّ ما تتيحه الإنترنت والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات لأغراضهم ومصالحهم. ذلك ما أجبر بعض الصحفيّين على أن يتحوّلوا إلى صانعي الحقيقة المغلوطة حين ينقلونها، فيقعون غالبا في فخّ أيديولوجيا ما بعد الحقيقة، تلك التي تزرع الكراهيّة، والإقصاء، والعنصريّة من أجل أن تُرضي الجمهور الواسع وتهزّ مشاعره.

تتلاءم الشعبوية السياسية جيّداً مع ما بعد الحقيقة. هذان المفهومان يتمفصلان حول وضع سلطة دون معرفة، ودون نخبة مثقّفة ودون مراكز سياسية. ومَنْ يتولّى نشر ما بعد الحقيقة ويمارس سلطة شعبويّة، تراه يحمّل النخبة، أي الجماعة العلميّة والسياسيّين والمثقفين مسؤوليّة كلّ آلام المجتمع. ويستتبع هذه الاتهامات بالفعل انكماش هووي، من خلال تمجيد الانتماء وإقصاء الغريب، واللاّجئ، والدخيل، والآخر بصفة عامّة. وقد تتكوّن سياسة فاشية جديدة حول الشعبوية السياسية التي تستهدف الجميع في حقوقه وحرّياته.

طبعا لم تكن الثورة الرقميّة هي السبب في هذا الانحراف عن الحقيقة وعن ممارسة الشعبويّة السياسية، فتاريخ الأفكار والفلسفة قد وصف لنا بالتدقيق سفسطائيّة العمل السياسي في جمهورية أثينا في القرن الرابع قبل المسيح، كما وصفت لنا الخطابة في ديمقراطية قرطاج القديمة.

فالعلاقة بين السلطة والمعرفة في اليونان قد صنعت توتّرا بين حقيقة مزعومة وحقيقة مدعومة، حينما كانت الديمقراطية مزدهرة. لقد كان البحث عن الحقيقة موضوعا أساسيّا لنشأة الفلسفة، بينما كان هدفُ "الناشطين الأيديولوجيّين" في ذلك العصر هؤلاء الذين يتولّون

نشر برنامج الأحزاب المتصارعة من أجل السلطة، وأعني بهم السّفسطائيّين والخطباء، هو إقناع الجمهور بكلّ الوسائل، بما في ذلك عنف الخطاب. وقد أكد أفلاطون أنّ السّفسطائيّ، صيّاد شباب "الأثرياء"، و"محارب الكلمة" يختفي في ظلمة اللاّوجود. والحقيقة بالنسبة إلى أفلاطون ليست من ميدان الخطاب والخطابة، بل لها وجود خاصّ وينبغي القطع نهائيّا مع الظنّ، وبعبارة أخرى، لا يمكن للفكر أن يصل إلى الحقيقة إلاّ عبر المرور من ميدان العاطفة إلى ميدان العقل.

لقد أعطى الفيلسوف معنًى للحقيقة وللبرهنة في آن واحد. هكذا يتعلّق الأمر بأوليّة العقل على العاطفة والرأي، والإحساس، وكلّ من هو من دائرة الانفعال. وكان من نتائج هذه العقلانيّة الظافرة للفلاسفة تطوّر العلوم وتحكّم أفضل في العالم والحياة.

فلم تكن **الثورة الرقميّة** هي السبب المباشر لما بعد الحقيقة، ولكنّها قد سهّلت استعمال السفسطة الجديدة ونشرها بسرعة والتأثير بواسطتها على مجموعات كبيرة من البشر، فربطت "ما بعد الحقيقة" بالشعبويّة وبعنف الإقناع.

ومع كلّ ذلك، يخطئ مَنْ يظنّ أنه علينا تقليص الثورة الرقميّة أو تجاهلها للمحافظة على مقوّمات هويّتها ومرجعيّاتها وعناصرها والمحافظة على الحقيقة والنخبة العلميّة، فهي تزحف على عالمنا وتدخل مجتمعاتنا بدون استئذان. لذلك لابدّ من تصوّر استراتيجيّة جماعيّة عربيّة موحّدة للهيمنة على هذا الزحف وتحويل وجهتها لتخدم قضايانا ومجتمعنا، وذلك يكون في معرفتها حقّ المعرفة والإبحار في دقائق مكوّناتها وجودة استعمالها والإبداع في ميدانها.

فكيف يمكننا تحرير الثورة الرقميّة من الهيمنة السلبيّة وتطويعها لخدمة ثقافتنا ومجتمعاتنا ؟

استتباعا للمقاصد الجديدة للفلسفة المعاصرة، فإننا نرى أنّ المشهد الجديد للساحة المعلوماتية، على ضوء هذه الثورة، يتطلّب تدخّلا أخلاقيّا إيثيقيا وفلسفيا حتى لا تتغلّب علينا انزلاقات المواقف الافتراضيّة الجديدة الخاصة بهذه الثورة، ولاسيما السياسات المتطرّفة والإيديولوجيات المتصلّبة والأهواء الجامحة، وحتى يتمكّن المواطن من فهم المعلومة ووضعها في موضعها الصحيح. ويمكن أن نُطلق على هذه الأخلاقيات التي تكون في هذا المضمار قِيَمًا للتعامل داخل الساحة المعلوماتية الجديدة، تسمية الأخلاقيات المعلوماتية أو السيبرإيثيقا، وعلى هذه الفلسفة تعبير السيبرفلسفة.

كذلك يمكننا أن نحـــدّد هذه الأخلاقيات باعتبارها مجمـــوعة القيم والقـــواعد والمبادئ التي تضمن لنا سلوكا متعقّلا داخل الساحة المعلوماتية ينبذ كلّ تطرّف وكلّ تعامل غـير مقبول عقلا ووجدانا مع الآخر.

وبطبيعة الحال، نحن لا نستطيع هنا أن نعيّن هذه الشبكة من القيم والقواعد وأن ندرسها ونحلّلها، فذلك يتطلّب عملا شاقّا نحن لسنا الآن بصدد القيام به. ولكننا سنحاول هنا توضيح بعض الشروط الضرورية لتأسيس هذه السيبرإيثيقا:

يتمثّل الأول في ضرورة العناية بالآخر، ويتمثّل الثاني في وجوب توخّي فلسفة التعقّل في طريقة التعامل داخل هذه الساحة المعلوماتية، ويتمثّل الثالث في توخّي العمل الهادف والمسؤول.

نعني بهذه العناية، القدرة على التواجد السليم والمركّز مع الآخر، ومحاولة بناء علاقات احترام متبادل حسب قاعدة الضيافة. ولعلّ كنه هذه القدرة يتمثّل في إضفاء القيمة القصوى على الإنسان لتمييزه مطلقا عن محيطه وما هو خارج عنه.

قد نفقد أحيانا ولأسباب متعدّدة قاعدة الضيافة، لنتحوّل إلى وضعية التخاصم التي يمكن أن تصل إلى حالة الحرب. عندئذ يصبح الآخر بالنسبة إليّ جحيما، وتصبح علاقتي به علاقة غلبة. وفي هذه الحالة تتحوّل قاعدة الضيافة إلى قاعدة الصمود والمقاومة، لأنّ المهمّ في الحالتين يتمثّل أساسا في الكرامة التي يمكن اعتبارها أُسّ المعاملات الإنسانية. فَمَنْ فَقَدَ كرامته فقَد إنسانيته.

قد تساهم هذه الساحة المعلوماتية الجديدة، من خلال تطوّر تكنولوجيات الاتصال في الوعي الأساسي بالكرامة الإنسانية، متى يتدخّل الفكر بواسطة قواعد السيبرإيطيقا، ويوجّه النظر نحو ما يُقوّي شوكة الكرامة والاحترام لدى كلّ الناس. ولكنّنا في واقع الأمر نجد عائقيْن كبيريْن أمام هذا التمشّي للفلسفة: يتمثّل الأوّل في الانعزالية السيبرانية التي نجدها عند الإنسان المعاصر كلّما التجأ إلى هذه التكنولوجيات للتواصل مع الآخر، ولكنّه على الصعيد العملي والاجتماعي يعيش انفرادا وقطيعة. فإنسان هذه التكنولوجيات المتطوّرة الذي يستطيع أن يتلاعب بقرص محوّل أمام تلفازه، أو أن يتخاطب كتابيا عن طريـــق الإنترنت مع العديد من البشر في أنحاء مختلـــفة من العالم، قد ينعزل عن الحضور الفعلي في العالم ويتقـــوقع داخل وحدانيّته السيبرانيّة الجديدة.

فلكي تكون للإنسان الفرد في المجتمعات الحالية علاقة بالمعيش، عليه أن يعتني بذاته وبالآخر في آن. وقد بيّنت ذلك في أعمالي السابقة من خلال مفهوم التآنس الذي يعني إمكانية العيش في وئام متبادل، وفي تعقّل واحترام للإنسانية. أمّا العائق الثاني فهو يتمثّل في الاستحواذ على هذه التكنولوجيات الجديدة من قبل أصحاب القرار السياسي والاقتصادي لتنمية مآربهم وأرباحهم. فيكون همّهم الأول والأخير هو إحلال قاعدة التنافر والخصام المستمرّ بين البشر ليسهل لهم ذلك.

ومهما يكن من أمر، فإنّ الساحة الافتراضيّة الرقميّة المعلوماتية الجديدة التي تضع على ذمّة الجميع المعلومة والفكرة بوسائل متطوّرة، تأسّست على عمادين متينين يتمثّلان في مفهوم الحقيقة ومفهوم الحرّية.

فكلّنا يعلم أنّ الفضاء العمومي هو المجال الذي تتبلور فيه حرّية القول وإمكانيّة الوصول إلى الحقيقة. وحرّية القول التي هي أسّ من أسس الديمقراطية حقّ للجميع، بينما تسكن الحقيقة الخطاب العقلي الخاضع لقواعد المنطق والاستدلال، فتكون بذلك حكرا على الخاصة.

سيكون ذلك معضلة نعبّر عنها بالحرّية للجميع والحقيقة للبعض، وستُحدث هذه المعضلة شرخًا في عملية التفكير ذاتها وأزمة فكرية حادّة وقطيعة بين الخطاب وقول الحقيقة، ممّا سيمهّد لبروز خطاب ما بعد الحقيقة والشعبويّة الأيديولوجيّة، كما يمهّد للتلاعب بالمواقف والآراء. فالتطرّف مثلا ودغدغة العواطف وتحرير الوجدان، كلّ ذلك قد يؤمّ بصفة ملتوية تلك الساحات المعلوماتية الافتراضيّة لصنع الآراء وفبركتها وتوجيهها وجهة خاصة.

فالفكرة كالمعلومة، تنتشر بواسطة المؤسسات المعلوماتية الكبرى وتصبح بذلك ملكا عموميا. فإذا لم يتدخّل فيها المفكّر والفيلسوف لتوضيحها وبيان شروطها ومستتبعاتها ونقدها وربطها بمحيطها، فربّما تحيد عن مقاصدها وتفيد عكس معناها. لكلّ ذلك فإنّ المسؤولية جسيمة بالنسبة إلى الجميع، وتكمن أساسا في تطوير العلوم والتكنولوجيا من ناحية، وتطوير الفلسفة في بُعْدها التطبيقي، ونعني منظومة الأخلاقيات التطبيقيّة بقيمها الإنسانيّة المنفتحة، تأصيلا لكيان وتحريرًا للعقل من ناحية أخرى. وهكذا تتحدّد السيبرإيطيقا في الغيريّة والتعقلية والمسؤولية. وستكون حلّا ناجعا بجانب الحلول الأخرى القانونية والمعرفية والدينية لمعضلة الهيمنة الرقميّة العالمية، وسبيلا لمجابهتها على الصعيديْن الفكري الثقافي والأخلاقي الاجتماعي.

ملخّص

تحدّث **البروفيسور فتحي التريكي** عن الثورة العلمية وأخلاقياتها، وانطلق من فكرة أنّ العصر الذي تعيشه البشرية اليوم هو عصر الحداثة السيبرانية أو الرقميّة، نظرا إلى ما ينتجه الذكاء الاصطناعي من مستجدّات وابتكارات تصاحب الإنسان في نمط حياته. وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه، هل علينا حقّا مجابهة الثورة الرقميّة أم التأقلم معها ومع نتائجها؟ وللإجابة عن هذا التساؤل المحوري، تعرّض المتحدّث لتوصيف الواقع الحالي باعتباره فضاء عموميا معلوماتيا افتراضيا قلّص عمق التفكير رغم وجود هذا الأخير في كلّ مكان. كما أثار الظواهر التي أفرزها هذا الفضاء في مصطلحات شائعة وهي: الخبير متعدّد التخصّصات، الهيمنة الغربية، الهوّة الهويّاتية (تشتيت عناصر الهويّة) والحداثة الرقميّة والمجتمع الشبكي. رغم أنه لا ينبغي إغفال الجانب الإيجابي للثورة الرقميّة، باعتبارها تقدّم فرصًا غير مسبوقة للتعاون الإقليمي بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا. فالأمر يتطلّب ويضاعف تبادل الخبرات، سواء من حيث المدن الذكية أو ترويج السلع الجماعية أو إنتاج المحتوى الرقمي، في اقتصاد يتمّ إنتاج موارده وإعادة إنتاجها بشكل مشترك، إذ أنّ القرب الجغرافي والتاريخي والثقافي يعدّ ميزة استراتيجية، كما أشار إليه الباحث الفرنسي بيار بكوش Pierre Beckouche في حديثه عن أثر الثورة الرقميّة على بلدان البحر الأبيض المتوسط، مشيرا إلى "أنّ تعقيد التفاعلات بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي من حجج التكامل الإقليمي أكثر من أيّ شيء آخر".

وأكد المتدخّل على ضرورة تكيّف العالم العربي وتعلّم الفرد فيه واكتسابه للمهارات الرقميّة، من خلال جودة الإبداع، وبالتالي لابدّ من تصوّر استراتيجية عربية موحّدة لتحرير الهيمنة الرقميّة من هذا الزحف وتحويلها لتخدم قضايانا ومجتمعاتنا بمنظومة قانونية وفلسفية سلوكية (التدخّل الأخلاقي الفلسفي كمجموعة من القيم والمبادئ والتواصل الأخلاقي).

مديرة الحوار:

لقد أثار المحاضر العديد من الإشكاليات المتعلّقة بالثورة الرقميّة والثورة السيبرانية، وطرح سؤالا مهمّا: هل سنواجه الثورة التكنولوجية الاتصالية أم سنستوعبها؟ وهو يقترح استيعابها مع اعتماد حلّ بالغ الأهمّية هو الحلّ الإيثيقي أو الحلّ الأخلاقي الذي يدمج مجموعة من المعايير القيميّة ومجموعة من المبادئ التي يمكن تعميمها، لا سيما أنّ الثورة التكنولوجية الاتصالية والشبكات الاجتماعية وغيرها قد كانت سببا في بروز ظواهر اجتماعية متعدّدة، منها السّوسيو بوليتيك أو الظاهرة الشعبويّة. وهي ظاهرة مرشّحة للتطوّر بسبب اعتمادها الانفعالات وتوجيه الآراء إلى غير ذلك...

التحدّيات المطروحة في الوطن العربي في مجال حماية المعطيات الشخصية

الأستاذ شوقي قدّاس:

رئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (سابقا)

لقد تكلّم الأستاذ فتحي التريكي على الأخلاقيّات، وأنا بدوري، أتولّى منذ ثلاث سنوات تقديم درس في الجامعة التونسية حول إيثيقا المعطيات.

لقد تمّت دعوتي اليوم إلى الحديث عن مسألة تقنيّة، نوعًا مّا، هي حماية المعطيات الشخصيّة.

وإنها لكذلك، لأنها تعود بنا إلى طريقة معالجة المعطيات بصفة عامّة، والمعطيات الشخصيّة بصفة خاصّة. وهذا الأمر يطرح تحدّيًا، وهو تحدٍّ دولي، لَكِنْ له خصوصيّة على مستوى العالم العربي. لن أتبسّط كثيرًا في بيان ذلك، فبعض المسائل يمكن التعمّق فيها أثناء النقاش.

أنا أربط دائما موضوع حماية المعطيات الشخصيّة بتحَدٍّ يحيل على سيادة الدول على معطياتها، وعلى سيادة الشخص على معطياته وعلى نفسه. إنها مسألة سياديّة تتنزّل في صميم التفكير الفلسفي. وإني أشكر الدكتور الحارثي لما قدّمه، فقد قام بتوصيف عامّ لهذه الوضعية التي نحن فيها منذ بضع سنوات، والتي ستتطوّر أكثر فأكثر في اتجاه ذوبان الشخص وفقدان الدول لسيادتها على الأفراد وعلى المعطيات بصفة عامّة. لقد أردت الانطلاق من بعض المقولات التي قمت بتجميعها لتوضيح هذا التوصيف، لكنّني لم أنسب هذه المقولات إلى أصحابها لصعوبة الأمر تقنيّا.

حين نقول إنّ 90% من المعطيات الكونيّة تمّ إنشاؤها في أقلّ من السنتين الماضيتين، وإنّ 90% من المعطيات التي لم ينمّ استعمالها من ذي قبل ستتوفّر خلال سنتين، حين نشير إلى هذا، فذلك يعني أننا في تطوّر سريع، وأنّ المعطيات ستكون شيئا بالغ الأهمّية، لأنّ أبسط تحرّكات الشخص تشكّل معطيات، وهذه المعطيات تُعالَجُ، وهي اليوم تمثّل الثروة الاقتصادية . لذلك، حين نتحدّث الآن عن المعطيات الشخصيّة في العالم نقول عنها : هي البترول الجديد « New Oil ». ما هو مبرّر هذا الكلام؟

إنّ هذه الخارطة التي تمثّل فايسبوك، وقد أصبح اليوم يسمّى "ميتا" Meta، لم يتمّ رسمها باعتماد خارطة جغرافيّة حقيقية للعالم، بل باعتماد النقاط الضوئية لكلّ إنسان يتعامل على شبكة فايسبوك وتمثّل الخطوط علاقاته مع الأفراد الذين يتعامل معهم. وقد مكّنت هذه الطريقة من إعادة تصوير خارطة العالم.

إنّ معنى هذا كلّه أنّ حياتنا اليوم أصبحت معطيات نتبادلها. لكن من يتحكّم في هذه المعطيات؟ إنه الفايسبوك وليست الدول أو الأشخاص أنفسهم.

إنّ الدكتور الحارثي مُحِقٌّ في قوله. لقد أصبحنا سلفة وبضاعة، وهذا يمسّ من كرامة الأشخاص ومن الكرامة البشريّة، مثلما سنرى ذلك.

لنا في تونس عادةٌ، خاصة لدى الشباب، تتمثّلُ في كتابة تفاعلاتهم بلغة عربية مكتوبة بحروف لاتينية. وهي لغة غير معترف بها، وأنا شخصيّا لا أفهمها، لكنّ فايسبوك يقوم حينيّا بترجمتها إلى لغات أخرى مفهومة لدى الأشخاص. هذا هو الذكاء الاصطناعي الذي يتعامل اليوم مع معطياتنا الشخصيّة. هذا هو البترول الجديد.

إنّ هذا التوصيف يجعلني أشير إلى أنني عندما كنت في نهاية المرحلة الثانوية، كان لنا درس حول "اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية"، لكنّ الشركات العشر الأولى التي كانت تتصدّر ترتيب الشركات الأمريكية الكبرى في سنة 1980، نجدها اليوم بعد المرتبة الخامسة والعشرين، أمّا الشركات العشر الأولى اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية فهي مختصّة في معالجة المعطيات الشخصيّة. هذا هو البترول الجديد كما أسلفت، وهذه هي مصادر الثروة اليوم، وكذلك بالنسبة إلى العقود الزمنية المقبلة، إنّ هذه الثروة تنشأ من تجميع كمّ هائل من المعطيات الشخصيّة ومعالجتها عن طريق البرمجيّات التي لا نعرفها ولا نعرف على أيّ أساس قد بُنيتْ،

كما لا نعرف النوايا الخلفيّة القائمة وراءها والتوجّهات السياسية التي تقودها.

على هذا النحو نكون لعبةً، لا بين أيدي الدول، ولكن بين أيدي شركات عظمى في العالم سنتحدّث عنها بطريقة سريعة، وهي أساسا شركات من الولايات المتحدة الأمريكية، وشركات أخرى من الصين. تقوم هذه الشركات بتجميع المعطيات، وهي تقدّم خدمات مجانية في سبيل ذلك، ثمّ تقوم بمعالجة تلك المعطيات وتنميط الأشخاص، بما يتيح لها التأثير فيهم في مجال أخذ

القرارات التي كانت في مرحلة أولى قرارات اقتصادية (من قبيل شراء سيّارة حمراء اللون أو صفراء أو سوداء). لكن بعد ذلك، وصل التأثير إلى المجال السياسي في عمليات التصويت والانتخابات. وهذا يعتبر تدخّلا في سيادة الدول وفي حماية السيادة الوطنية. هذا هو المشكل وهذا هو التحدّي. وقد اتضح مثل هذا الأمر مع فضيحة كامبريدج أناليتيكا Cambridge Analytica عندما سمح فايسبوك لشركة خاصة بالتدخّل، وبتجميع معطيات شخصيّة لحرفائها ومعالجتها دون علم منهم، وذلك قصد تنميطهم والتأثير فيهم في الانتخابات أو الاستفتاء على بِرِكْسيت Brexit في بريطانيا العظمى، بما أفضى إلى إخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما سمح بعد ذلك بإيصال ترومب Trump إلى البيت الأبيض، وكذلك بإيصال رئيس البرازيل السابق إلى سدّة الرئاسة التي غادرها بعد إجراء الانتخابات الأخيرة. إنّ هذه المعطيات ثابتة وقد وقعت بالفعْل، ولو لم يكن الأمر كذلك لَما تمَّ تغريمُ فايسبوك بخطية قدرها 5 مليار دولار بسبب تدخّله في المسار الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي دول أخرى تمّ فيها هي أيضا القيام بتغريمات أخرى. هذا هو تشخيص الوضع، فما هو الحلّ اليوم؟ توجد حلول قانونية، وأنا أؤكد أولويّة الحلّ القانوني، لكنّ الواقع يتطلّب أيضا تأطير كيفيّة حماية المعطيات الشخصيّة، وهذا أمرٌ بديهي.

هذه خارطة للعالم، كلّ ما هو ملوّن باللون الأزرق فيها يمثّل الدول الحامية للمعطيات الشخصيّة بمستويات مختلفة، لكنّها حامية لها بنصّ قانوني. البقعة الحمراء في الخريطة تمثّل الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي دولة غير حامية للمعطيات الشخصيّة، رغم أنّ أكثر من 60% من مآوي المعطيات في العـالم موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وتخضع لقانـون أمريـكي لا يحمي المعطيات الشخصيّة. أمّا الصّين فَلَوْنهَا في الخريطة مغايرٌ للأزرق والأحمر،

لأنها قد أصدرت قانونا يُلْزِمُ الشركات الخاصّة بحماية المعطيات الشخصيّة لحرفائها، لكنّه لا يُلزم الدولة الصينيّة بحمايتها. فالصين إذن هي في موقع بين بين.

هذا هو وضع حماية المعطيات الشخصيّة في العالم: إنّ اللون الأزرق هو الطّاغي، أمّا اللون الأحمر فهو بصدد التغيّر بفعل الإلزامات وبما يسلّط عليه من ضغوطات خاصّة من الاتحاد الأوروبي في اتجاه الوصول به إلى إرساء منظومة قانونية حامية للمعطيات الشخصيّة.

إنّ إلقاء نظرة سريعة على الإطار القانوني في الدول العربية، ثمّ ترتيب هذه الدول حَسَبَ تواريخ صدور القوانين الحامية للمعطيات الشخصيّة، يُفْضيانِ إلى تَبَيُّنِ أنّ تونس كانت سبّاقة في هذا المضمار. فالنصّ القانوني الذي أرسى حماية المعطيات الشخصيّة يعود صدوره إلى سنة 2004، ثمّ جاء دور المغرب في سنة 2009، ثمّ تعاقب ظهور القوانين الحامية للمعطيات الشخصيّة (الجزائر 2017 وموريتانيا 2018، ثمّ باقي الدول العربية، وآخرها الأردن الذي أصدر قانونا لحماية المعطيات الشخصيّة في سنة 2022).

فماذا يمكن استنتاجه من هذه المعطيات؟ نستنتج أوّلا أنّ الدول العربية قد انتبهت إلى موضوع حماية المعطيات الشخصيّة بصفة متأخّرة جدّا، فإنْ وضَعْنا تونس والمغرب على حدة، يتبيّن لنا أنّ العالم العربي قد بدأ يدرك ضرورة توفّر إطار قانوني لحماية المعطيات الشخصيّة بداية من سنة 2017 / 2018. بصرف النظر عن هذا التأخّر التاريخي، فإنّ وضع القوانين لا يُعفينَا من التساؤل عن التطبيق في الواقع؟ فأين هي مواقع الهياكل الحامية للمعطيات الشخصيّة؟ إنّ البحث لا يمكّن من العثور إلاّ على أربعة مواقع في العالم العربي، وهذا يعني أنه لا توجد إلاّ أربع دول عربية تمتلك رؤية في مجال حماية المعطيات الشخصيّة، وهي ذات حضور في هذا المجال.

إنّ منظومة حماية المعطيات الشخصيّة تحمي كرامة الشخص وتحمي سيادة الدولة، وفي حالة تكون المعطيات الشخصيّة لمواطني دولة من الدول غير محميّة، ويُمكن إيواؤها في الولايات المتحدة الأمريكية ومعالجتها من قبل شركات غير حامية للمعطيات الشخصيّة، فإنّ هذه الوضعيّة ستؤثّر حتما في مواطني تلك الدولة وفي سيادتها الداخلية، وفي ذلك مسّ من سيادتها الوطنيّة.

إنّ شأن المنظومات الحامية للمعطيات الشخصيّة واضح تمام الوضوح: فهناك التزامات على كاهل كلّ من يُجَمّعُ هذه المعطيات، تُقابلُها حقوقٌ ينْتَفِعُ بها الشخص المعنيّ بالأمر. وتوجد في الواقع ستّة التزامات أهمّها الالتزام الأخير، والمتمثّل في حالة نقل المعطيات من دولة

إلى خارجها. عند ئذ لابدّ من ترخيص من قبل الهيئة الحامية للمعطيات الشخصيّة، لأنها هي المؤهّلة لتقييم مدى حماية هذه المعطيات خارج حدود الوطن. ونحن في تونس، وفي إطار الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصيّة نرفُضُ منح الترخيص لكلّ طلب تحويل معطيات شخصيّة متعلّقة بأشخاص تونسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حين توفّر قانون فيها يحمي المعطيات الشخصيّة. وقد كنّا نرفض أن تحال مثل هذه المعطيات إلى الجزائر، وكنّا نتألّم لذلك، لكن الأمر تغيّر منذ أن أصبح لهذه الدولة الشقيقة قانون يحمي المعطيات الشخصيّة.

إنّ العالم ما عادت له حدود جغرافية وسياسية وقد أصبح قرية ودولة واحدة. وهذا هامّ جدّا، ولابدّ، تبعا لذلك، من أن تكون حقوق الأشخاص واضحة ومتاحة للانتفاع بها، ومنها الحقّ في النفاذ إلى معطياته الشخصيّة والحقّ في الاعتراض والحقّ في النسيان وما إلى ذلك.

أريد أن أتقدّم إلى هذا المؤتمر بسبعة مقترحات:

أوّلا وقبل كلّ شيء، لا توجد قاعدة دوليّة لحماية المعطيات الشخصيّة، لذلك يجب أن تقوم الدول بالانضمام إلى المعاهدة الوحيدة التي من شأنها أن تصبح هي القاعدة الدولية في هذا المجال، وهي المعاهدة 108 لمجلس أوروبّا.

وقد انضمّت تونس إلى هذه المعاهدة منذ سنة 2017، أمّا المغرب فقد قامت بذلك في سنة 2020. نرجو أن تنسج الدول العربية على هذا المنوال حتّى يكون للعالم العربي وزنٌ وتأثير في اتخاذ القرارات داخل هذه المعاهدة.

المقترح الثاني يتمثّل في الدعوة إلى صياغة معاهدة عربية في هذا الشأن. ومعروف أنّ الجزائر لها مبادرة في هذا المجال. في جميع الأحوال، لابدّ من التسريع في صياغة معاهدة عربية لحماية المعطيات الشخصيّة.

المقترح الثالث هو العمل على تطوير ثقافة حماية المعطيات الشخصيّة، لا على صعيد المواطنين فحسب، بل خاصّة في مستوى أصحاب القرار السياسي، فلا بدّ من أن يكونوا قبل غيرهم مدركين لأهمّية المسائل المتعلّقة بحماية الحقوق الشخصيّة.

المقترح الرابع هو إرساء منصّات عربية للخدمات الرقميّة. فلا وجود لحلّ آخر للتخلّص من الهيمنة. ونعني بِنَعْتِ "عربيّة" تركيزها على التراب العربي، ولا نعني بذلك منصّات عربية تُؤويها الولايات المتحدة الأمريكية. لَسْنَا ضدّ هذه الدولة، ولكنّنا نتطلّع إلى أن يصبح لها قانون يحمي المعطيات الشخصيّة.

أمّا **المقترح الخامس**، فكان من الواجب أن يكون أوّل المقترحات لأهمّيته البالغة. ويتمثّل هذا المقترح في أنْ نمْنَعَ بالقانون إيواء معطيات المواطنين العرب الشخصيّة خارج دولهم. وسبب ذلك أنّ المعطيات حين تُنقَلُ من القطر الذي توجد فيه، لا يمكن التحكّم فيها بعد ذلك، لا من قبل الشخص المعنيّ بالأمر ولا من قبل دولته. بالنسبة إلى تونس مثلا، فإني أخاف على المعطيات المتعلّقة بالصحة لأنها ذات حساسيّة خاصّة، وعندما يقع إيواؤها خارج تونس، فهذا يعني أنّ الهيكل الذي سيُؤويها ستصبح في حوزته معطيات حول الصحة في تونس لا تمتلكها حتى وزارة الصحة التونسية، فأين هي سيادة الدولة في هذه الحالة؟

المقترح السادس هو إنشاء هيكل عربي للتشاور والرقابة في مجال حسن تطبيق قواعد حماية المعطيات الشخصيّة في الوطن العربي

أخيرا **أقترح** إنشاء جمعية لِحُماةِ المعطيات الشخصيّة، لأنّ التحدّيات القائمة في هذا المجال ليس بالإمكان مجابهتها بطرق منفردة. ولابدّ من تطوير ذلك على المستوى العربي حتّى يكون لنا وزن وتأثير على المستوى الدولي.

مديرة الحوار:

في محاضرة الأستاذ شوقي قدّاس عديد المسائل والمقترحات الهامّة، ومنها ذوبان الشخص وفقدان الدول لسيادتها. إنّ هذا الأمر مهمّ جدّا، لأنّ الثورة الرقميّة، وخاصة الشبكات الاجتماعية، تعتبر من منظور علم الاجتماع مؤسسة من المؤسسات التقليدية للتنشئة الاجتماعية. المسألة الأخرى الهامّة أيضا، هي التدخّل في المعطيات الشخصيّة واستعمالها خاصة في المجال السياسي. وهذا يذكّرني بالكتاب الذي عنوانه Les Ingénieurs du Cahos الذي بيّن بصفة جيّدة كيف استطاعت كنبريدج أنليتيكا Cambridge Analytica، وغيرها أن تصعّد الرئيس الأمريكي Trump وغيره، وهي أيضا وراء الموجة الشعبويّة التي نعيشها اليوم.

ملخّص

ركّز **الأستاذ شوقي قدّاس** مداخلته على حماية المعطيات الشخصيّة، إذ اعتبر المسألة تقنية، وهي طريقة معالجة المعطيات بصفة عامة والمعطيات الشخصيّة بوجه خاص، وهو تحدٍّ دولي يحمل خصوصيات على المستوى العربي، كما أنه مرتبط بمسألة سيادة الدول وسيادة الشخص على معطياته. وفي التوصيف الذي قدّمه المتحدّث أشار إلى أنّ 90% من المعطيات الكونية تمّ إنشاؤها في أقلّ من السنتين السابقتين، وأنّ هذه المعطيات في تطوّر متسارع تشمل أبسط تحرّكات الشخص على الفضاء الرقمي، حيث صارت المعطيات الشخصية هي البترول الجديد New oil petroleum. ومنصّة الفايسبوك هي مَن تتحكّم في معطيات الأشخاص بواسطة الذكاء الاصطناعي، والشركات الأولى عالميا من الولايات المتحدة والصين هي التي تتخصّص في معالجة المعطيات الشخصية للأفراد عن طريق برمجيات لا نوكها، فنكون بضاعة ولعبة في أيديها. **والحلّ اليوم هو حلّ قانوني بتأطير كيفية حماية المعطيات الشخصيّة.**

والسؤال المطروح : أين هذا من ناحية التطبيق، أي الهياكل أو المواقع الحامية للمعطيات الشخصيّة؟! وأشار أنه يمكن للمعطيات الشخصيّة أن تعالج من قبل شركات في بلدان غير حامية للمعطيات الشخصيّة، وهذا يمسّ بالسيادة الوطنية. ولذلك فهناك ستة التزامات قانونية للمسؤول عن معالجة المعطيات الشخصيّة وهي : الإجراءات المسبقة لدى هيئة مستقلّة، الحصول على الموافقة المستنيرة، تحديد غاية واضحة وصريحة معلنة، التدابير اللازمة لتأمين المعطيات، تحيين المعطيات الشخصيّة، تدابير إضافية عند الإحالة والتحويل من دولة لأخرى وفق ترخيص من هيئة حامية للمعطيات الشخصيّة، وبالنسبة إلى الحقوق التي يتمتّع بها الشخص المعني، فهي : الحق في النفاذ، الحق في الاعتراض، الحق في التصحيح والفسخ، والحق في النسيان، ووضع مجموعة من المقترحات بغية مجابهة عربية لهيمنة رقميّة، أهمّها الانضمام إلى الاتفاقية المفتوحة عدد 108 لمجلس أوروبا، ويتعلّق الأمر باللائحة العامة لحماية البيانات RGPD التي وضعها الاتحاد الأوروبي، وتتعلّق بشخص طبيعي، أي فرد، والتي تجعل من الممكن تمييز هذا الشخص، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن مجموعة من الأشخاص. كما يستوجب الأمر صياغة معاهدة عربية لحماية المعطيات الشخصيّة، وأخيرا منع إيواء معطيات المواطنين والدول العربية خارج فضائهم السيادي.

التحديّات المطروحة في الوطن العربي في مجال الأمن السيبراني

المهندس محمد بن عمر
المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات

بين الورقة التي سأقدّمها والورقتين القيّمتين السّابقتين تقاطعات كثيرة، وهذا يؤكد ضرورة تكاتف المجهودات من مختلف الاختصاصات، حتّى نقوم بتنظيم الفضاء الرقمي على قاعدة صحيحة تحترم العديد من الاعتبارات التي شهدت انفلاتا، بسبب تطوّر الفضاء الرقمي عَالَمِيًّا وإقليميًّا ووطَنيًّا.

سأتحدّث عن الأمن السيبراني من خلال رؤية المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل المحافظة على السيادة الرقميّة.

وهي قضيّة جديدة لا بدّ من إعارتها الاهتمام اللازم. إنّ الانفلات الذي يشهده العالم الرقمي لابدّ من تنظيمه، حفاظا على مصالح القطاعات وعلى مصالح الأشخاص، وعلى مصالح الدول.

أبدأ بالحديث عن الثورة الصناعية الرابعة وجائحة كوفيد.

إنّ تكنولوجيا الاتصال هي أداة تنمية أفقيّة ذات بُعْد استراتيجي، حيث غدت آليّاتها وخدماتها القوّة الرئيسية الدافعة للاقتصاديات الوطنية والدولية. لقد أصبحنا نتحدّث عن المرور من الاقتصاد العادي إلى الاقتصاد الرقمي، ونحن في الحقيقة نتحدّث عن المرور من العالم العادي إلى العالم الرقمي والفضاء السيبراني.

إنّ الاقتصاد الرقمي هو الذي يوفّر العديد من المزايا والفرص لمحاربة الفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والأزمات والكوارث الطبيعية، إضافة إلى العديد من المسائل والمشاكل التي تُؤرّقُ الحكومات والمواطنين عبر العالم.

لقد خلق هذا التطوّر في قطاع تكنولوجيات الاتصال مُصْطَلح الثورة الصناعية الرابعة، وهي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس سنة 2016. إنها الثورة الرقميّة التي انطلقت من النجاحات التي سجّلتها الثورة الثالثة، خاصة في ما يتعلّق بالإنترنت وتخزين المعلومات والإمكانيات الهائلة للوصول إلى المعرفة.

ترتكز الثورة الصناعية الرابعة على التحوّلات التكنولوجيّة التي تستمدّ مصدرها من التجديد الرقمي وبروز العديد من التكنولوجيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء وتكنولوجيا النّانو، وغير ذلك من التكنولوجيات التي مكّنت تكنولوجيا الاتصال من إحداث هذه الثورة الصناعية الرابعة.

لقد سجّلنا، خلال أزمة كورونا، توجّها بارزا نحو التكنولوجيا والإنترنت، وذلك خلال الحجر الصحّي وما فرضته الجائحة من عزل الناس، بعضهم عن بعض، في مختلف أرجاء العالم. وكانت شبكات الاتصالات والخدمات الرقميّة من أهمّ الوسائل للحفاظ على السلامة والأمان من جهة، ولفَكِّ العزلة عن الأشخاص من جهة أخرى. لقد تطوّر عدد مستعملي الإنترنت من حوالي 54% من مجموع سكان المعمورة في سنة 2019 إلى قرابة 63 % من ذلك المجموع في سنة 2021، فما هو سبب هذا التطوّر ؟ سببه أنّ خدمات تكنولوجيات الاتصال والمعلومات قدّمت حلاّ لعدم مغادرة الأشخاص لمنازلهم من خلال التعليم عن بُعد، والعمل عن بعد، والشراء أو الاقتناء عن بعد، والترفيه عن بعد، وغير ذلك. لقد شكّلت الجائحة فرصة للشركات المهيمنة

على الفضاء الرقمي للتغلغل أكثر فأكثر، واكتساب المزيد من القوّة، من خلال ما تعرّضت له البشرية أثناء هذه الجائحة.

وقد استغلّت تلك الشركات هذا الوضع الاستغلال الأمثل.

شهدت التكنولوجيات الرقميّة آنذاك حركيّة مكثّفة، إذْ انتقل التعلّم والعمل تدريجيّا آنذاك إلى البيوت، وتضاعف استعمال شبكات التواصل الاجتماعي وخدمات الفيديو عند الطلب، وغير ذلك من الخدمات الرقميّة التي تابقت شركات قافام (Gafam) أو قافان (Gafan) .. في تقديمها إلى المستعملين عبر أرجاء العالم، تلبيةً لحاجياتهم الملحّة في تلك الفترة العسيرة. لقد كانت الفرصة سانحة أيضا بالنسبة إلى تلك الشركات لخلق احتياجات جديدة لدى المستعملين، ومثّل ذلك أهمّ مرتكزات القوّة التي ارتكزت عليها هذه الشركات من أجل الزيادة في هيمنتها التكنولوجيّة والماليّة.

إنّ شركات قافان أو قافام، لو أدرجنا فيها ناتفليكس (Netflix) وميكروسوفت (Microsoft) حسب الميدان، تشكّل قوّة تكنولوجيّة وماليّة ضخمة. لقد بات من المستحيل في حياتنا اليوم أن نتخلّى عنها في مجال التواصل والبحث عن المعلومات، وكذلك في مجال الترفيه والاستهلاك والنفاذ إلى العديد من المنتوجات والخدمات. إنّ هذه الشركات تملك موارد ماليّة هائلة تُمكّنها من اجتذاب أعلى الكفاءات وأحسنها من أجل المحافظة على تنافسيّتها، وكذلك من أجل خلق احتياجات جديدة، وهي اليوم صاحبة استثمارات ضخمة، خاصة في التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء والروبوتات، وهي الآن بصدد دخول مجالات جديدة، مثل القطاع المالي وقطاع الصحة وقطاع السيّارات والعديد من القطاعات الأخرى، ولا يوجد اليوم قطاع مُسْتَثْنًى من تدخّل شركات القافام (Gafam).

إنّ السؤال المطروح هنا هو حول الفرص التي تتيحها هذه الشركات وحول المخاطر التي تخلقها؟ لقد كانت الثورة الرقميّة في بدايتها تحمل العديد من الوعود، لكنّ القلق الكبير المسيطر اليوم ناتج عن كون عمالقة التكنولوجيا أو الشركات التي تقود هذه التحوّلات التكنولوجية وتسيطر عليها قد أصبحوا مهتمّين باستغلال المستخدمين، أكثر من الاهتمام بتقديم الخدمات إليهم، وأصبح التركيز على الربح المالي أكبر من التركيز على خدمة المستعملين.

إنّ مثل هذا الوضع يثير إشكالا: فهذه الشركات توفّر فرصًا، لكنّها بالتوازي تخلق الكثير من المخاطر التي تمّت الإشارة إليها، وهي مخاطر ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتتعلّق أيضا بمسألة الأمن القومي التي سأفصّل القول فيها.

إنّ جميع هذه الشركات تُوطّن مقرّاتها الاجتماعية ومراكز بياناتها في بنيتها التحتيّة خارج المنطقة العربية، وعلى هذا الأساس يتمّ تصدير جميع المعطيات أو البيانات، سواء كانت شخصيّة أو غير شخصيّة (المصطلح المستعمل في تونس هو المعطيات، والمصطلح الأكثر رواجًا في سائر البلدان العربية هو البيانات). وتقوم بعض الشركات العالمية باستغلال تلك المعطيات أو البيانات لتقديم حلُول للزراعة مثلا، ثمّ تستعملها بعد ذلك لتطوير الأسمدة والأدوية، بما يعطي السّبق لهذه الشركات دون علم من أصحاب الأرض. لابدّ إذن من أن نكون واعين بأنّ هذه المعطيات والبيانات لها قيمة كبيرة، بل كبيرة جدّا.

إنّ هذه البيانات يتمّ استغلالها دون قيود ولا مراقبة، ويكون استغلالها في عدّة مجالات دون أذون، ويمكن بيعها أحيانا لشركات أخرى معنيّة بها أو جهات أخرى.

لقد تمّ التطرّق إلى مسألة بيع المعطيات الشخصيّة في عمليات التأثير في الرأي العام، في الانتخابات أو غيرها. والحقيقة أنّ هذه الشركات كرّست الهيمنة الرقميّة التي تولّد التبعيّة الرقميّة، تلك التي تمثّل بدورها نوعًا من الاحتلال الرقمي أو الاحتلال السيبراني.

إنّ الحاجة ملحّة أكثر من أيّ وقت مضى للتفكير بشكل مشترك من أجل الحفاظ على السيادة الرقميّة العربية. فما هي هذه السيادة الرقميّة؟ إنها القدرة على التصرّف بكلّ حرّية واستقلالية في الفضاء الرقمي، سواء كان ذلك من خلال تركيز آليات الحماية أو الأدوات الهجوميّة لتعزيز الابتكار الرقمي، فبالتوازي مع الحدود الجغرافية وكلّ الضوابط التي تستعمل في رسمها، لابدّ من توفّر ضوابط تحمي الحدود الرقميّة في مجال تنقّل البيانات من بلد إلى آخر، أو من منطقة إلى أخرى. إنّ الأمن السيبراني هو إحدى ركائز السيادة الرقميّة، ويتمثّل في تأمين الفضاء الرقمي وتحقيق الأمن السيبراني على مستوى الفضاء السيبراني.

يفوق معدّل انتشار الإنترنت في المنطقة العربية بشكل عامّ 90 %، وهنالك بعض البلدان التي يفوق فيها عدد مستعملي الإنترنت 100 %.

نشير هنا إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وقد أدركت البلدان العربية أنّ أمن الفضاء السيبراني هو جزء لا يتجزّأ من أنظمتها الاقتصادية، وأنه يمثّل مسألة تتعلّق أساسًا بالأمن القومي. كان هذا الوعي مرفوقا بالعديد من السياسات والإجراءات، واستنادًا إلى مؤشّر الاتحاد الدولي للاتصالات، توجد بعض البلدان العربية في المراتب الأولى للتصنيف الدولي. (المملكة العربية السعودية تحتلّ المرتبة الثانية دوليا، ودولة الإمارات العربية المتحدة

فـــــــي المرتبة الخامسة، ثمّ نجد سلطنة عُمان وجمهورية مصر ودولة قطر ضمن أفضل عشرين دولة في العالم من ناحية الأمن السيبراني).

يوجد مشكل في المستوى العربي يتمثّل في التفاوت بين البلدان العربية في مجال الأمن السيبراني، فقد تحدّثنا عن البلدان المتفوّقة، وتوجد بلدان أخرى في منطقة متوسّطة من حيث التصنيف، وهذا مؤشّر على مزيد تقدّمها في المستقبل. لكنّ بعض البلدان العربية الأخرى هي اليوم في مستوى ضعيف، بل ضعيف جدّا من ناحية الأمن السيبراني. وإنّ الحديث عن الأمن السيبراني العربي يقتضي مساعدة هذه الدول ودعمها، وذلك حتّى ترتقي إلى مستوى مقبول على هذا الصعيد.

إنّ من أهمّ مظاهر الضّعف المسجّلة في هذا الصّدد، تأخّر العديد من هذه الدول في اعتماد التشريعات اللازمة للأمن السيبراني وتشتّت تشريعات الأمن السيبراني وجرائمه بين عدّة قوانين، وغياب قانون موَحّد يُسهّل الرجوع إلى أحكامه.

لقد تمّ خلق هياكل متعدّدة للأمن السيبراني: هذا لقطاع الصحّة، وذاك لقطاع الأمن، وثالث لقطاع الماليّة. وهذا من شأنه أن يخلق بعض الصعوبات في التعامل مع تعدّد هذه الهياكل.

هناك أيضا بعض التشريعات التي لا تكفي، بسبب خصوصية الفضاء الرقمي وتحدّياته، أو هي غير متلائمة معها، مثل قانون الاتصالات الإلكترونيّة، وهو من التشريعات المشكّلة للبيئة القانونية للأمن السيبراني. يتّضح ممّا سبق، أنه توجد كثير من نقاط الضعف في الجانب التشريعي المتعلّق بالأمن السيبراني.

إنّ المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد طُلِبَ منها إعداد الرؤية العربية المشتركة للأمن السيبراني، وكان ذلك في سنة 2021. وتمّ إعلان هذه الرؤية وإطلاقها في تونس بحضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

بعد هذه الرؤية، تمّ إطلاق الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني في سنة 2022. وهي نموذج وإطار تنظيمي قويّ ومستقرّ وفعّال للتعاون بين الدول العربية، من أجل تمكين تنفيذ تدابير الأمن السيبراني القائم على المخاطر لأصحاب المصلحة المتعدّدين، وذلك في سبيل حماية الفضاء السيبراني الإقليمي.

سأتوقّف قليلا عند موضوع **الرؤية الاستراتيجيّة للأمن السيبراني التي تهدف إلى بناء مجتمع عربي آمن ومتكامل ومندمج في الاقتصاد الرقمي العالمي، ومتمتّع بالاكتفاء الذاتي في مجال الحلول والخبرات الدّاعمة للثقة الرقميّة والحامية للفضاء السيبراني العربي. إنّ الكلمات المفاتيح في هذه الرّؤية الاستراتيجيّة للأمن السيبراني في المنطقة العربية هي: مجتمع عربي آمن ومتكامل".**

إنّ الدعوة إلى عمل مشترك، في المنطقة العربية، ومندمج في الاقتصاد الرقمي العالمي، مرتبطة بكون المعايير التي تضبط على أساسها مسألة الأمن السيبراني لا بدّ من أن تكون معايير دوليّة حتّى نحقّق الاندماج في الفضاء الرقمي العالمي والاكتفاء الذاتي في مجال حلول البرمجيّات. وتكتسي مسألة الخبرات أيضا أهمّية كبرى لحماية الفضاء السيبراني العربي.

إنّ الاستراتيجيّة العربية للأمن السيبراني تدور على خمسة تحدّيات سيبرانيّة في المنطقة العربية، وهي مبنيّة على مبادئ توجيهيّة تتمثّل في : سيادة القانون ومقاربة أصحاب المصلحة المتعدّدين، فلا يمكن الحديث عن الأمن السيبراني دون وجود أصحاب مصلحة متعدّدين، لأنّ هذا الأمر يهمّ الجميع : قطاعا حكوميّا، وقطاعا خاصّا أو مجتمعا مدنيّا.

وهي مقاربة استراتيجيّة قائمة على المخاطر. وهي استراتيجية تتضمّن تحديدا سبْعَ حِزَم عَمَل تتمثّل في :

1. **تطوير إطار موحّد لتقييم الأمن السيبراني**
2. **تعزيز التدريب ورفع الوعي في مجال الأمن السيبراني**
3. **إنشاء وتطوير فريق عربي للاستجابة للحوادث**
4. **تعزيز الامتثال للمعايير الدولية**
5. **تعزيز نضج الهياكل والمؤسّسات الإدارية**
6. **دعم البحث والتطوير في مجال الأمن السيبراني**
7. **تطوير إجراءات أطر قانونية موحّدة.**

أَصِلُ مباشرةً إلى الخاتمة فأقول : إنّ منصّات قافان (Gafan) أو قافام (Fafam) تمثّل فُرَصًا بإمكانها أن تتيح للشركات والأفراد بعث مبادرات تجارية أو توسيعها، بما يُساعد على دعم الاقتصاديات العربية ويحسّن المناخ الاجتماعي، لكنّ هذه الشركات والمنصّات لها في الوقت نفسه عدم تنظّم في التعاملات مع هذه المنصّات الكبرى، ويمكن أن تكون لذلك تأثيرات جيوسياسيّة واقتصادية جسيمة.

إنّ مقترح المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في هذا المجال يتمثّل أساسا في استغلال التوجّهات التكنولوجية الجديدة، على غرار الذكاء الاصطناعي، لتوجيه مجالات البحث والتطوير، ودعم الاستثمار نحو إنتاج حلول وخدمات عربية وإحراز الرّيادة فيها، فلدينا من الفرص في المنطقة العربية ما يمكن استغلاله لإنشاء بعض التطبيقات والمنصّات التي يمكن أن نفتكّ بها الرّيادة.

يتمثّل مقترح المنظمة أيضا في تحسين ربط الشبكات والبنى التحتيّة، وفي الاستثمار في مراكز البيانات الكبرى من أجل توفير بنية تكنولوجيّة مناسبة وإنشاء حلول ومنصّات عربية مشابهة.

ويشتمل المقترح كذلك على إعداد دراسة مفصّلة لتقييم أرقام معاملات المنصّات العالمية في المنطقة العربية وحصر النفس في مداخيل الضّرائب.

وتقترح المنظمة بعد هذا اعتماد خطّة استراتيجيّة تحقّق الاستقلاليّة التكنولوجيّة الإقليميّة، وذلك على غرار ما تقوم به بعض الدول والأقاليم في مجال الملاحة باستعمال الأقمار الصناعية.

إنّ الأمثلة، في هذا الصّدد، متعدّدة، ومنها المثال الصيني، حيث تمّ تطوير جملة التطبيقات والمنصّات، بما قدّم حلولا للشعب الصيني.

هنالك أيضا بلدان مثل كوريا والهند قد طوّرت بعض منصّاتها الوطنية ودَعّمَتْهَا من أجل إبعاد مواطنيها عن استعمال المنصّات الأخرى.

أمّا النقطة الخامسة في المقترح، فهو التوجّه نحو منصّات قافام(Gafam) والضغط عليها حتّى تتمّ حماية البيانات العربية وتوطينها بالمنطقة العربية.

ملخّص

أفاد **المهندس محمد بن عمر** بأنّ الثورة الصناعية الرابعة وجائحة كوفيد في علاقة تكاملية، حيث أفرزت هذه الأخيرة خلال فترة الحجر الصحّي توجّها كبيرا للتكنولوجيا الرقميّة قصد الحفاظ على الأمان وفكّ العزلة عن الأشخاص، وانتقلت نسبة مستخدمي الإنترنت من 54% عام 2019 إلى 61% عام 2021 في العالم، وهو ما أدى إلى زيادة هيمنةشركات GAFAM التكنولوجية والمالية. وتمثّل المنصّات الرقميّة مجال ممارسة هذه الشركات لنشاطها في البيئة الرقميّة، بما تتيحه كمؤسسات من تفاعل بين فئات مختلفة من المستخدمين، مثل محلاّت التطبيقات بين مبتكري التطبيق والمستهلك الذي يستخدمه، أو فايسبوك بين الشركات التي تقوم بالإشهار والمستهلك، أو غوغل (Google) بين المؤسسات المختلفة التي تودع معلومات فيه والمعلنين والمستهلك الذي يبحث عن المعلومة، تعمل هذه المنصّات وفقا لبيانات تجمعها وبرمجيات تربط بين المعلومات وتدرسها في إطار خوارزميات لاستغلالها وبيعها إلى طرف ثالث.

وقدّم لمحة عن هذه الشركات، وكيف أنها تمتلك موارد مالية هائلة وتسيطر على حياة الأشخاص، وهي كلّها توطّن مقرّاتها ومراكز بياناتها في بنيتها التحتية خارج المنطقة العربية، وبالتالي يتمّ التصدير لكلّ المعطيات والبيانات، مركّزا على المخاطر، الاقتصاد، السياسة، المجتمع، وتأثيرها على الأمن القومي. وبهذا انتقل إلى الحديث عن السيادة الرقميّة العربية في ظلّ التحوّلات التكنولوجية الكبيرة وهيمنة شركات GAFAM/GAFAN، أي كيفية امتلاك آليات الحماية أو الأدوات الهجومية لتعزيز الابتكار الرقمي. وهنا شدّد على ضرورة امتلاك المنطقة العربية لأدوات حامية لبياناتها الرقميّة وانتقالها خارج حدودها من منطقة إلى أخرى، فالأمن السيبراني هو إحدى ركائز السيادة الرقميّة. وأدركت البلدان العربية أنّ الأمن السيبراني جزء لا يتجزّأ من منظومتها الاقتصادية ويتعلّق أساسا بالأمن القومي، وهو وعي كان مرفوقا بالعديد من السياسات والإجراءات. ولدى استعراض نقاط ضعف الأمن السيبراني لبعض الدول العربية في بُعدها التشريعي والإجرائي، اقترح المتحدّث استغلال التوجّهات التكنولوجية لتوجيه مجالات البحث والتطوير إلى الاستثمار في إنتاج حلول وخدمات عالمية عربية وأخذ الريادة فيها.

النقاش:

د. محمّد سالم : مستشار – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

تتعلّق ملاحظاتي بمحاضرة الأستاذ شوقي قدّاس. ولي في هذا الصّدد إضافة ومعلومة وتساؤل.

تتمثّل الإضافة في الإشارة إلى أنّ الدستور الأمريكي لا ينصّ، فعلا، على الحقّ في الخصوصيّة. لكنّ ذلك موجود ضمنيّا في التعديل الرابع. والدليل على هذا، الحكمُ والقاضي بتغريم شركة ميتا بمبلغ 5 مليار دولار بسبب التفريط في الحقّ الشخصي.

أمّا المعلومة التي أسوقها فمضمونها أنّ عدد مستخدمي الفايسبوك في العالم قد بلغ الآن 2.27 بليون، وأنّ عدد مستخدمي الواتساب بلغ 2 بليون، وعدد مستخدمي إنستغرام 1.44 بليون. وهذا عند شخص واحد هو Mark Zuckerberg.

لقد أكدت الشركة الألمانية Statista / في يونيُو 2022 أنّ عدد مستخدمي السوشيل ميديا في العالم يقدّر بحوالي بليون، أي 45 % من سكّان العالم، وسيصبحون (في سنة 2027) 72% ، يعني بزيادة ثلث المستعملين الحاليّين. فكيف سيكون الأمر في سنة 2053؟

ما يجب أنْ نعرفه هو أنّ مستخدم "واتساب" يعرض (16) معلومة شخصية تذهب إلى هذه الشركة. أمّا بالنسبة إلى فايسبوك (Facebook) وماسّنجر (Messenger) فإنّ (39) معلومة شخصية تذهب إليهما. نحن إذن نقدّم إليهم هذه المعلومات راضين متطوّعين بل سعداء أيضا.

أصل الآن إلى السؤال وهو: هل ستكفي قوانين المعاداة لحماية المعطيات الشخصيّة؟

م. باسل الزعبي :

مدير إدارة التكنولوجيا والتطوير بالاتحاد

يتعلّق سؤالي أوّلا بالتّحقق من حماية البيانات الشخصيّة، فهل توجد آليّة للتحقّق من حمايتها؟ أم لا يوجد إلاّ سيف القانون المسلّط وحده في صورة اكتشاف عدم حماية البيانات، أمّا بالنسبة إلى الأمن السيبراني، وهذا هو الجانب الثاني من سؤالي، فهل إغلاق المنافذ على النفس يعتبر أمنا سيبرانيا أم شيئا آخر؟

إننا حين نقوم بهذا الإغلاق، فإننا نحمي أنفسنا حتما من المخاطر السيبرانية، لكنّنا نحرم أنفسنا من الاستفادة من الإنتاج عن بُعد ومن الخدمات الأخرى.

د. رياض كمال نجم:

خبير دولي في الهندسة والاتصال (السعودية)

أطرح سؤالي على الأستاذ شوقي قدّاس في خصوص أحد الحلول المقترحة، وهو أن يكون الحفاظ على المعلومات الشخصيّة أو ذات الأهمّية الوطنية داخل القُطر نفسه. فهل مثل هذا الحلّ كاف؟ إنّ الرّهان في الحقيقة هو إمكانيّة الوصول إلى المعلومة وليس مكان وجودها. لنفترض أنّ البيانات موجودة حتّى في الداخل، ولكن، رغم ذلك، تستطيع هذه الشبكات إن تصل إليها. عندئذ لا يمثّل وجودها داخل القطر المعنيّ آلية كافية لحمايتها. الخلاصة أنّ المسألة الجغرافية لا تكفي وحدها، بل الأهمّ هو التوقّي من إمكانيّة الوصول إلى المعطيات. وهذا هو الأهمّ.

الأستاذ شوقي قدّاس:

إنّ الأسئلة المطروحة للنقاش هامّة جدّا، وأوّلها: هل يكفي إصدار قواعد قانونية لإيجاد الحلول الحقيقيّة لتحدّي حماية المعطيات الشخصيّة؟ إنني منذ سنة 2011 أقول قولا مضمونه "إنّ النصّ القانوني لا ينشئ الربيع حتّى إنْ كان عربيّا". لكن النصّ القانوني مُكوِّن أساسي لإرساء منظومات حمائيّة. والدليل على ذلك، هو أنّ الفضاء الأوروبي، الذي هو المجال الحامي الأمثل اليوم للمعطيات الشخصيّة في العالم، قائم على اتفاقيّة تحدّثتُ عنها، وقائم أيضا على نصّ يُطَبَّقُ بنفس الطريقة في جميع دول الاتحاد الأوروبي، وهو اللائحة العامّة لحماية المعطيات الشخصيّة (R.G.P.D.).

وكان من نتيجة هذا الوضع أنه، عندما حاولت الشركات الأمريكية السطو على معطيات المواطنين الأوروبيّين، تمّ اتخاذ قرار من قبل المحكمة الأوروبيّة لحماية الحقوق. وهو ما يُعرَفُ بقضيّة شريمس 1 (schrems 1) وشريمس 2 (Schrems 2) فما الذي حدث بالضبط في هذا الشأن؟ تقدّم مواطن نمساوي بشكوى لدى هذه المحكمة ضدّ فايسبوك لاستعمال هذه الشركة المعطيات الشخصيّة في خرق للقواعد الأوروبيّة. وكان من نتيجة ذلك أن تمّ إلغاء اتفاقيّتين بين الفضاء الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ومنعُ تحويل المعطيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وينكبّ الرئيس الأمريكي بنفسه إلى حدّ الآن على هذا الملفّ لإيجاد حلّ له. فالقانون لابدّ منه دون أدنى شكّ. المشكل عندنا أنه ليست لدينا قوانين، فإنْ وُجدت، فهي لا تراعي المعايير الدولية. وهي معايير ثابتة لا مجال فيها للابتكار الشخصي، وتطبيقها يجب أنْ يكون تامّا وكاملا.

لكنّ النصّ وحده لا يكفي، ففي كلّ المنظومات الحامية للمعطيات الشخصيّة لابدّ من توفّر النصّ القانوني، ومعه هيئة مستقلّة ساهرة على تطبيق هذا القانون، وعلى احترامه من قبل الدولة والشركات والأشخاص. إنْ لم يحدث هذا فلا فائدة من وضع القانون.

عطفا على ما تمّ ذكره في خصوص الجهود المبذولة من قبل الألكسو في مجال التربية على حسن استغلال تكنولوجيات الاتصال الحديثة، أشير أيضا إلى أنّ حماية المعطيات الشخصيّة يجب أن تكون ثقافة متوفّرة لدى أصحاب القرار وخاصة لدى الشباب. لذا من المقرّر أن نشرع في إطار الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصيّة، في وضع برامج لفائدة الناشئة في السنوات الأولى من التعلّم.

أ. هديل طلال،
مستشارة بسفارة جمهورية العراق بتونس.

أتّجه بسؤالي إلى المهندس محمّد بن عمر: كيف يكون العمل بالنسبة إلى البرامج المقترحة للاستراتيجيّة العربية للأمن السيبراني؟ هل يكون ذلك عن طريق جامعة الدول العربية أم عن طريق مجلس وزراء الداخلية العرب؟ وما هي آليّة التنفيذ أو الأطر القانونية المحدّدة لتكريس عمل جماعي عربي في هذا الصّدد.

أ. د. محمّد الجمني: مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)

لقد تمّ التركيز على موضوع الأمن السيبراني، وعلى الجانب القانوني والتشريعي. وهو جانب مهمّ جدّا. لكن هناك جانب آخر هو الجانب التربوي. فأطفالنا اليوم معرّضون منه الصّغر لمخاطر وسائل الاتصال الحديثة. إنّ الطفل الصغير له جهاز جوّال محمول، وهو بمثابة الحاسوب الذي يمكّنه من الاتصال بكلّ الجهات. على هذا الأساس، تكتسي تربية الطفل على طريقة التعامل مع هذه التكنولوجيات الحديثة أهمّية كبيرة، حتّى يكون هذا التعامل سليما وآمنا ورشيدًا. في هذا الإطار تعمل الألكسو حاليا على إعداد "مقرّر للتربية السيبرانية" وهو مصطلح جديد أطلقناه في هذا المجال، وسيتمّ اقتراح هذا المقرّر على وزراء التربية العرب لإدراجه ضمن المقرّرات الرسمية، مثل التربية الوطنية والتربية الإسلامية، وصولا إلى التربية السيبرانية التي أصبحت اليوم ضرورية.

أودّ أن أشِيرَ أيضا إلى تحدّ آخر يتنزّل ضمن مواجهة الهيمنة الرقميّة العالمية، ويصبّ كذلك في مجال تربية الناشئة وتكوينها على الريادة والابتكار. إنّ ما يدعو إلى الأسف حقّا، أنّ الشباب العربي يقضي وقتا طويلا في التعامل مع وسائل الاتصال الاجتماعي وفي هدر وقته في أمور غير ذات فائدة. لكن تتوفّر الآن فرص كبيرة لتحفيز الشباب على الابتكار والريادة. إننا نتحدّث اليوم عن عالم الميتافرس (Métaverse) وعن عالم انفتي(NFT) . لقد أصبح عالمنا اتصاليّا قرية صغيرة، لكنه أضحى أيضا سوقا رقميّة مفتوحة ومتاحة للجميع، وبدل أن يهدر الشباب وقته

في اللعـــب والتواصل الذي لا جـدوى منه، علـيه أن يستغلّ هـذا الوضع استغلالا مـــفيدًا. وفـي هـذا الإطار تستعدّ "الألكسـو" لإطلاق منصّة للميتافرس وانفتي، وهي عبارة عـن متجـــر عربي يتيح للشـباب عـرض كلّ إنتاجاته الرقميّة وحمايتها بالإنفتي والتعـامل بعملة افتراضية معيّنة حتّى ندرّب الشباب على آليات السوق العالمية الجديدة والاقتصاد الرقمي.

أ. الطيب قسم السيّد :

مدير الإذاعات المتخصّصة والموجّهة (السودانية)

استوقفتني توصيتان، أشارت الأولى منهما إلى ضرورة وضع مصوغات (نصوص) قانونية تبلور وتحدّد مسار المواجهة العربية للرقمنة العالمية.

أمّا التوصية الثانية، فقد أشارت إلى ضرورة التعامل مع الرقمنة العالمية واستيعابها ودراستها وتعلّمها والتفوّق فيها – فأيّ التوصيتين تحظى بالأولويّة بالنسبة إلى الأخرى ؟

م. محمّد بن عمر :

في ما يتعلّق بالسؤال حول الإطار القانوني الموحّد للمنطقة العربية، فإنّ التوَجّه القائم على مستوى جامعة الدول العربية يتمثّل في اعتبار ثلاثة مجالس وزارية معنيّة بمسألة الأمن السيبراني، وهي مجلس وزراء العدل العرب، ومجلس وزراء الاتصالات العرب، ومجلس وزراء الداخلية العرب. على هذا الأساس تتمّ مناقشة مسألة الأمن السيبراني في إطار هذه المجالس الثلاثة مع التنسيق في ما بينها.

أمّا في خُصوص مسألة الإطار القانوني الموحّد، فإنّ المطلوب هو أن يوجد قانون استرشادي للبلدان العربيّة حتى تستأنس به. لكن في منتـــهى المطاف، لا بدّ من توفّر قاعدة تشـريعيّة دنيا في كلّ البلدان العربية حتّى يُمْكِنَنَا الحديث في مسألة الأمن السيبراني على أساس هذه القاعدة، ومنطلق ذلك هو تجريم الجرائم السيبرانية.

من دون ذلك لا مجال للعمل، فإنْ توفّـــرت تلك القاعـــدة التشريعية أمكـــن التنسيق بين المجالس الوزارية المتخصّصة في مسألة الأمن السيبراني.

أ. إبراهيم البزعي :

المدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السودانية

هل بالإمكان أنْ نُجْمِل ما تحدّثت عنه الورقات المقدّمة في أنّ مواجهة الرقمنة العالمية والصراع معها يتنزّلان في إطار الاستلاب الثقافي والانسلاب الثقافي في اتجاه تأكيد هويّتنا.

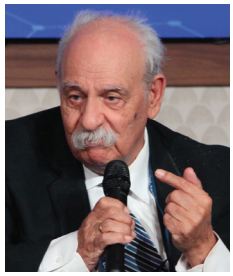

أ. د. فتحي التريكي:

في الحقيقة، ليست التربية السيبرانية تربية على التكنولوجيا في حدّ ذاتها، بل هي تربية على منظومة التكنولوجيا بطبيعة الحال. ويجب أيضا أنْ نفسّر للناشئة وللشباب المنظومة القانونية. وهذا الأمر يشمل المواطنين بصفة عامّة.

أمّا الجانب الثالث الذي يكتسي أهمّية بالغة فهو الذي سمّيته الأخلاقيات أو الإيثيقا الرقميّة أو الثقافة السيبرانية. وهو جانب لابدّ من الاهتمام به في البلدان العربية، على غرار ما هو معمول به عند الأوروبيين وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي جميع أنحاء العالم، باستثناء العالم العربي.

لقد دأبنا على أن نترك جانبا هذه المعطيات الفكرية والثقافية والفلسفية، وهذا هو عيبنا، وما دمنا لا نتدارك هذا الوضع، فلن نصل إلى أيّة غاية.

المحور الثاني:
جهود عربية

إدارة الحوار: د. رياض كمال نجم: خبير دولي في الهندسة والاتصالات.

تحدّثنا عن التحدّيات التي نعيشها سواءٌ في العالم العربي، أو في كافّة أنحاء العالم وهي: تحدّيات كيفيّة مجابهة ما سُمّي في هذا المؤتمر "الهيمنة السيبرانيّة على العالم"، من خلال مجموعة من الشركات والشبكات.

إنّ التحدّيات التي تمّ التعرّض لها شملت حماية المعلومات الشخصيّة، والأمن السيبراني، وحماية القيم الاجتماعيّة والثقافيّة.

لقد سَبَقَتْنَا، بالتأكيد، دولٌ في العالم، في مجال كيفيّة إيجاد الحلول لمواجهة (ولا أقول مجابهة) هذه التحدّيات. هناك النموذج الصيني الذي قرّر أنْ يحجب هذه الشبكات، ويوجِدَ البديلَ للمستخدمين داخل الصين، وهناك النموذج الأوروبي الذي اعتمد أسلوب التشريعات والتنظيمات لكي يتعامل مع تلك الشبكات ويحمي القيم والثقافة الأوروبيّة. لا شكّ في أنه توجد مجموعة أخرى من المحاولات التي تمّت في آسيا وفي غيرها، وقد تكون هجينا (مزيجا) من هذين النموذجين.

لقد قام اتحاد إذاعات الدول العربية بمجهودات في الشأن.

والسؤال المطروح هو: ما هي الحلول التي علينا أن نتوصّل إليها في العالم العربي؟ هل الحلّ في النموذج الصيني أم في النموذج الأوروبي، أم في نموذج بديل عنهما، أم في نموذج هجين يمزج بينهما، أم صيغة أخرى جديدة؟

سنستعرض جهود اتحاد إذاعات الدول العربية في هذا المجال، ثمّ نتابع أربع تجارب عربيّة لنرى كيف قامت الدول الأربع المعنيّة بمواجهة هذه التحدّيات بمختلف أنواعها.

تجربة اتحاد إذاعات الدول العربية و الجامعة العربية

المهندس عبد الرحيم سليمان

كان من المفروض أن تقدّم جامعة الدول العربية، ورقة في الموضوع، لكنّ ظروفا خاصّة لم تمكّنها من ذلك، ولهذا السّبب سأخصّص جزءًا من كلامي للحديث عن تجربة الاتحاد، وأردفه بجزء ثان للحديث عن تجربة جامعة الدول العربية.

إنّ ما أشير إليه، في البداية، أنّ هذا الموضوع كان محلّ اهتمام كبير من قبل الاتحاد. وكانت المبادرة الأولى بتكليف من وزير الإعلام في المملكة العربية السعوديّة منذ سنتين، وذلك بإعداد دراسة في الموضوع تمّ عرضها بعد ذلك على مجلس وزراء الإعلام العرب، وكان لهذه المبادرة وقعها الإيجابي. ومنذ ذلك الوقت بذل اتحاد إذاعات الدول العربية مجهودات سأقدّم لكم حولها لمحة تاريخية ثمّ استعراض الجهود المبذولة، وأشير بعد ذلك إلى آفاق المستقبل وإلى ما يعتزم الاتحاد القيام به في المرحلة القادمة. وسأكتفي بمجموعة من الإشارات.

بعد الدراسة الأولى، آنفة الذكر، شكّل مجلس وزراء الإعلام العرب فريقا اهتمّ بالضريبة فقط. وهذه الضريبة لم تكن قد حدّدت من قبل مجموعة العشرين وكذلك مجموعة السبع بل القرار الذي صدر ينصّ على 15% كحدّ أدنى لضريبة تفرض على جميع بلدان العالم، ثمّ جاء قرار مجموعة العشرين. عندئذ بدأنا ندرك أنّ الموضوع ليس موضوع ضريبة فحسب، بل هو أعمق من ذلك، مثلما تبيّن ذلك من خلال القضايا الكبيرة لمواجهة الهيمنة الرقميّة العالمية.

لقد شاركنا مرّتين في اجتماعات عقدت بالرّياض وشاركنا في بغداد، وشاركنا مُؤخّرا، برئاسة رئيس الاتحاد، في اجتماع مجلس وزراء الإعلام العرب. لم نحاول في الدراسة التي أعددنا إبراز الجانب الإعلاميّ فقط، ولكنْ تحدّثنا عن جميع الجوانب الأخرى.

وأبرزنا أهمّيتها لإيماننا بأنّ المقاربة يجب أن تكون شاملة وإقليميّة، ومن أهمّ ما تمّ الاتفاق عليه أنّ هذه القضيّة لا يمكن أن تجابهها كلّ دولة بمفردها. فالدول حين تكون منفردة لا يمكنها الحصول على النتائج المرجوّة.

إنّ عملية مجابهة تحدّيات الهيمنة الرقميّة العالمية ينبغي أن تكون بشكل جماعيّ، فعدد سكّان العالم العربي أكثر من أربعمائة مليون تقريبا، وإنّ استخدام الإنترنت فيها مكثّف، وبالتالي فإنّ العرب يمثّلون قوّة كبيرة جدّا، ويمكنهم أنْ تكون لهم رؤية موحّدة يفرضونها متى أرادوا ذلك.

إنّ الجهود عن طريق وزراء الإعلام جهود طيّبة، بطبيعة الحال، وسنواصلها، ومثلما ذكرتُ في البداية فإنّ مُخرَجات مؤتمرنا هذا سَتُقَدّمُ إلى وزراء الإعلام العرب.

إضافةً إلى ذلك، عَرَضْنَا الموضوع على لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، برئاسة معالي الأمين العام وكذلك على كلّ المنظمات العربية، وقد أبدت اهتماما به، لأنّ الأمر ليس شأنا إعلاميّا فحسب، ولكنّهُ يشمل أيضا الأمنَ السّيبراني، والضريبة ومسائل أخرى. لهذا السبب، أدركنا أنّ التعامل مع هذا الموضوع يكون من جهتين : الجهة الأولى هي وزراء الإعلام، والجهة الثانية هي لجنة التنسيق، لما فيها من منظمات كثيرة مثل المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال

والمعلومات في مجال الأمن السيبراني وغيره، ومجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وهذا على أساس المقاربة التي نريدها.

رجاؤنا، أننا نستطيع بهذه المقاربة الشاملة أن نقدّم المطلوب منّا في الموضوع إلى جامعة الدول العربية.

أصِلُ مباشرةً إلى الجانب الآخر، فقد اقترحنا، كاتحاد إذاعات الدول العربية، توزيع المهامّ على كافّة الجهات، بحيث تقوم كلّ جهة بالعمل المنوط بعهدتها. وقد تمّ تشكيل لجنة برئاسة المهندس محمّد بن عمر وتضمّ ممثّلين عن جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف والأكاديمية العربية واتحاد الجامعات العربية، وهي مفتوحة لكلّ المنظّمات، بحيث تكون المتابعة جارية في هذا المجال. واتحاد إذاعات الدول العربية موجود في هذه اللجنة على أساس دوره المخصوص الذي يمكنه القيام به لمساعدتها. وقد أعددنا دراسة لتحديد الآليات المناسبة لمكافحة انتشار الأخبار الزائفة، خصوصا في وسائل الاتصال الاجتماعي، لأنه من الضروري أن تكون لنا استراتيجية وأليات في هذا المجال.

لقد انطلقنا في العمل على هذا المستوى، ثمّ يبدو لنا كذلك أنّ متابعة ومراقبة ما يبثّ من نتفليكس أو القنوات التلفزيونية اقتراح مناسب، فالناس يتكلّمون عن عمليّة الرّصد والمراقبة كما لو كانت صعبة، لكنّها بفضل التكنولوجيا والآليات المتوفّرة ستصبح سهلة، وعلى هذا الأساس اقترحنا إيجاد آليّة قد تكون إقليميّة، تُكلّف بها الدول وتتعامل في ما بينها بسهولة، أو تكون آليّة مندمجة بين عدد من الدول، وبعد ذلك تتولّى جهات مختصّة الإشراف على هذه العمليّة.

تحدّثنا كذلك عن رقمنة التراث المكتوب والمسموع والمرئي وعن ترجمته لإثراء حضورنا الرقمي، وقدّمنا مقترحات في الشأن.

إنّ هذا الأمر بالغ الأهمّية، وقبل أنْ نَتَساءَلَ: هل نتعامل مع هذه الشبكات حسب الموقف الأوروبي ونستمرّ في ذلك، أم نتعامل معها حسب الطريقة الصينية أو الهندية بإحْداث شبكات خاصة بالبلدين المعنيّين، أم نتعامل بالصيغة الهجينة الجامعة بين المنهجين؟ قبل التفكير في هذا الأمر، لا بدّ من أنْ يتوفّر لدينا المحتوى. والحقيقة أنّ المحتوى الموجود لدينا متميّز وهو يشمل الأفلام والمسلسلات والبرامج والكثير من الوثائقيات الجديدة.

لكن لا بدّ من رقمنة هذا المحتوى حتى تتاح الفرصة للأطفال والشباب الاطّلاع على هذا التراث الذي سيكون جذّابا ومفيدا بالنسبة إليهم. فالأجيال الجديدة اليوم تستخدم بكثرة وسائل الاتصال الحديثة. فإنْ لم يكن تراثنا موجودًا فيها فهي لن تهتمّ به ولن تعرفه.

يكتسي التدريب أيضا أهمّية خاصة، وسيقدّم الاتحاد رؤية مقترحة لكيفية تدريب شبابنا، وما هي النتائج المسجّلة وما هي أساليب التعامل مع وسائل الاتصال الجديدة؟

لقد أوكلنا إلى المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وإلى الاتحاد مهمّة القيام بعمل مشترك من أجل اقتراح استراتيجيّة مناسبة لإنشاء صناديق مشتركة من أجل تشجيع التحوّل الرقمي لوسائل الإعلام العربية العمومية والصّحف وغيرها. وهذا قد يساعد على بلوغ الهدف النهائي، وهو أن يكون لنا بديل عربيّ في هذا الإطار.

لابدّ كذلك من إنشاء صناديق مشتركة للإنتاج المشترك، خاصّة أننا في الوطن العربي لنا ميزة تتمثّل في أننا نتكلّم جميعا اللغة العربية. فالاتحاد الأوروبي لم يتمكّن من إنشاء شبكات بديلة رغم أنّ ذلك ممكن بالنسبة إليهم من الناحية التكنولوجيّة، وذلك بسبب أنّ عدد اللغات في أوروبا كبير جدّا. وهذا يُمثّل عائقا بالنسبة إليهم. لكنّ المنطقة العربية لها لُغةٌ واحدة، وفي استطاعتها أنْ تكون لديها شبكات يمكن أنْ تبدأ من المنصّات المتوفّرة، ثمّ تفكّر بعد ذلك في إنشاء منصّات أخرى، وليس بالضرورة أن تكون لنا منصّة واحدة.

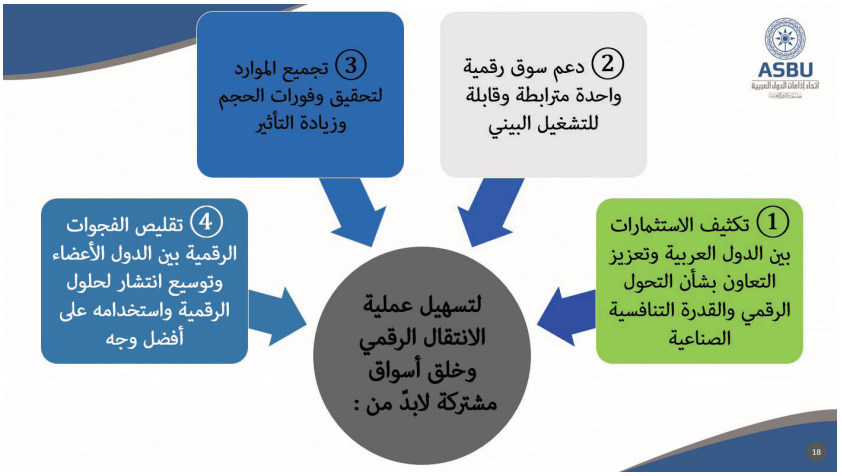

لقد طُلب أيضا من مجلس وزراء الداخلية العرب، ومن جامعة نايف ومن المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات اقتراح آليات مناسبة للتشريعات الضرورية لمراقبة أنشطة أعمالها التكنولوجية.

إنّ هذا أمر لابدّ من توفّره، وحتّى البيانات الموجودة لاستخدام الأشياء من المفروض أن تكون متاحة هي أيضا، على هذا الأساس، عندما نتفاوض مع الشركات العالمية لابدّ من أن تكون لنا الآليات الضرورية في هذا المجال كذلك.

إنّ اقتراح الآليات المناسبة للحصول على مداخيل الأداء على مبيعات الإعلانات اقتراح بالغ الأهمّية. صحيح. أنّ مجموعة العشرين تكلّمت على ضريبة بحدٍّ أدنى هو15 %، لكن 15 % من ماذا ما دمنا لا نعرف حجم المعاملات؟ فإننا لا نستطيع أن نصل إلى أرضية مناسبة مع الشركات المعنيّة.

أختم بسؤال أخير: لئن كان من الممكن أن نضع استراتيجيّة لجميع هذه الأمور، هل بالإمكان الاكتفاء بذلك؟ من وجهة نظري، لابدّ من إنشاء منصّات عربية تكون بديلا آمنا للمنطقة العربية ولأطفالنا وشبابنا. لا شكّ في أنّ هذا العمل يحتاج إلى وقت طويل ونتمنّى أن تتوفّر الآليات الضرورية حتى تكون لنا مثل هذه المنصّات البديلة. وهي أُمنية يسيرة التّحقيق، إذا توفّر العزمُ لدى الجميع.

ملخّص

أوضح المهندس عبد الرحيم سليمان أنّ اتحاد إذاعات الدول العربية أعدّ دراسة حول الهيمنة الرقميّة العالمية تمّ عرضها على مجلس وزراء الإعلام العرب، مشيرًا إلى أنّ المقاربة يجب أن تكون شاملة وإقليميّة، وأنّ هذه القضيّة لا يمكن أن تجابهها كلّ دولة بمفردها. بل ينبغي أن تكون بشكل جماعيّ، وقد أدركنا أنّ التعامل مع هذا الموضوع يكون من جهتين أولاهما: وزراء الإعلام، والثانية لجنة تنسيق العمل المشترك، لما فيها من منظمات كثيرة تُعنى بالموضوع.

وذكّر بالدراسة التي أعدّها الاتحاد بغرض تحديد الآليات المناسبة لمكافحة انتشار الأخبار الزائفة، خصوصا في وسائل الاتصال الاجتماعي، ومتابعة ما يبثّ من نتفليكس أو القنوات التلفزيونية، ذلك أنّ عمليّة الرّصد والمراقبة ستصبح سهلة بفضل التكنولوجيا والآليات المتوفّرة.

وتمّ اقتراح إيجاد آليّة قد تكون إقليميّة، تُكلّف بها الدول وتتعامل في ما بينها بيسر، أو تكون آليّة مندمجة بين عدد من الدول، وبعد ذلك تتولّى جهات مختصّة الإشراف على هذه العمليّة.

وفي هذا السياق، أبرز أهمّية رقمنة التراث المكتوب والمسموع والمرئي المتوفّر في مكتبات الأرشيف العربية، والعمل على ترجمته لإثراء الحضور الرقمي العربي، حتى تتاح الفرصة للأطفال والشباب الاطّلاع على هذا التراث الذي سيكون جذّابا ومفيدا بالنسبة إليهم. باعتبارهم يستخدمون بكثرة وسائل الاتصال الحديثة.

وخصّص مدير عام الاتحاد مداخلته أيضا للحديث عن التدريب، مستعرضا الجهود الرامية إلى إنشاء صناديق مشتركة تشجّع على التحوّل الرقمي لوسائل الإعلام العربية العمومية والصّحف وغيرها، ممّا قد يساعد على بلوغ الهدف النهائي، وهو أن يكون لنا بديل عربيّ في الشأن، هذا إلى جانب بعث صناديق للإنتاج المشترك، خصوصا وأنّ المنطقة العربية تتكلّم لُغةً واحدة، وفي استطاعتها أنْ تكون لديها شبكات يمكن أنْ تبدأ من المنصّات المتوفّرة، ثمّ تفكّر بعد ذلك في إنشاء منصّات أخرى.

ولم يُخْف أنّ هذا العمل يحتاج إلى وقت طويل، معربا عن الأمل في أن تتوفّر الآليات الضرورية حتى تكون لنا مثل هذه المنصّات البديلة، وما ذلك بالأمر العسير.

مدير الحوار:

لي تعليق سريع، هو أنّ الاتحاد الأوروبي يمتاز علينا بشيء واحد، هو غير متوفّر لدينا. وهو لا يتمثّل في التشريعات بل في تماثل البنية التشريعية في الاتحاد الأوروبي كلّه تقريبا. هذا هو التحدّي الكبير القائم في العالم العربي، فالبنية التشريعية ليست متماثلة، وهي مختلفة اختلافا كبيرًا من دولة عربية إلى أخرى. طبعا، لدينا ميزة اللغة الواحدة والتّشابه الكبير في القيم أيضا.

وفيما يلي نتابع أربع مداخلات نستعرض فيها أربع تجارب من الدول العربية:

التجربة الأردنية

الدكتور علاء سالم الزيود: المستشار الإعلامي بسفارة المملكة الأردنيّة الهاشمية ومندوبيتها الدائمة لدى جامعة الدول العربية.

في البداية اسمحوا لي بأن أشكر اتحاد إذاعات الدول العربية الذي طالما كان مبادرًا وسبّاقا ودافعا في مجال الإعلام العربي المشترك. فهو حاضر وفاعل في كلّ محفل إعلامي عربي، وحاضنٌ، كما هو اليوم، للخبراء والمختصّين والدارسين لشؤون الإعلام والميديا الجديدة، حرصًا منه على فهم الظّواهر التي فرضتها العولمة الإعلامية، وعلى التعامل معها والاستفادة من فضائلها وتجنّب سلبيّاتها.

إننا، إذ نقدّر الجهد الكبير الذي بذله الاتحاد وإدارته وكوادره في تنظيم هذه المحفل الإعلامي العربي المحوري وفي احتضان فعاليّاته، فإننا نُثْني على اختيار "الهيمنة الإعلامية أو الرقميّة العالمية" عنوانا وموضوعا نجتـــمع في رحاب هذا المؤتمر لمناقشته وعـرض التجـارب حوله، وذلك لما له من الأهمّية بالنسبة إلى جيل الشباب المقبل على عصر زاخر بالتطوّرات.

يجدر التأكيد على أنّ فكرة الثورة المعلوماتية وتسارع النموّ في أدوات الاتصال والتواصل كان بالإمكان أن يظلاّ في مسارهما الطبيعي وفي إطارهما السليم والمتدرّج، لولا انتقالهما إلى ساحة الهيمنة والاستحواذ والتحكّم التي طفت فيها عناصر التوجيه الفكري والعوائد الاقتصادية والتناحر في الرأي على ثوابت انتشار المعلومة وحوار الأجيال وتبادل الثقافات.

إنّ المملكة الأردنية الهاشمية، شأنها شأن سائر الدول العربية المتأثّرة بثورة المعلومات والاتصالات وعولمة الإعلام، قد سعتْ جاهدة، ولا تزال، إلى التعامل مع هذه التطوّرات، بما دفعها إلى وضع رؤية قادرة على التكيّف مع المستجدّات في عالم الرقمنة والإعلام الإلكتروني وانعكاساته على الاقتصاد الرقمي والمحتوى الإلكتروني، وعلى توجّهات الجماهير واهتماماتها وصناعة الرأي العام والتأثير فيه.

إدراكًا من الأردن لأهمّية الثورة المعلوماتية وعولمة الإعلام وما ستقودان إليه من هيمنة رقميّة على قطاع الاتصال والإعلام، هي أشدّ ممّا نراه اليوم، ووعيا منه بضرورة الاستعداد لذلك والتكيّف مع هذه التطوّرات وما يتطلّبه ذلك من تطوير الأفكار وتهيئة البيئة والمؤسسات للتفاعل الإيجابي والكامل مع مستجدّات الرقمنة المرتبطة بانعكاساتها على المحتوى الرقمي وأدوات التواصل، فقد تدرّجت المملكة الأردنية الهاشمية في تطبيق رؤيتها في هذا المجال. وتتشكّل هذه الرؤية من جانبين: جانب محلّي على المستوى الوطني القُطْري، وجانب يتعلّق بالمساهمات مع الدول العربية في جامعة الدول العربية في مجال التعامل المشترك مع هذا الملفّ البالغ الأهمّية.

ضمن رؤية المملكة الأردنية الهاشمية لفهم هذه الثورة والسعي إلى الاستفادة من توجّهاتها والتكيّف تكيُّفًا وتطوّرًا وتهيُّؤًا لانعكاساتها ولاستيعابها والحدّ من مخاطرها، قامت التجربة الأردنية على ثلاثة محاور: أوّلا: **التكيّف والتطوّر المؤسساتي مع الثورة المعلوماتيّة ومتطلّباتها**، وثانيا **تطوير مهارات الكوادر المسؤولة عن عمليّة التواصل الإعلامي والمعلوماتي مع الرأي العامّ**، وثالثا **تحصين الجيل الشبابي الصاعد من الغزو المعلوماتي وفوضى الاتصال، من خلال إشباعه بالمفاهيم الإعلامية والاتصالية السليمة**.

في المحور الأوّل، وعلى الصعيد القُطري، اتّخذ الأردن العديد من الإجراءات قبل الانتقال إلى المستوى العربي. ومن أوّل هذه الإجراءات: إنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي، وهي وزارة مسؤولة عن وضع السياسات والتشريعات في قطاع التكنولوجيا وتطوير عمليّة التحوّل الرقمي، وهي مسؤولة كذلك عن إيجاد أساس تشريعي وإطاري لهذا التحوّل الرقمي وتشجيع ريادة الأعمال فيها. في هذا الإطار المؤسّساتي نفسه، أنشأ الأردن وزارة الاتصال الحكومي. وقد تبلورت فكرة بعثها استجابة للتطوّرات الكبيرة الحاصلة على صعيد الاتصال الإنساني الذي ساهم في تطوّر وسائل الإعلام، يضاف إلى هذا زيادة عدد مستخدمي الإنترنت وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، ما يجعل مهمّة هذه الوزارة اليوم، تشمل تعزيز الحرّيات وحماية التعدّدية وتنوّعها، وكذلك التصدّي لبعض الظواهر التي أفرزتها الثورة المعلوماتية، من قبيل مخاطر الكراهية، والتنمّر، والتعصّب للرأي. ولابدّ مقابل ذلك، من تعزيز حقوق الجمهور في وسائل الإعلام.

على الصعيد ذاته، أنشأ الأردن المركز الوطني للأمن السيبراني. وهذا المركز مسؤول عن بناء القدرات الوطنية ونشر الوعي في مجال الأمن السيبراني وعن إيجاد بيئة وبنية تحتية للتعامل مع هذه التحدّيات. لم تقتصر الجهود في المستوى الوطني على الجانب المؤسّساتي، بل كان هناك أيضا إيمان عميق بضرورة تهيئة الكوادر العاملة في المجال، وتأهيلها، وتعزيز قدراتها للتعامل والتكيّف مع التطوّر المعلوماتي الحاصل.

على هذا الأساس، أطلق الأردن جملة من المشاريع، كان أوّلها برنامج تدريب الناطقين الإعلاميين، وقد استهدف تأهيل قدرات الناطقين وتدريبهم وتعزيز قدراتهم في مجال التعامل مع الثورة المعلوماتية الجديدة، وتماشيا مع اهتمامات الجمهور.

تمّ كذلك إحداث مشروع لدعم قدرات الإعلام والاتصال الاستراتيجي في مختلف مؤسّسات الدولة.

أمّا المشروع الثالث، فقد تمّ تعميمه من قبل جامعة الدول العربية على العديد من الدول الأعضاء فيها، وهو مشروع التربية الإعلامية والمعلوماتية الذي يمثّل تجربة أردنية استهدفت زيادة الوعي والمعرفة لدى الناشئين في مجال كيفيّة التعامل مع وسائل الإعلام الحديثة وتوفير طريقة لتوعية المتلقّين لهذه المعلومات، ولأسلوب التعامل معها، ولإكساب الأفراد مهارات لتقييم مثل هذه المعلومات، وهذا البرنامج تشترك فيه جميع الوزارات والمؤسّسات المعنيّة، بالإضافة إلى الحكومة والقطاع الخاص.

في المستوى العربي : وفي ما يتعلّق بمساهمة الأردن إلى جانب الدول العربية للتصدّي لهذا الموضوع، فقد أشار المهندس عبد الرحيم سليمان إلى الجهود العربية المبذولة، انطلاقا من المملكة العربية السعودية، وصولا إلى الدورة الخمسين لمجلس وزراء الإعلام العرب الذي انعقد في القاهرة. لقد تمّ حينها تشكيل لجنة لوضع استراتيجيّة موحّدة للتعامل مع شركات الإعلام الدولية، وقدّم اتحاد إذاعات الدول العربية حينئذ تصوّرا مهمّا لآليّة التفاعل مع هذه الشركات وقد ترأس الأردن هذه اللجنة، وكانت الاستراتيجية الأردنية في الموضوع ترتكز على اعتبار المحتوى هو حجر الزاوية، سواءٌ في حماية العالم العربي، أو في التعامل مع شركات الإعلام الدولية، وهذا المحتوى ذو ثلاثة أبعاد مرتبطة بالجانب الاقتصادي وبحماية الهويّة العربية وبالحفاظ على الثقافة العربية، لاسيما أنّ العرب يمثّلون كتلة كبيرة تتعامل مع الإنترنت، وتُقدّرُ وِفْقًا للإحصائيّات بمائةٍ وسبعين مليون مستخدم عربي للإنترنت باللغة العربية. لهذا السبب أكدت الاستراتيجيّة الأردنية ضرورة الانتباه العربي لهذا التحدّي المتجسّد في الهيمنة الرقميّة، كما أكدت لزوم اتخاذ إجراءات عمليّة وفاعلة تسير في اتجاهات ثلاثة: أوّلها **حماية المحتوى العربي، بما فيه من مقوّمات ثقافية وحضارية وذات صلة بالهويّة وباللغة العربية**.

أمّا الاتجاه الثاني فيمثّل في **ضرورة استفادة وسائل الإعلام العربية من الرّبح الفائت عبر ضريبة رقميّة تُفرض على شركات الإعلام الدولية**، وقد تطرّق المهندس عبد الرحيم سليمان إلى النموذج الموجود في الأمم المتحدة، وكذلك إلى نموذج منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية الموجود في فرنسا مع مجموعة العشرين.

أمّا الاتجاه الثالث فهو مهمّ كذلك، **ويهدف إلى إيجاد آليّة قانونية تحُدُّ من خطاب الكراهيّة الذي تضرّرت منه صورة العرب والإسلام.**

على هذا الأســـاس، **لابدّ من وضع إطار قانوني أو إطار تو افقي ينظّم العلاقة والعـــمل مع وسائل الإعلام هذه.**

لقد تمّ تقديم الاستراتيجيّة الأردنية في الفترة الأخيرة إلى جامعة الدول العربية، وذلك بناء على طلب اجتماع مجلس وزراء الإعلام العرب المنعقد في سبتمبر بالقاهرة. فقد تمّ تكليف الأردن بتقديم تصوّر مبنيّ على التجارب الأوروبيّة.

وقد تمّ تعميم هذا التصوّر الأردني على الدول العربية. وهو يتشكّل من ثلاثة جـــوانب : أوّلها **تقديم ورقة استراتيجيّة وتصوّر متكامل للتعامل مع الملفّ بأبعاده المعنيّة بالمحتوى وحماية الجمهور، و أيضا بأبعاده الاقتصادية المرتبطة بالضريبة الرقميّة أو الرّبح الفائت،** أمّا الجانب الثاني فهو **تقديم مشروع قانون استرشادي عربي موحّد لتنظيم وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وحماية المستخدمين من المحتوى غير القـانوني** : ويتمثّل الجانب الثالث من الاستراتيجيّة في **تقديم مشروع قانون استرشادي عربي يمنع خطـاب الكراهيّة. وهذا القانون مقرّر من وزراء الداخلية العرب.**

يُشارُ أيضا إلى أنّ الأردن تقدّم إلى جامعة الدول العربية بمقترح سابق يتنزّل ضمن هذه الجهود حتّى بشكل غير مباشر. ويتعلّق المقترح **بضرورة وجود منظومة عربية للدبلوماسيّة الرقميّة يكون الغرض من إنشائها إيضاح صورة العرب والدفاع عن قضاياهم في خضمّ التطوّرات التي فرضتها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.**

هذه هي التجربة الأردنية بشقّيها: الشقّ المؤسّساتي في الإطار القُطري، وشقّ الجهود والمســاهمات في إطار ما يبـــذل تحـت مظلّة جامعة الدول العربية من عمل حثـيث للتـــوصّل في نهاية المـــطاف، إلى صياغة استراتيجـــيّة عربية موحّدة يمـكن أن تكون تشاركيّة، ويمـــكن أن تكون تطبيقية.

ملخّص

أبرز الدكتور علاء سالم الزيود على أنّ المملكة الأردنية كباقي الدول، رغم تأثّرها بثورة المعلومات ومستجدّات الرقمنة وانعكاساتها، فقد تدرّجت في تطبيق رؤية لها في هذا المجال، وهذه الرؤية تأخذ شقّين: شق محلّي (الإطار الوطني القُطري)، وشق متعلّق بالمساهمات مع الدول العربية وجامعة الدول العربية للتعامل مع الهيمنة الرقميّة. فالاستفادة من توجّهات هذه الثورة والتكيّف والتطوّر والتهيّؤ لانعكاساتها والتقليل من مخاطرها، جعلت التجربة الأردنية تقوم على ثلاثة محاور: أوّلها التكيّف والتطوّر المؤسساتي مع الثورة المعلوماتية ومتطلّباتها، ثانيا تطوير مهارات الكوادر المسؤولة عن عملية التواصل الإعلامي والمعلوماتي مع الرأي العام، وثالثا تحصين جيل الشباب من الغزو المعلوماتي، من خلال إشباعه بالمفاهيم الإعلامية والاتصالية السليمة. وبالتالي ففي المحور الوطني الأول على الصعيد القُطري، اتخذ الأردن عدّة خطوات، منها إنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي لوضع السياسات والإجراءات على صعيد التكنولوجيا ودعم عملية التحوّل الرقمي وإيجاد إطار تشريعي له وتشجيع ريادة الأعمال فيه، كما تمّ إحداث وزارة الاتصال الحكومي لتعزيز الحرّيات وحماية التعدّدية والتصدّي لبعض إفرازات الثورة المعلوماتية من مخاطر الكراهية والتنمّر وغيرها. ويأتي هذا التحوّل الرقمي نحو الإدارة الإلكترونية للاستجابة لمتطلّبات البيئة المحيطة والتكيّف معها، إلى جانب التحوّلات الديمقراطية وما رافقها من متغيّرات وتوقعات اجتماعية، والتحوّل إلى التقنية الجديدة والمعاملات الإلكترونية.

كما تمّ إنشاء المركز الوطني السيبراني لنشر الوعي في مجال الأمن السيبراني وإيجاد بيئة وبنية تحتية تعمل على هذه التحدّيات، إلى جانب تأهيل وتعزيز قدرات الكوادر العاملة في هذا المجال للتعامل والتكيّف مع التطوّر المعلوماتي الحاصل في عدّة مشاريع. في حين أنّ الشقّ العربي تمثّل في مشاركة الأردن في لجنة عربية ترأستها الأردن لوضع استراتيجية موحّدة للتعامل معشركات الإعلام الدولية، وكانت الرؤية الأردنية في ذلك، هي الاستراتيجية التي تمّ تقديمها حول فكرة أنّ المحتوى هو حجر الزاوية في حماية العالم العربي أو التعامل مع شركات الإعلام الدولية.

التجربة العراقية

الدكتور خليل الطيّار، عضو مجلس الأمناء
في هيئة الإعلام والاتصالات (السابق) في العراق.

نثمّن عاليا جهود القائمين على هذا المؤتمر في دورته الثانية، ونؤكد أهمّية اختيار عنوانه وهو "الهيمنة الرقميّة العالميّة وسبل مجابهتها عربيّا". وهي إشكاليّة بدأت تتنامى تعقيداتها، وتتعاظم مخاطرها، بما يستدعي ضرورة سعي القائمين على منظومات الإعلام والاتصال والمعلوماتيّة في محيطنا العربي إلى تدارك تحدّياتها، ومناقشة مُخرَجاتها السلبية وانعكاساتها على مستقبل أمن دولنا وحصانة مجتمعاتنا وعلى المحافظة على هويّاتنا الوطنية.

ما هي أبرز التحدّيات والإشكاليّات التي واجهت العراق إزاء تنامي ظاهرة الهيمنة الرقميّة العالمية على مساحة فضائه الرقمي؟ وتأثير ذلك في خطاب الرأي العامّ وعلى مستوى التعامل مع الحواضن والقطاعات التقنية والاقتصادية، وعلى تعاملات الجهات الرسمية في العراق مع معطياتها.

لقد ساعد الفضاء الرقمي على إعطاء صورة نمطيّة عن العراق منذ سنة 2003، بعد التحوّلات السياسية التي شهدها. وقد أثّر ذلك في مدى السيطرة على الثورة الرقميّة والتعامل معها، حيث انشغلت الفاعليّات الرسمية عن ذلك لعدم وجود جهات حكوميّة تعمل على تنظيم هذا الأمر والسيطرة على مُخْرَجاته، إلى حين تشكيل هيئة الإعلام والاتصالات في عام 2004.

وهناك أيضا وزارة الإعلام، وهناك هيئة المعلومات التي أخذت على عاتقها مسؤولية تنظيم قطاع الإعلام والاتصالات، إضافة إلى وزارة الاتصالات وشبكة المعلومات.

وقد بدأت هذه الجهات تسير بخطوات حثيثة في مجال التعامل مع مُخرَجات الهيمنة الرقميّة، سواء ما انعكس منها على الإعلام التقليدي أو على الإعلام الرقمي.

في هذا الصدد، أشير إلى أنّ الباحث الكندي ألان دونو قد أطلق على عصرنا هذا تسمية عصر التفاهة. فليس من المقبول أن نتصوّر أنّ ما حدث في عالمنا قد كان نتيجة الفوضى وسوء التدبير. إنّ الباحث الكندي يقدّم إلينا رؤية شاملة لما يدور في العالم مستبعدًا فكرة الصّدفة، معتمدًا أمثلة توضّح مكان اللعبة، ومن مظاهرها سقوط المُثُل والقيم، وسقوط النماذج، مثلما سقط الاعتبار وسقطت الرّصانة وحلّ محلّ ذلك النموذجُ السيّء والانفلات.

إني اعتقد أنّ الاحتلال الجديد قد تعمّقت أساليبه وتجدّدت خططه. وأصبح اجتياح الحدود أمرًا هيّنا. وغَدَا تهديمُ الثوابت والقيم ومصادرة مقوّمات قوّة البلدان أسهل ممّا كنّا نتصوّر.

وقد تمّ تحقيق ذلك بواسطة ما يُعرف بالهيمنة، وأنا أسمّيها الثورة. وأصلُ إلى مفهوم الثورة في مقولاتنا. فالثورة يقوم بها الفقراء ويجني ثمارها البورجوازيّون. أمّا بالنسبة إلى الهيمنة الرقميّة فهي تقوم بها الشركات ويكون ضحيّتها الجمهور الفقير وغير المتعلّم للأسف الشديد.

يحصل كلّ هذا من أجل هدف واحد هو: السقوط والاستسلام والهزيمة: سقوط القيم والهويّات الوطنية، والاستسلام للأسرع لا للأقوى. إنّ مفاهيم الاستراتيجيات الجديدة للهيمنة والتمكين ما عادت تُنَمَّطُ بحسب منْ يمتلك السلاح بلْ بحسب مَن يمتلك المعلومة. إنّ مَنْ يمتلك المعلومة يمتلك العــالم. هكذا هو الشأن اليوم. إني ممّن يعتقدون أنّ التكنولوجيا قد حــدّت من سيطرة الحكومة وقيّدت سلطتها لمّا استحوذت على عالم المال، وإننا نرى قدرًا جليًّا من هذا في ما يتعلّق بالشركات المسيطرة العابرة للقارّات.

أكتفي في هذا السياق بذكر المثال الآتي: لنتصوّر أنّ قطارًا محمّلا بالنفط قد تعرّض لحادث، فتسرّب منه النفط إلى بحيرة. لكن بدل الإسراع بحلّ المشكل المهدّد لحياة الإنسان، تتّجهُ الجهة المسؤولة إلى إقامة الحفلات على جانب البحيرة لإلهاء الناس وامتصاص الغضب دون مراعاة الخطر الحقيقي. هذا هو حال الشركات الدولية. وهذا ما شاهدناه، مع الأسف، وعصــف بنا في ظروف مرّ بها العراق منذ سنة 2004 إلى مواجهات التنظيمات الإرهابيّة. فقد سادت بواسطة الثورة الرقميّة صورة نمطية سيّئة للعراق في فضائنا الرقمي.

وقد حمّل هذا الوضعُ الجهات المعنيّة بتنظيم الإعلام والاتصالات في العراق مسؤوليةً جسيمة، واقتضى منها القيام بعدّة خطوات تمّت على مراحل زمنيّة متباعدة وبطيئة بسبب تأثير المناخ السياسي الذي خيّم على العراق ومواجهة التنظيمات الإرهابيّة.

ويمكن إيجاز جهود العراق في هذا الجانب في ثلاث نقاط أساسية:

النقطة الأولى: لقد عملت هذه الجهات ولاتزال على وضع لوائح لتنظيم عمل منصّات رقميّة، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. ولا تزال هذه اللّوائح في طور المناقشة لاستكمال جوانبها التنظيمية والقانونية من أجل إقرارها بشكل نهائي.

النقطة الثانية: هناك مساعٍ حثيثة من الجهات المختصّة لاستحصال أجور الخدمات الرقميّة من الشركات العالمية التي تقدّم خدماتها داخل العراق، فليس من المعقول أن تُمنح لها فرصة استثمار الفضاء الإلكتروني دون تنظيم مُخرَجاته اقتصاديّا، وهي مُخرَجات تجني من خلالها تلك الشركات أموالا طائلة تستلزم انتزاع حقوق الدول من مُدْخَلاتها. فالفضاءات الإلكترونية أصبحت جزءا من الثروات الوطنية ويجب استثمارها لصالح دولنا، مثلما هو الحال في معظم بلدان العالم.

النقطة الثالثة: قيام هيئة الإعلام والاتصالات بعقد عدّة اجتماعات مع منظمات مختصّة في المجال، ومع هيئات عربية لتبادل الرؤى والأفكار والنظر في إمكانيّة تطبيق هذا النوع من الأجور في جمهورية العراق.

مجال الحوسبة السحابيّة

هناك جهود حثيثة تُبذل في العراق، من قبل الجهات المعنيّة بشأن تنظيم آفاقها ليتمّ التعامل معها، مع وجود تحفّظات من السلطات التشريعية بخصوصها حتّى لا تكون مستلبة لحقوق العراق.

مجال سياسة تصنيف البيانات

نشرت هيئة الإعلام والاتصالات سياسة تصنيفات البيانات على مواقعها الإلكترونية وعرضها للاستشارة العامّة.

مجال تنظيم المحتوى الرقمي

تقوم الجهات المختصّة في العراق بمساعٍ جادّة لإعداد لوائح لتنظيم النشر والتلقّي وتسويق المحتوى عبر الفضاء الرقمي، وقد قامت العديد من الجهات والمراكز المختصّة في القطاع الخاص بعقد ورشات وندوات لمناقشة هذا الجانب.

مجال محاربة خطاب الكراهيّة

يشكّل موضوع خطاب الكراهية والتحريض على العنف واحدًا من أبرز التحدّيات التي تواجه مسؤولي الجهات والفاعليات الرسمية، وتستدعي منهم مواجهته.

ولعلّ هذا التحدّي هو الأخطر على الأمن السيبراني في العراق، نتيجة تأثير فضلات محتوى الجيوش الإلكترونية والصفحات الوهميّة والمنصّات والمواقع الإرهابية التي قامت على مدار الساعة خلال السنوات المنصرمة بضخّ محتوى سلبي يحرّض على الكراهيّة والصراع الطائفي والتحريض على العنف بجميع أشكاله، رغم وجود لائحة قواعد وسلوك البثّ الإعلامي التي تعمل بموجبها المؤسّسات الإعلامية المرخّص لها. لكنّ الواقع أنّ معظم هذا المحتوى السلبي يأتي من بوّابة المنصّات الرقميّة الخارجية، ومن الصفحات المموّلة في إطار أجندات تخريبيّة. ويتمّ التعامل معها بصعوبة من خلال التواصل مع إدارات مواقع التواصل الاجتماعي، بسبب ضعف تغطية مساحة القوانين والتشريعات الوطنيّة لمجال معالجتها.

المقترحات المقدّمة إلى إدارة المؤتمر

إسهامًا في دعم مُخرَجاته

1 - دعوة الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم الإعلام والاتصالات في دولنا العربية، إلى ضرورة استكمال خريطة تشريع القوانين واللوائح المنظّمة للفضاء الإلكتروني لتشمل كلّ جوانبه ومخاطره على مستوى النشر والتسويق.

2 - العمل على عقد لقاءات مباشرة مع إدارات مواقع التواصل الاجتماعي ومنصّات التسويق التجاري والإعلاني العالميّة، من أجل تنظيم آليّة استثمار الضريبة الرقميّة، وعلى مستوى الاستثمار الرقمي كمنصّاتها العاملة في فضاءات بلداننا العربية.

3 - العمل على إنشاء منصّة رقميّة للدول العربية، تنشر فيها اللوائح والقوانين وتبادل خبرات الجهات المعنيّة، وتكون بـــوّابة معرفيّة تنسجم مُخْرَجـــاتها مع أهداف التنمية المستدامة.

4 - وضع لائحة عربية مشتركة تعمل على تنظيم الإعلام الرقمي في مساحة فضائنا العربي، وتعزّز العمل للمحافظة على الهويّات الدينية كمجتمع إسلامي، وتحافظ على الهويّات الثقافية الوطنية لدولنا، وتسعى إلى تأكيد قيمها ومآثرها تاريخيا وحضاريا، وتمنع المساس بتقاليدها وأعرافها وبثوابتها الأساسية.

5 - العمل على إنشاء مرصد رقمي عربي لرصد الإشاعات والأخبار الكاذبة ومكافحتها وتبادل المعلومات بشأنها مع الجهات المعنيّة.

6 - الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي.. يخصّص لمناقشة المحتوى الرقمي، بمشاركة أبرز صنّاع المحتوى في فضاء الساحة العربية.

7 - وضع قانون تشريعي عربي ينظّم عملية الاقتصاديات الرقميّة وتنظيم ضريبتها واستثمار حقوقها في تعزيز مواد التنمية المستدامة.

ملخّص

أبرز الدكتور **خليل الطيّار** أنّ الإعلام الرقمي ساهم في إعطاء صورة نمطية عن بلاده منذ 2003 وبالتالي كانت خارجة عن السيطرة الرقميّة.

واستمرّ ذلك إلى حين تشكيل هيئة الإعلام والاتصالات في 2004، إلى جانب وزارة الإعلام وهيئة المعلومات التي أخذت على عاتقها تنظيم قطاع الإعلام والاتصالات، إضافة إلى وزارة الاتصالات وشبكة المعلومات. وخطَت هذه الهيئات خطوات حثيثة للتعامل مع الهيمنة الرقميّة التي انعكست على الإعلام التقليدي والرقمي على حدّ سواء، ونوّه بتسمية أحد الباحثين هذا العصر بعصر التفاهة، حيث لم يعد كلّ شيء مقبولا، فهو يعطينا نظرة شاملة على ما يدور اليوم في العالم لتنزع من رأسك فكرة الصدفة، فكلّ شيء مدبّر، فسقطت المُثل والقيم والاعتبار والنموذج، وحلّ محلّها النموذج السيّئ والانفلات، فكسر الحدود صار سهلا. وبالنسبة إلى التجربة العراقية، أضاف المتحدّث أنه يمكن إيجاز جهودها في ثلاثة عناصر أساسية: عملت الجهات المختصّة على وضع لوائح لتنظيم عمل المنصّات الرقميّة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وهي في طور المناقشة لاستكمال جوانبها التنظيمية والقانونية، كما عملت العراق على وضع سياسة تصنيف البيانات وعرضتها للاستثمار العام، وتمّ وضع لوائح إنتاج واستقبال وتسويق المحتوى الرقمي من خلال القيام بورشات من قبل مختصّين، كما عملت على محاربة خطاب الكراهية والتحريض على العنف كأبرز تحدّ يواجه الجهات الفاعلة الرسمية في العراق، وهو تحدٍّ يمسّ الأمن السيبراني رغم وجود لائحة قواعد البثّ الإعلامي، بسبب ضعف تغطية مساحة القوانين التشريعية لمعالجتها. وفي الأخير قدّم جملة من المقترحات أهمّها : دعوة الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم الإعلام والاتصالات في الدول العربية، وضرورة استكمال خريطة تشريع القوانين واللوائح المنظّمة للفضاء الإلكتروني لتشمل كلّ أبعاده على مستوى النشر والتسويق والإعلان. مع الدعوة إلى استثمار الضريبة الرقميّة بالاتفاق مع شركات منصّات التواصل الاجتماعي.

التجربة المصرية:

الدكتور صالح الصّالحي، كاتب صحفي،
ووكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام - القاهرة

لا يزال الإعلام هو صناعة التأثير، وظهور وسائل التواصل الإعلامي الجديدة، أدّى بطبيعة الحال إلى زيادة التأثير في هذا العالم الذي يتطوّر بين لحظة وأخرى، وبالتالي فإنّ الإعلام أصبح قوّة رئيسية لأيّ دولة.

نتّفق جميعًا على أنّ معطيات وأدوات الإعلام في الوقت الحالي تختلف عن أيّ وقت مضى، من حيث خطورة تأثيرها، لاعتمادها على التقنيات الحديثة في نقل المعلومة إلى كلّ بقاع الأرض خلال لحظات معدودة، حتّى قيل بصدق إننا نعيش وسط غابة من وسائل إعلامية شرسة، أضحى لها دور بارز في تحديد المنتصر والمهزوم، خاصة بعدما استغلّت التنظيمات الإرهابية وقوى الشرّ هذه الوسائل الإعلامية، واستثمرت فيها لزعزعة الأمن والاستقرار في شتى مجالات الحياة، وفي مواقع عملياتها.

لذا نستطيع أن نقول إنّ مفاهيم القوّة قد تغيَّرت في عالمنا المعاصر، وارتبطت بشكل أكبر بوسائل الاتصال والمعلومات بتقنياتها الحديثة، إذ باتت القوّة في حيازة المعلومات وكيفية استخدامها، والردّ على الشائعات في أسرع وقت، وهو ما يسمّى بالحرب الإعلامية التي لا ينجو من ويلاتها، إلاّ مَنْ خطّط واستعدّ لها مبكّرًا بإعداد خطط التعامل معها.

ما بين الماضي والحاضر، اختلفت الظروف، والآن تتباين الأدوات لفرض السيطرة على الشعوب والاقتصادات المتنوّعة، إذا ما نظرنا إلى كلّ المجريات التي تحدث اليوم، وعمليات الاستحواذ التي تتمّ على مستوى الشركات الكبرى، والاستثمار في مجالات تقنية مختلفة، ومنها السيطرة على صناعة المحتوى، التسوّق الإلكتروني، والعملات المشفّرة، والعالم الافتراضي، فإننا اليوم نقع فريسة سهلة لهذه الشركات، وهو ما قد يكون نوع جديد من أنواع "الهيمنة العالمية" من قِبل مجموعة فئوية لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وهي التي تمثّل شركات التكنولوجيا الكبرى.

ما يحدث على أرض الواقع اليوم، يتطلّب من الدول مراجعة قوانينها، ومن ضمنها قانون حماية البيانات الشخصية، الأمن السيبراني، والهويّة الرقميّة، بالإضافة إلى كلّ ما يخصّ التطوّر التكنولوجي، من أنظمة وتشريعات لضمان الحماية الرقميّة للجميع، ويتمّ استخدامها من قِبل شبكات التواصل الإلكتروني، وبالتالي نحن نساهم في نموّ هذه الشركات وأرباحها، من دون مشاركة هذه العوائد مع صاحب البيانات أو حتى مع الدولة.

المهمّة لم تكن سهلة والتحدّي لا يزال كبيرًا في مجابهة أو ملاحقة هذا التطوّر بكلّ ما أوتينا من قوّة إلى تحقيق الهدف الأسمى، وهو حماية أوطاننا من شرور هذه الوسائل، ووضع سياسات للتعامل معها في الوطن العربي لاحترام قيمنا وتقاليدنا العربية.

هذا الأمر تفطّن إليه مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته (51) بتاريخ 16 يونيو2021 وأصدر قرارا بتشكيل لجنة لوضع الاستراتيجية العربية الموحّدة للتعامل مع جميع شركات الإعلام العالمية، وذلك لمواجهة هيمنة عمالقة التكنولوجيا الرقميّة، وإيمانًا بأنّ العمل العربي المتكامل والموحّد هو الحلّ الأمثل على الإطلاق.

التحرّك العربي

- تمّ عقد الاجتماع الأوّل للّجنة وضع الاستراتيجية الموحّدة في 2022/9/21 بالرياض
- تمّ عقد الاجتماع الثاني للّجنة – في مارس 2022 ببغداد
- تكليف اتحاد إذاعات الدول العربية بإعداد تصوّر متكامل لتنظيم العلاقة مع شركات الإعلام الدولية، فيما يتعلّق بالمحتوى الرقمي والضريبة الرقميّة، مع الاستفادة من ورقتيْ العمل المقدّمتين من جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية، وكافة الوثائق الأخرى التي قدّمت في اجتماع اللّجنة بالرياض، بالإضافة إلى الاستئناس بالتجارب الإقليمية والدولية في هذا المجال، على أن يقدّم الاتحاد تصوّره المتكامل للّجنة المعنيّة في غضون شهرين من تاريخه.
- تعميم التصوّر المتكامل الذي وضعه اتحاد إذاعات الدول العربية على الدول الأعضاء لأخذ مرئياتها وملاحظاتها، وصولًا إلى تصوّر عربي متكامل متوافق عليه، وعرض الصيغة النهائية على اجتماع اللّجنة المعنيّة بوضع استراتيجية موحّدة للتعامل مع شركات الإعلام الدولية.

إسهامات اتحاد إذاعات الدول العربية

شارك اتحاد إذاعات الدول العربية في اجتماع اللّجنة الدائمة للإعلام العربي في دورتها العادية (97) التي أقيمت في القاهرة يوم 20 سبتمبر 2022، كما حضر اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب (الدورة 15) ومجلس وزراء الإعلام العرب (الدورة 52) ويومي 21و22 سبتمبر2022. وقد مثّل الاتحاد في هذه الاجتماعات رئيس الاتحاد، الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، والمدير العام للاتحاد المهندس عبد الرحيم سليمان .

ومن أبرز المواضيع التي تضمّنها جدول أعمال اللّجنة الدائمة للإعلام العربي وضْع استراتيجية موحّدة للتعامل مع جميع شركات الإعلام الدولية، حيث قدّم اتحاد إذاعات الدول العربية بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتنفيذًا لتكليف مجلس وزراء الإعلام العرب ورقة عمل تضمّنت تصوّرًا متكاملًا حول سبل التفاعل عربيًا مع الهيمنة الرقميّة العالمية.

وشملت ورقة عمل الاتحاد عرضًا لتجارب مقارنة غير عربية، هي تجربة الاتحاد الأوروبي الذي اعتمد مقاربة شاملة في هذا المجال، وتجربة الصين التي أنشأت منصّات وطنية ناجحة وقادرة على المنافسة دوليًا.

كما نشر الاتحاد في هذه الورقة إسهامات عدد من الدول العربية (الأردن – لبنان – مصر – العراق) في إثراء النقاش، من خلال تقديم تصوّرات ومقترحات للتفاعل عربيًا مع الهيمنة الرقميّة العالمية، واستعرضت الوثيقة الخطوات التي قامت بها جامعة الدول العربية على مستوى مجلس وزراء الإعلام العرب ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك من أجـل إيلاء هـذه المسألة ما تستحقّ من أهمّية، واتخاذ ما يلزم من توصيات وقرارات لترجمة هذا الاهتمام إلى خطوات عملية، وفي هذا الإطار كان لاتحاد إذاعات الدول العربية إسهام فاعل من خلال إعداد دراسة بعنوان "كيف يجب أن نتفاعل مع الهيمنة الرقميّة العالمية"؟

وخلص اتحاد إذاعات الدول العربية في تصوّره إلى تقديم المقترحات التالية :

- **إثراء الحضور الرقمي للدول العربية.**
- **التأطير وفرض الرقابة على منصّات بثّ الفيديو عبر الإنترنت OTT**
- **مكافحة الأخبار الزائفة، ولاسيما على وسائل التواصل الاجتماعي**
- **تعزيز تدريب الصحفيين والإعلاميين العرب على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيف التقنيات الرقميّة الجديدة.**
- **اقتراح الاتحاد لتوزيع المهامّ بين مختلف المنظّمات المشاركة في اللّجنة المختصّة.**
- **التجربة المصرية في التعامل مع هذه الشركات.**

اتخذ المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في هذا الشأن طريقين:

الأولى: أصدر في عام 2020 لائحة تنظيم التراخيص، والتي نصّت في المادة (22) على ما يلي:

يُشترط لترخيص الوسائل الإعلامية غير المصرية ومواقعها الإلكترونية أو المواقع الإلكترونية غير المصرية التي تقدّم الخدمات الإخبارية، أو الإعلامية أو الإعلانية التجارية الإلكترونية التي تقدّم المحتوى المتضمّن الترويج للأعمال أو الخدمات أو المنتَجات أو الأشخاص، وكانت حاصلة على ترخيص أجنبي أو لها مركز قانوني أجنبي وترغب في مزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية توفّر الآتي :

- إنشاء مكتب تمثيل داخل جمهورية مصر العربية وتعيين ممثّل قانوني للجهة طالبة الترخيص لمزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية، ويكون الممثّل القانوني مسؤولًا أمام المجلس الأعلى عن الجهة طالبة الترخيص، وتنفيذ ما يصدر عن المجلس الأعلى من قرارات في نطاق اختصاصه داخل جمهورية مصر العربية.

- تلتزم الجهة طالبة الترخيص لمزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية بأحكام الدستور المصري والقوانين واللوائح والقرارات السارية داخل جمهورية مصر العربية، وتكون خاضعة بصفة خاصة لأحكام القانون رقم 180 لسنة 2018 المشار إليه واللّوائح والقرارات الصادرة تنفيذًا له .

- تلتزم الجهة طالبة الترخيص بتقديم كافّة البيانات أو المستندات أو الإيضاحات والاستفسارات التي يطلبها المجلس الأعلى والمتعلّقة بمباشرة اختصاصاته.

- توفير آلية حجب المحتوى الضارّ أو الذي يحضّ على العنف أو الكراهية أو ازدراء الأديان أو يروّج للإباحـــية، أو الذي ينتهك حقوق الملكـــية الفكرية خلال (24) ساعة من تاريـــخ الإخطار بحجبها.

شركات توزيع الأقنية الفضائية (الكيبل)

كما أصدر المجلس قراراً بتعديل بعض أحكام لائحة التراخيص لتنظيم حصول شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية على شهادة الاعتماد للعمل في مصر، ونصّت على:

(المادة الأولى):

- يضاف إلى المادة رقم (١) من لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام التعريفان الجديدان التاليان: شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية:

- وهى الشركات التي تدير المنصّات أو المواقع الإلكترونية التي تقدّم أو تستضيف الخدمات الإخبارية أو الإعلامية، أو التي تبثّ أو تعرض الأعمال الفنية لأغراض ربحية، وتسمح بتمكين المستخدمين من تداول أو مشاركة أيّ محتوى إخباري أو إعلامي مع مستخدمين آخرين، أو بإتاحة هذا المحتوى للتداول أو المشاركة بين الجمهور على ذات المنصّة أو الموقع الإلكتروني.

(المادة الثانية):

- تُضاف إلى لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الموادّ الجديدة التالية: شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية

- مادة 44 - يشترط لقيام شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية بمزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية أن تتقدّم بطلب اعتماد على النموذج المُعَدّ لذلك بالأمانة العامة مُوقّع عليه من الممثّل القانوني أو من يفوّضه، ويحدّد بشهادة الاعتماد كافّة الحقوق والالتزامات والاشتراطات التي لا يجوز مخالفـتها من قِبل الشركة، وتُعدّ جميعها شروطًا جوهـــرية، ويجب أن يكون من بين الالتزامات والاشتراطات الآتي:

- احترام مبدأ حرّية الرأي والتعبير، والعمل على مساعدة المستخدمين على الابتكار والإبداع.

- تمكين المستخدمين من تقديم الشكاوى المتعلّقة بالمحتوى الضارّ والتحقّق من مصداقية

هذه الشكاوى، بما يضمن النزاهــة والشفافية، مع توثيق هذه الشكاوى وإخـــطار أطراف الشكوى بالقرار.

- تقديم تقرير نصف سنوي إلى المجلس الأعلى باللّغتين العربية والإنجليزية حول التعامل مع الشكاوى المتعلّقة بالمحتوى الضارّ،

- قبول إزالة المحتوى الضارّ طبقًا للحالات المبيّنة بالمادة 46 من هذه اللائحة، وذلك خلال 24 ساعة من الإخطار بالإزالة، ما لم يثبت خلال تلك الفترة عدم صحة الوقائع المُعوّل عليها في قرار الإزالة، أو في حالة قيام المجلس بإحالة الشكوى بخصوص المحتوى إلى إحدى الجهات المختصّة قانونًا لفحصها وثبت مخالفة المحتوى، فتتمّ الإزالة فورًا، وللمجلس الأعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا لتقديره حيال عدم الالتزام بتنفيذ الحذف أو الإزالة.

- الاحتفاظ بالمحتوى المخالف لمدّة أربعة أشهر كدليل على المخالفة، في حال كان القرار بالحذف أو الإزالة،

- مناهضة خطاب الكراهية غير المشروع، والعمل على إرشاد المستخدمين بقواعد السلوك الصحيح وزيادة وعيهم وثقافتهم، وحظر الترويج لكافّة أشـــكال العنف أو التمييز أو العنصرية أو الكراهية.

وأوضحت المادة 46 من اللائحة ما هو المقصود بالمحتوى الضارّ:

- المحتوى الذي يحضّ على الكراهية أو يسئ إلى المستخـــدمين أو يمثّل ترهيبًا لهم أو يمسّ سمعتهم.

- المحتوى الذي يتضمّن الإساءة إلى الأفراد أو مؤسسات الدولة، وبما يهدّد السلم والأمن الاجتماعي.

- المحتوى الذي يتضمّن التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو النسب أو الأصل أو الجنسية.

- المحتوى الذي يحضّ على العنصرية أو العنف الخاص أو العام.

- المحتوى الذي يتضمّن التحريض على ارتكاب أفعال تنتهك حقوق الإنسان وتمسّ كرامته.

- المحتوى الذي يتضمّن ما يشكّل جرائم جنائية وفقًا للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية
- المحتوى الذي ينتهك حقوق النشر أو الملكية الفكرية أو العلامات التجارية.
- المحتوى الذي يتضمّن معلومات زائفة أو شائعات شخصية أو عامة.
- المحتوى الذي يحضّ على ارتكاب الجرائم ويشجّع مرتكبيها.
- المحتوى الموجّه إلى الأطفال ولا يراعي التصنيف العمري لهم.

الاتجاه الثاني:

- عقد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام اجتماعا في 2022/6/15 مع ممثّلي شركة نيتفليكس
- وتمّ الاستفسار من جانب المجلس حول كيفية التنسيق والتعامل بين المنصّة مع الجهات المختصّة حال تَلقّي طلب بمخالفة المحتوى المعروض لقوانين الدولة.
- وأفاد ممثّلو الشركة بأنهم على التزام تامّ باحترام قانون الدولة العارضون فيها منصّتهم، وفي حالة تعارض المحتوى مع أيّ نصّ من نصوص قانون الدولة، سوف يتمّ الالتزام على الفور من خلال تقديم الدولة طلبا يفيد ذلك.
- كما تمّ عقد اجتماع مع شركة فودافون مصر للبدء في توزيع محتوى منصّة ديزني بلس الرقميّة، من خلال خدمة المشاهدة عبر الإنترنتOTT لعملاء (حرفاء) فودافون مصر.

- تمّ التواصل مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات للتأكد من قيام كافة شركات المحمول بمصر ومزوّدي خدمات الإنترنت بالحصول على موافقة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قبل بثّ المحتوى الخاص بالوسيلة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والرقميّة، والمنصّات الإعلامية مدفوعة الأجر أو المجانية على الهواتف الذكية أو غيرها من الوسائل المماثلة.

- والإفادة بكافّة المشاركات المطروحة للتعاقد معها، من شركات ومنصّات أجنبية طبقًا لقانون المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018، وذلك حتى يتسنّى للمجلس الأعلى إصـــــدار التصاريح والموافقات اللازمة وفقًا للقـــواعد التي يحدّدها المجلس قبل عرضـــها على المنصّات الرقميّة.

الإطار الحاكم لبنود التقنين المقترح:

النصوص القانونية المستند إليها:

- القانون الأساسي المنظِّم لتلك الإجراءات، قانون المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018 والتي اقتضت موادّه فيما يلي:
- المادة (67) الفقرة الأولى "لا يجوز بثّ المحتوى الخاص بالوسيلة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والرقميّة على الهواتف الذكية، أو غيرها من الأجهزة أو الوسائل المماثلة قبل الحصول على موافقة بذلك من المجلس الأعلى وفق الإجراءات والقواعد التي يحدّدها".
- البند (14) من (المادة 70) الترخيص للشركات العاملة في مجال توزيع الأقنية الفضائية (الكيبل) وكذا المنصّات الإعلامية، وذلك وفقًا للقواعد التي يضعها.
- ونصّت المادة (59) مع عدم الإخلال باختصاص الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في إصدار تراخيص إنشاء أو تشغيل شبكات الاتصالات أو تقديم خدمات الاتصالات، لا يجوز إنشاء أو تشغيل أيّ وسيلة إعلامية، أو موقع إلكتروني، أو الإعلان عن ذلك، قبل الحصول على ترخيص من المجلس الأعلى، ويحدّد المجلس الأعـــلى شروط ومتطلّبات الترخيص (ووفقًا للائحة التراخيص)
- من المتصوّر أن يفرض الترخيص التزامًا على المنصّات باحترام أحكام القوانين المصرية، وكذلك مراعاة الأكواد والمعايير الصادرة من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والتي تحمي وتحترم بطبيعة الحال أحكام النظام العام والآداب العامة والصحة العامة.

- ينظّم الترخيص آليّة للتواصل بين المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والمنصّة طالبة الترخيص، بحيث تتيح هذه الآليّة إخطار المنصّة بالمحتوى الضارّ أو المخالف للقانون أو للأكواد، وما يتبع حياله من جانب المجلس خلال مدّة محدّدة.
- الاتفاق بين المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والمنصّة طالبة الترخيص على إعطائها الحقّ في إيضاح وجهة النظر الخاصة بها وتقديم المبرّرات إنْ أرادت ذلك.
- يقوم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بالاتفاق مع المنصّة طالبة الترخيص على الإجراءات الواجب اتخاذها حال عدم الالتزام بقرارات المجلس، والتي تصدر بالمخالفة لأحكام الترخيص المتّفق عليه.
- إلزام الشركات الراغبة في العمل بصورة مشروعة في مصر بالقوانين والمعايير والأكواد الصادرة عن المجلس الأعلى والمنشورة في الوقائع المصرية.
- على شركة الاتصالات التأكد من أنّ الشركة أو المنصّة مقدّمة المحتوى حاصلة على موافقة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
- لن تحدّد مخالفات بعينها بل ستجبرهم على الالتزام بالضوابط والمعايير.

وضع نصّ المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تُقيّد حرّية الرأي بقيود يتطلّبها النظام العام والأمن القومي وغيرها، وتنصّ على:

1. لكلّ إنسان حقّ في اعتناق آراء دون مضايقة.

2. لكلّ إنسان حقّ في حرّية التعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّية في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتَلقّيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فنّي أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

وخاصة أنّ ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة تفرض واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محدّدة بنصّ القانون وأن تكون ضرورية:

- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
- لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

الخلاصة:

نحن أمام حالتين:

- الأولى: الشـركات التي تتعاقد مع شركات المحمول يتمّ توجيهها إلى المجلس للحصـــول على الموافقات اللازمة.
- الثانية: الشركات التي لن تتعاقد مع شركات المحمول وتقوم بتنزيل المحتوى عبر أبلكشين، وفي هذه الحالة سنلجأ إلى المنع وفقًا للقانون.

وبالنسبة إلى المبادرة الضخمة المقدّمة من شركة غوغل لإحياء عشرات المؤسسات الإعلامية والصحفية في العالم:

- قام المجلس بالتواصل مع مسؤول العلاقات الحكومية والسياسات العامة لشركة غوغل والممثّل المقيم للشركة في مصر لطلب المبادرة منها حتى يمكن التعليق عليها.
- وأفادت رسميًا بشكل قاطع وصريح أنّ هذه المبادرة أعدّت خصيصًا للولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي.
- إنّ هذه المبادرة غير مُعدّة لجمهورية مصر العربية، أو لأيّ دولة من دول الشرق الأوسط
- أكدت عدم وجود خطط مستقبلية لتنفيذ هذه المبادرة في العالم العربي في المستقبل القريب.

النتائج والخاتمة

- هناك العديد من الدول العربية التي تعمل على إيجاد صيغة للعمل مع هذه الشـركات التي أصبحت تمثّل خطرًا كبيرًا على الإعلام وعلى المجتمع العربي بأسره.

- ومن هنا، تأتي المطالبة بالإسراع في إعلان آليّة لتنفيذ الاستراتيجية العربية للتصدّي لهيمنة عمالقة التكنولوجيا الرقميّة، فالوقت لم يعد في صالحنا.. والعمل العربي المشترك هو السبيل للضغط على هذه الكيانات التي أصبحت تمثّل مافيا الإعلام والمعلومات، تستولي على الأرشيف العربي وعلى البيانات وعلى كلّ شيء دون حساب أو مقابل، وتبثّ لنا سمومها وأفكارها المتطرّفة تحت حماية دول كبرى لها مصلحة في ذلك.

- والمطالبة بضرورة وجود منصّات أو منصّة عربية تنافس هذه المنصّات أو تكون بديلًا لها إذا لزم الأمر ذلك، وتقدّم محتوى آمنا للمنطقة العربية وتحافظ على قيمنا وتقاليدنا وعاداتنا.

ملخّص

استعرض الدكتور **صالح عبد السميع الصالحي** التجربة المصريّة، فأكد على أهمّية الإعلام المتزايدة في ظلّ ظهور المنصّات الرقميّة في أيّ دولة، مشيرًا إلى الاتفاق على أنّ معطيات وأدوات الإعلام في الوقت الحالي تختلف عن أيّ وقت مضى، من حيث خطورة تأثيرها بتطوّر التقنيات الجديدة في نقل المعلومة بسرعة في كلّ بقاع الأرض في لحظات معدودة. وأنّ مفاهيم القوى قد تغيّرت في عالمنا المعاصر وارتبطت بوسائل الاتصال والمعلومات في الحيازة على المعلومات والردّ على الشائعات، وهي ما يسمّى بالحرب المعلوماتية.

وأثار المتدخّل موضوع استراتيجية قطاع الإعلام من خلال المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في التعامل مع الثورة الرقميّة، وذلك بإصدار تنظيم التراخيص في قانون 20-20، ونصّت المادة 1 منه على كيفية إصدار ترخيص الوسائل الإعلامية، غير المصرية والمنصّات الإلكترونية غير المصرية التي تقدّم الخدمات الإخبارية أو الإعلانية والتي تعرض محتوى الترويج للأعمال والخدمات أو المنتَجات وغيرها. كما عرّج على بعض المواد القانونية الأخرى في هذا السياق حول كيفية التعامل مع شكاوي المحتوى الضارّ. وعلى أرض الواقع اجتمع المجلس الأعلى للإعلام بتاريخ 15 يونيو 2022 مع شركة نتفليكس Net flix تمّ فيه تبادل وجهات النظر حول كيفية التنسيق والتعاون بين المنصّة مع الجهات المختصّة لعدم مخالفة المحتوى المعروض مع قوانين الدولة، وتمّ التزام الشركة بذلك، إلى جانب اتفاق آخر بين مؤسسة فودافون المصرية ومنصّة ديزني بلوس Disney+ وغيرها من الاتفاقات.

التكنولوجيا بين الهيمنة الرقميّة وسيادة الدول / لبنان نموذجا

الدكتور حسّان فلحة، مدير عام الإعلام. وزارة الإعلام - لبنان

لا بدّ من الإقرار أنّ العالم يتغيّر تحت وطأة وقع تكنولوجيا المعرفة المتسارعة بشكل يعيد إنتاج طبائع المجتمع البشري كلّياً وجوهرياً. إنّ التطوّر التقني والمعرفي الذي حصل خلال الثلاثين سنة أو الأربعين سنة الماضية يعادل، لا بل يزيد على ما عرفته البشرية جمعاء منذ أن عمدت إلى استخدام التدوين والترميز ورسم الأشكال والكتابة والطباعة والنشر والبثّ والتواصل وتأريخ الآثار الأولى للسجلاّت المكتوبة المسمارية في بلاد ما بين النهرين منذ حوالي 3500 عام، مرورا بتطوّر الأبجدية اليونانية وتأثيرها التراكمي على اللغات الأخرى بنحو 450 عاماً قبل الميلاد (1) ووصولا إلى الإعلام الرقمي الذي قد يعتبر لغة اللّغات.

وهذا الأمر يحتسب على المستويين الكمّي والنوعي الأول أقلّه وفرة، الكمّيات الهائلة من المعلومات والثقافات المتنوّعة التي يمكن الحصول عليها خارج إطار المعهود، وبمعزل عن طبيعة الوسيلة ونوعها، وعوامل الزمان والمكان والتاريخ والآخر، النوعي، أنّ المضامين أصبحت متعدّدة شديدة التنوّع، وذات لغــات عدّة وأتاحت للفرد مساحة قد تعادل مساحة الجماعة أو أكــثر من ناحية التأثير والفعالية.

في لبنان، كما في العالم العربي، والعالم ككلّ، الإشكالية الأساسية أنّ الجميع ينساق على وقع التطوّر التقني والمعرفي الهائل والمذهل، ويعاني بموازاة ذلك من بطء شديد في التشريعات القانونية والتنظيمية التي ترعى العمل الإعلامي والمعرفي، وتحمي المجتمعات والأفراد. هذا التفاوت يزيد من حجم الهوّة اتساعا وينتج فجوات أكبر بين الدول المنتجة للتكنولوجيا الحديثة والمصدّرة لها، وبين الدول والمجتمعات المستوردة والواقعة تحت ثقل استيرادها والحصول عليها.

التكنولوجيا أسقطت ما عُرف بالسيادة الكاملة للدول والمجتمعات، ووسّعت من حلقة التبعيّة وجعلت السيادة ناقصة والتبعيّة تزداد باضطراد، وهذا ما أنتج بدوره تداخلا كبيرا بين الوافد من الثقافات والمعتقدات والأنماط الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية، وبين ما تركن إليه المجتمعات المحلّية المتلقّية، أو ما تؤمن به من قيم ومفاهيم وتقاليد وعادات، ما جعل أيّ مجتمع أو أيّ بلد عرضة للتبدّلات السريعة والتغييرات العميقة، بعيدا عن النمطية المعتادة والخروج إلى آفاق جديدة لم تعهدها البشرية من قبل.

وقد وسّعت التكنولوجيا من القدرة الإدراكية للفرد والمجتمع بواسطة الإعلام الرقمي، وأدّت إلى فقدان الدول والمجتمعات السيطرة بشكل جوهري في القدرة على التحكّم بدفق المعلومات، وهمّشت التكنولوجيا في بعض الأحيان من دور الدولة المركزي لصالح الاكتساب المعرفي الوافد مباشرة، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على وسائل الإعلام الحديثة.

حسب بعض الإحصائيات، فإنّ 4,48 مليار شخص استخدم شبكات التواصل الاجتماعي (يوليو 2021) أي ما نسبته 57%من سكان العالم (2) الذي كان على عتبة الثمانية مليارات شخص.

وقد يستخدم الفرد أو المؤسسة أكثر من شبكة أو منصّة للتواصل الاجتماعي، ما يعطي صورة واضحة عن الاتساع المترامي الحدود والأطراف لحضور هذه المواقع والمنصّات في صياغة المواقف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفي صناعة العمل الإعلامي والثقافي على المستويات المحلّية والإقليمية والدولية، ووفق توقيت زمني ورابط تواصلي يقوم على اللحظة أيّ تواصل لحظوي يقاس بسرعة اللحظة.

كما أنّ وسائط الإعلام والتقنيات الحديثة هي وسائط متعدّدة المهامّ Multimedia أو وسائط اندماجية لصياغة المهامّ المعرفية المتنوّعة، مثل الكتابة والقراءة والمراسلة والاستماع والمشاهدة في آنٍ معاً.

إنّ شبكات الفايسبوك والتويتر وتليغرام وسناب شات وتطبيقات الواتساب وانستغرام والتيك توك وغيرها، تزداد هيمنتها بشكل متنامٍ وكبير جدّا ويرتفع مستوى منسوب تأثيرها على الإعلام ككلّ، إلى حدٍّ تجاوز القدرة الاستيعابية المعهودة سابقا، ووصل إلى حال الإغراق الكامل بالمعلومات من قبله، والسيطرة شبه التامّة على فضاءيْ الإعلام والمعرفة، والدفع بالإعلام التقليدي إلى مستوى التبعية بعد تقليص مساحة حضوره إلى مستويات منخفضة جدّاً.

لا بل إنّ التطوّر التقني غيّر من ماهيّة الإعلام ودوره ووظيفته، وأنتج أنماطا معيشة وحياتية للفرد والجماعة جديدة ومختلفة تماما، وغدا الإعلام الرقمي الحديث ووسائله جزءًا كينونيا متلازما في تكوين الشخصية الإنسانية.

وما انقطاع خدمات شبكة الفايسبوك وتطبيقات واتساب وانستغرام يوم الرابع من تشرين الأوّل من العام 2021 وما أثاره من بلبلة وإرباك عالميّين، إلاّ دليل بيّن على إظهار إلى أيّ مدى كيف تحوّل الإنسان إلى كائن اتصالي رقمي اندمج في حياته بوسائل التواصل إلى مرحلة أو حدٍّ ما يمكن تسميته بحال "الانغمار الرقمي"، (3) حيث حدّدت هويّته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار المجتمع الشبكي إذا جازت العبارة ما يطرح إعادة "الضبط والتعديل الذاتي" التي ترتكز على أخلاقيات القضايا إلى تحكّم سياسة ضبط المحتوى في منصّات التواصل الاجتماعي، و من هنا نصل إلى مرحلة متشابهة على مستوى الإعلام عالميا قائمة على انحسار المسافة بين المحتوى والمحتوي، وبمعنى أدق بين المضمون والوسيلة، أو التلازم الجبري في العملية المعرفية والإعلامية بدءًا من الحصول على المعلومة، ومرورا باستخدام الوسيلة المناسبة والمستخدم، ووصولا إلى الهدف والمستهدف من المعلومة.

إنّ الجدلية الحاكمة للعلاقة بين الإعلام الدولي الوافد ذي الإمكانيات الهائلة تقنيا وماديا وبشريا، وبين الإعلام المحلّي تظهر من خلال الهيمنة المُغرِقَة والقبول القسري والانصياع اللاّإرادي، والمتأتية من سطوة التكنولوجيا ذات التأثيرات الجوهرية والتغيّرات البنيوية الفكرية والعقائدية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية، والتي يعبّر عنها في سياق حرّية الرأي العام والفرد والجماعة والتبدّلات الكبرى على مستوى المفاهيم الأخلاقية والقيم والتقاليد والعادات والمسلّمات.

لقد أثبتت التكنولوجيا سيطرة وتحكّما شديدين على المجتمعات المختلفة، وأنتجت انقساما بين المنتج والمسيطر والمصدّر من جهة، وبين المستهلك والمرتهن والمستورد من جهة أخرى، وأحالت التكنولوجيا المجتمعات مجتمعات استهلاكية تقع تحت خط الحاجة و"العبودية التقنية" أحيانًا، ومجتمعات منتجة ومصنّعة للتقنيات المعرفية، فتفوّقت الأخيرة بامتلاك المنصّات المعرفية والإعلامية والمعلومات الضخمة وبالتحكّم في تصدير تقنياتها ووسائل التواصل العائدة إليها، ورهنت ذلك بما يتوافق مع سياسات المنصّات وأهدافها.

إنّ دفق الإعلام الوافد من خلال الشبكات ومنصّاتها العملاقة ينطلق من مصالحها والفائدة التي تعود عليها وتخدم سياساتها، وكلّ ذلك على حساب ما قد يفيد الجمهور ومصالحه، وبالتالي غالبا ما يبثّ وينشر ما قد لا يتوافق مع أخلاقيات الجمهور وقيمه وعاداته وتقاليده، ما يخلق أزمة انتماء وولاء وتبعية في آنٍ معا. وهذا يفسح المجال لمعرفة المعايير التي تعتمدها هذه الشبكات والمنصّات إزاء القضايا المثيرة للجدل في العالم، مثل الجنس والمثليّة حقوق الإنسان حقوق الفرد وحقوق المرأة، والدين والمذاهب والمعتقدات والإرهاب والمقاومة وغيرها، ما يطرح مبدأين جوهريّين: الرضا والقبول أو الرفض والتصدّي الفكري، أي أننا أمام صراع حضاري وتفاوت ثقافي تصنعها التكنولوجيا على حساب ما دأبت المجتمعات وأفرادها على السير والسلوك بموجبها.

لقد أسقطت التكنولوجيا عامليْ المكان والزمان، وأنتجت أدوارًا للإعلام ووظائف مغايرة لتلك التي اعتادتها المجتمعات والدول والمؤسسات.

الإعلام الرقمي هو الإعلام الذي يعتمد التقنيات الرقميّة، ويستخدم شبكات التواصل الاجتماعية المتعدّدة المهامّ، من خلال العلاقة التبادلية والتشاركية القائمة على تطوّر تقنيات الإعلام ورفع القدرة الاستيعابية لدى الجمهور، وصولا إلى نموّ المعرفة العلمية المتسارعة (4)،

وذلك من خلال طغـيان الوسيلة الإلكترونية الذي يتميّز بسرعـــة تدفّق المعلومات وطرق توزيعها واستقبالها.(5)

الإعلام الرقمي غدا تشاركيا وتفاعليا بعدما قلّص من أحجام المؤسسات الإعلامية المترهّلة التي كانت تتولّى إدارتها وقيادتها وتوجيهها، بتوظيف أعداد كبيرة واستخدامها، إلى أحجام صغيرة باتت فردية في الغالب، وغدت تقوم في تشغيلها على محورية الفرد في أغلب الأحيان، وإن كانت ضمن مجموعات مستهدفة ذات أعداد أكبر وأكثر تنوّعا.

لقد ترافق ذلك مع استحداث ثقافات مغايرة متسارعة، ووفق نظم اكتساب وآليات معرفية مختلفة تماما عن السابق.

إنّ الإعلام الرقمي دمج وبقوّة بين أنواع الإعلام المختلفة المكتوب والمقروء والمسموع والمرئي، وحوّلها إلى إعلام موحّد ومتعدّد الأنواع في آنٍ معاً، ويقوم الفرد بإنتاجه في فترة زمنية قصيرة وتكلفة أقل وقدرة استعادة مرنة ترفع من نسبة المتأثرين والمستهدفين بشكل قياسي.

إنّ من حسنات التقدّم التكنولوجي وتطوّره أنه عزّز من حضور المساواة نسبياً بين الشعوب والمجتمعات، وقلّص من حجم الفجوات الكبرى على مستوى العدالة الإنسانية ككلّ.

إنّ يُسر الحصول على وسائل التواصل، ولاسيما أجهزة الهواتف المحمولة والكومبيوتر أدّت إلى نوع من الإنصاف وردم الهوّة الطبقية التي عاشتها البشرية وتعيشها، وأتاحت الولوج إلى شبكات المعرفة والمعلومات بشكل كبير، ما ساعد على جعل العالم أكثر سِلْمَا وإنصافا وعدلا وفق تقرير للأمم المتحدة (6)

هذا التقرير الذي أشار إلى أنّ التكنولوجيات الرقميّة التي تفوّقت على أيّ ابتكار في التاريخ، وصلت إلى حوالي 50% من سكان العالم النامي في أقلّ من عقدين، وأحدثت تحوّلًا في المجتمعات، وأنّ وسائل التواصل الاجتماعي ربط ما بين قرابة نصف سكان العالم بالكامل (7)

ولكن البعض اعتبر أنّ تطوير التكنولوجيا الرقميّة يشكّل استبدادا رقميّا، كما ورد في تقرير لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي حول تطوير الصين للتكنولوجيا الرقميّة، وأنها تعمل على مراقبة المعلومات في أنحاء العالم (8)، وهذا ما كان قد أشار إليه جوليان اسانج Julian Assange مؤسس موقع ويكيليكس Wikileaks عن استخدام أنشطة المراقبة الرقميّة عالميا من قبل ميكروسوفت وفايسبوك ويوتيوب بهدف إجراء رقابة شمولية تتبع سلوكيات الأفراد (9)وخصوصياته ومميّزاته الإنسانية والاجتماعية، وصولا إلى التنبّؤات السلوكية من النواحي التجارية والاقتصادية والاستهلاكية والسياسية والأمنية، بالرغم من أنّ وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أداة مفيدة في التعبئة والنشاط، فإنها تستخدم أيضا من قبل السلطات كأداة من أدوات القمع. وفي السنوات الأخيرة، أبلغ عدد متزايد من الفلسطينيين أنّ حقوقهم في التعبير يتمّ قمعها من خلال منصّات وسائل التواصل الاجتماعي المهيمنة، مثل الفايسبوك، وواتساب، وتويتر، ويوتيوب. وشمل ذلك إزالة المحتوى، وحجب الحسابات، فضلاً عن فرض القيود على الوصول إلى المعلومات (10)، وهذا ما يؤكد على صعوبة قيام المجتمع الرقمي، بالتحرّر والهروب من عالم المراقبة (11).

اللاّفت أنه لا توجد إدارة مركزية تتحكّم في استخدام الإنترنت، الذي غدا المصدر الأفعل للمعلومات والذي "وفّر فرصة لا تقدّر بثمن لتحريك الجمهور لعبور الحدود الوطنية "(12).

إنّ "النظام الدولي للمعلومات الرقميّة "إذا جازت العبارة لنا استخدامها، يسيطر على 80%من المعلومات الشخصية من خلال غوغل والفايسبوك وآبل وميكروسوفت.

إذ حسب إحصائية عائدة إلى سنة 2016، فإنه كلّ دقيقة يتمّ إرسال حوالي 300 ألف تغريدة، و15 مليون رسالة قصيرة و 204 ملايين رسالة بريد إلكتروني عبر العالم، وتطبع 2 مليون كلمة مفتاح على محرّك البحث غوغل والهواتف الذكية(13).

إنّ بيغ داتا big data المتعلّق بالمعطيات الشخصية للمستخدمين، والمقدّمة طوعيا من أصحابها تجاوزت قيمة أعمالها الـ 240 مليار دولار في العام 2016، وقد استطاعت أن تحوّل المجتمعات جذريا إلى تابع، ثقافيا وماليا لهذا النظام المارد الذي حصل على ما يريد بشكل كلّي،

مـن دون أيّ ضغط أو عنف ظاهرين (14). هذا الأمر لا يقتصر على الدول ذات التشكيلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعدّدة، أو ما تمّ التعارف عليه بدول العالم الثالث، ومنها لبنان، بل إنّ 62 % من الأمريكيين كانوا يحصلون على الأخبار والمعلومـــات في العـام 2016 من وسائل التواصل الاجتماعي (15)، بما فيها الأخبار الزائفة وغير الصحيحة fake news التي تجتاح أغلب وسائل التواصل الاجتماعي، ومنه العالم العربي ولبنان على وجه الخصوص، الذي يتّخذ إجراءات ذات طابع فردي ويتفوّق القطاع الخاص على القطاع العام من ناحية إدارة وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التي هي في غالبيتها الساحقة تديرها مؤسسات خاصة أو أفراد.

إنّ لبنان يعاني تقادما كبيرا في أنظمته وقوانينه التي ترعى العمل الإعلامي، لا بل يفتقر ويفتقد إلى تشريعات ملحّة وضرورية لتنظيم عمل وسائل الإعلام والتواصل الحديثة ،وهذا ليس مستغرباً إذا عرفنا أنّ الإعلام التقليدي واجه ويواجه الأمر ذاته، إذ أنّ إصدار تراخيص جديدة لمطبوعة سياسية غير متاح نهائياً، عملاً بمرسوم اشتراعي (16)صدر عام 1953 وما زال معمولاً به حتى تاريخه، وهو لا يسمح بالترخيص لأيّ مطبوعة سياسية جديدة ما لم يصبح أو يقلّص عدد المطبوعات السياسية إلى 25 مطبوعة سياسية يومية، و12 مطبوعة سياسية دورية، أسبوعية أو فصلية .وكذلك يقسّم قانون المطبوعات (17) بتاريخ 14-09-1962.الصادر عام 1962المطبوعات إلى سياسية وغير سياسية، ويمنع الأخيرة من التطرّق إلى المواضيع السياسية. في تدبير غير منطقي ولا يجاري أبسط متطلّبات العصر الإعلامي. في حين أنّ قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع (18) الصـــادر عام 1994، والذي يرعى البثّ الإذاعي والتلفـــزيوني الأرضي،

وبعده قانون البثّ الفضائي (19) رقم 531 الصادر عام 1996 لم يتمّ إجراء أيّ تعديل عليهما، بالرغم من التطوّر التقني شديد التحوّلات والتغييرات، ما جعل هذه التشريعات غير ذي فاعلية من الناحية الواقعية والعملية. أمّا مواقع التواصل الاجتماعي، والتي يبلغ عددها حتى العام 2023 أكثر من 857 موقعاً، فإنها تعمل من دون نصّ قانوني، وإنما بموجب قوّة التطوّر التقني الذي فرض ذاته بلا أيّ نصّ تشريعي أو تنظيمي.

وهذه الأمور تنمّ عن ضعف كبير لدور السلطة المركزية في متابعة تنظيم الواقع الإعلامي أو ضبط حركته على المستوى التنظيمي وآليّة عمله (من دون المطالبة طبعا بتوجيهه أو السيطرة عليه)، مع الإشارة إلى أنّ لبنان كان يتمتّع بنموّ تقني على مستوى المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات لا بأس به وبمداخيل مالية مقبولة، فقد نقل وزير الاتصالات اللبناني جوني قرم عن دراسات تتعلّق بواقع المعلومات والتكنولوجيا في لبنان في المرحلة ما قبل 2019، (أي قبل اندلاع الحراك الشعبي في هذا البلد) "أنّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في لبنان شكّل3٪ من الناتج المحلّي الإجمالي واستحوذ على 44 ألف وظيفة في عام 2016. وشكّلت الاتصالات 12% من الإيرادات الحكومية أو 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017 مارنة بـ 21% في عام 2014. كما أشارت هذه الدراسات إلى أنّ خدمات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساهمت بحوالي 10% من الناتج المحلّي الإجمالي للبنان، وقد ساهمت في التوظيف بنسبة 4% من إجمالي السكان العاملين".(20)

وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في لبنان 4,5 مليون شخص، أي ما يعادل 76% من السكان في مؤشّر واضح إلى نموّ دور وسائل الإعلام الرقميّة والإخبارية في هذا البلد (21)، وحلّ اليوتيوب YouTube أوّلا من حيث الاستخدام بنسبة تتجاوز الخمسين بالمائة بين وسائل التواصل الحديثة، ثمّ حلّ الفايسبوك Facebook ثانيا، وبعدهما كلّ من التويتر Twitter والانستغرام Instagram، والغوغل Google ومجموع استخدامها لا يتجاوز الخمسة والأربعين بالمائة في لبنان (22) العام 2018.

وقد شكّلت الإنترنت 85%من مصادر المعلومات في العام 2017 (23)، نظرا إلى سهولة استخدامه والوفرة الاقتصادية التي يحقّقها الفرد أو الجماعة على المستوى المالي وحجم الإنفاق ويسر الإنتاج، وكانت الإنترنت الأكثر إتاحة للاستخدام، بعدما أزال العوائق الاقتصادية ذات التكلفة العالية أمام الوصول إلى المعلومات. (24)

وإزاء هذا التطوّر والانغمار في الإعلام الوافد الخارجي على المستويين المعرفي والاقتصادي، دعا بعض أصحاب المواقع الإلكترونية إلى إنشاء "لوبي لبناني -عربي لمواجهة المنصّات العالمية التي تنقل أخبار المواقع الإلكترونية، وتستفيد منها من دون أيّ بدل أو عائد لصالح المواقع الإلكترونية (25)، في حين أنّ هذه المنصّات العالمية تضع المعايير وتقدّم الأخبار والمعلومات، بما يتوافق مع سياساتها وأهدافها. عدا عن أنّ هذه المنصّات أطاحت بشكل شبه كلّي بوسائل الإعلام التقليدية وهمّشت من دورها في لبنان، كما في العالم ككلّ، حيث فقدت هذه الوسائل أمرين أساسيّين مكانتها وقدرتها على التأثير في الجمهور، يضاف إلى ذلك معوقات وجودية، كالقيود القانونية الصارمة والتمويل اللاّزم لاستمرارها، والتي غدت ذات تكاليف عالية قياساً بالإعلام الإلكتروني الذي بات أوسع انتشاراً وأقلّ تكلفة، حيث أصبحت الطباعة الورقية تذوي لصالح الإصدارات الإلكترونية، في العالم كلّه [فمثلاً موسوعة بريتانيكاBrittanica Encyclopedia -التي ظلّت تطبع ورقيا بصفة منتظمة منذ صدورها لأوّل مرّة في أدنبره في اسكتلندا في العام 1768، اضطرّت إلى إيقاف نسخها المطبوعة والاستمرار في إصدار النسخ الإلكترونية على الإنترنت، حيث كان سعر النسخة الورقية الأخيرة في عام 2012 : 1700 دولار أمريكي، بينما تكلفة الاشتراك الإلكتروني السنوي لا يتجاوز 70$. (26)

إنّ التقدّم الاتصالي في لبنان، سبق التقدّم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بأشواط، ومن هنا ينبع الإرباك.(27). الذي يجعل الدول والمجتمعات تواجه أحيانا بصعوبة بالغة الهيمنة التقنيّة والرقميّة التي يعتبرها البعض الاستعمار الحديث.

وعليه، فإنه لابدّ من اتخاذ إجراءات وتدابير علمية وفاعلية في سياق عدم الانجرار إلى التبعية والوقوع تحت سطوة الهيمنة، بل من خلال تلاقي الحضارات والثقافات والمقدرة على إنتاج وسائلها وأدواتها وبرمجياتها التي تواكب العصر ولا تجعلنا خارج السمع والبصر.

ومن أبرز هذه الإجراءات:

لابدّ من إنتاج ثقافات قويّة وازنة ذات جودة إعلامية رقميّة تواكب العصر، من خلال السعي إلى إنتاج هذه التكنولوجيا.

-الانعتاق من تبعية الاستيراد التقني إلى التصنيع الشامل، من خلال رصد الاعتمادات البشرية والإدارية والمالية المطلوبة.

-التشارك في الجهد العربي من خلال المؤسسات الإعلامية العربية، ولاسيما اتحاد إذاعات الدول العربية ومجلس وزراء الإعلام العرب لإنشاء شبكات ولإيجاد منصّات للإعلام الرقمي والإعلام الحديث، الذي يمكن استخدامه بيسر، نظرا إلى التكلفة الأقل والانتشار الأوسع.

-السعي إلى وضع التشريعات والقوانين التقنية والرقميّة والإعلامية المرنة التي تساير العصر وتواكب تطوّره وتضع الضوابط التي تعزّز من حرّية الفرد وقيمه الإنسانية وتسهم في وصوله إلى المعلومات وتجنّبه من الأخبار الزائفة.

- تعزيز دور القضاء، من خلال إيجاد قضاء ومحاكم تختصّ بالنظر في قضايا الإعلام الرقمي على المستويين الدولي والمحلّي.

- استثمار الإعلام الرقمي في تعزيز المناهج التربوية التي تتناول التكنولوجيات الرقميّة على المستويات التربوية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

- التشجيع في الاستثمار المالي والاقتصادي على مستوى الإعلام الرقمي العربي والوطني، وكيفية الحصول على البدلات المالية التي تنتج من استفادة المنصّات والشبكات الدولية من الإعلام العربي أو الوطني.

الهوامش

1-DAN F.HAHN,Political Communication:Rhetoric,Government,and Citizens,Pennsylvania,second Edition,2003,p290.

2- موقع الجزيرة، 11-10-2021.

3 -المصدر السابق.

4- سمير محمد حسن، بحوث الإعلام، القاهرة، عالم المكتب، الطبعة الثانية،2006، ص123.

5-نبيل علي، إقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة، بيروت، المستقبل العربي،2012، ص111.

6-تقرير الأمم المتحدة تحت "عنوان لنشكّل مستقبلنا معا "،2021.

7-المصدر السابق.

8-موقع قاسيون، الهيمنة الرقميّة وكسرها، تاريخ 23-8-2022

9-جمال شعبان والطاهر بصيص، شبكات التواصل الاجتماعي واستغلال البيانات الرقمـيّة من إمبراطورية المراقبة إلى اقتصاد الانتباه، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ص326.

10-موقع الشبكة فوكس، تاريخ 25–2-2021

11-جمال شعبان والطاهر بصيص: مصدر سابق، ص332.

12-نبيل شديد، العالم السيبراني: واقع، تشريعات، جرائم، مجلّة الحقوق والعلوم السياسية، بيروت، 2015، العدد السادس، ص 308.

13-نهوند القادري عيسى، الاتصال والمعلومات /تحوّلات في ممارسات المهنة الإعلامية في لبنان، مركز الأبحاث في كلّية الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت ،2019، ص ص19-20.

14-المصدر السابق، ص20.

15-نهوند القادري عيسى وآخرون، الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظلّ التحوّلات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2017،ص322.

16- المرسوم الاشتراعي رقم74 الصادر بتاريخ 13-04-1953.

17-قانون المطبوعات

18-قانون تنظيم المرئي والمسموع رقم 382 الصادر بتاريخ 4-11-1994.

19-قانون البثّ الفضائي رقم 531 الصادر بتاريخ 24-07-1996.

20-موقع النشرة، تاريخ 19-12-2022.

21-الصحافه الرقميّة، 2018, Media.ownership Monitor Lebanon.

22- المصدر السابق.

23-المصدر السابق.

24-أحمد قران الزهراني، السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2015، ص 291.

25-موقع النشرة، تاريخ22-12-2021.

26- رويترز، تاريخ 14-03-2012.

27-نهوند القادري عيسى، الاستثمار في الإعلام وتحدّيات المسؤولية الاجتماعية (النموذج اللبناني)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2013، ص308.

ملخّص

قدّم الدكتور **حسّان فلحة** التجربة اللبنانية، فأقرّ بأنّ واقع التكنولوجيا المتسارعة أعاد إنتاج الطبائع المجتمعية البشرية كلّيا وجوهريا، وأنّ التطوّر التقني والمعرفي خلال الأربعين سنة الماضية أعطى من المعلومات ما يُعرف بلغة اللغات أو الثورة والهيمنة الرقميّة حاليا وأفرزت مستويين: كمّي من وفرة المعلومات، ونوعي من تنوّع الدعائم. حيث إنه مع الثورة الرقميّة، ينتقل المجتمع من الملكية إلى المشاركة (الاقتصاد التعاوني، إلخ)، من التحكّم الفردي إلى التجميع (السحابة، سلسلة الكتل، إلخ)، من النظام إلى النظام البيئي (الشبكات الاجتماعية، API، إلخ).

وفي لبنان وفي العالم العربي، فإنّ الجميع ينساق تحت التطوّر التقني والتكنولوجي المذهل، ولكن نكتشف أنّ التشريعات والتنظيمات والقوانين لا تكفي، لذا فلْنُقلع عن سياسة أننا نريد أن نكمّم الأفواه، وأننا قادرون على المنع، بل يجب أن نسعى اليوم إلى كيف لدينا مساحة من المنع. واليوم، يضيف المتدخّل أنّ طبيعة الإعلام تغيّرت بشكل أساسي، لذلك أضحت التشريعات السابقة لا يمكن أن تنظّمها، فغدت اليوم بحاجة إلى منظومة تشريعية جديدة. ولبنان كان الرائد الأول على المستوى العربي في الجانب التشريعي للإعلام، إلاّ أنه اليوم، مثل العالم العربي، يعاني تقادما في مجال التشريع الذي يرعى الإعلام الرقمي بسبب التطوّر التقني المتواصل، واليوم هناك 750 موقعا إلكترونيا بلبنان يعمل من دون نصّ قانوني. وعلى هذا الأساس يضع المتدخّل مجموعة من المقترحات أهمّها: ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات فاعلة في سياق عدم الانجرار إلى التبعية والوقوع تحت سطوة الهيمنة، بل من خلال تلاقح الحضارات والثقافات والمقدرة على إنتاج وسائلها وأدواتها وبرمجياتها التي تواكب العصر ولا تجعلنا خارج السمع والبصر، كإنتاج ثقافات قوية ذات جودة إعلامية رقميّة، الانعتاق من سياسة الاستيراد التقني، والتشارك في الجهد العربي من خلال المؤسسات الإعلامية العربية، ولاسيما اتحاد إذاعات الدول العربية.

النقاش

أ. نسيمة شريّط مديرة الإعلام بجامعة الدول العربية.

أودّ أن أضيف بعض المعلومات المتعلّقة بالخطوات التي قامت بها جامعة الدول العربية في هذا الخصوص، فقد أصدر مجلس وزراء الإعلام العرب في دورة انعقاده الحادية والخمسين في 16 يونيو 2021 قرارًا مهمّا هو القرار 496 الذي تضمّن خمس نقاط هي:

- دعـــم مقترح المملكة العربية السعودية المتعلّق بتطوير استراتيجية موحّدة للتعـــامل مع جميع شركات الإعلام الدولية
- تشكيل لجنة عربية برئاسة المملكة الأردنية الهاشميّة، وعضوية المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية لإعداد خطّة كافية من أجل وضع الإطار التنظيمي والاستراتيجي للإعلام الإلكتروني
- الترحيب بمقترح دولة فلسطين تشكيل لجنة عربية برئاسة فلسطين للدفاع عن المحتوى الفلسطيني على منصّات التواصل الاجتماعي
- دعـــوة المملكة الأردنية الهاشمية إلى عرض مقترحها الخاصّ بتأطير العـــلاقة القانونية مع شركات الإعلام الدولية
- دعوة اتحاد إذاعات الدول العربية إلى تقديم تصوّره حول المقترح الذي تقدّم به بشأن مشروع وثيقة تعامل الدول العربية مع الفضاء الرقمي والشركات الكبرى العاملة في هذا المجال، وفي هذا الإطار عُقد الاجتماع الأوّل للّجنة في 21 سبتمبر 2021 بالمملكة العربية السعودية، وقد عُرضَتْ فيه أوراق العمل من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية العراق، واتحاد إذاعات الدول العربية. وأوصت هذه اللجنة بإنشاء فريق عمل لإعداد مسوّدة الضريبة الرقميّة المقترح فرضها على شركات الإعلام الدولـــية. كما عُقِدَ الاجتماع الفنّي لهذه اللجـــــنة في عام 2022، ووفق توصيات المكتب التنـــفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب المنعقد في بغداد يوم 31 مارس 2022، أحالت الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية ملفّا كاملا يحتوي على وثائق وأوراق عمل إلى اتحاد إذاعات الدول العربية، ودعته إلى تقديم تصوّر كامل عن تنظيم العلاقات مع شركات الإعلام الدولية.

في ما يتعلّق بالمحتوى والضريبة الرقميّة، قدّم الاتحاد هذا التصوّر الذي تمّ تعميمه على كافة الدول العربية. ومن المقرّر عرض ما يقع التوصّل إليه في الاجتماع الثالث الذي تعدّله الأمانة العامة للجامعة.

د. إبراهيم أبوذكري: رئيس اتحاد المنتجين العرب

سأتوقّف عند كلمة "الهيمنة". فهل تعني التحدّي؟ وهل تقابلها هيمنة من العالم العربي؟

وهنا أطرح السؤال قائلا: كيف نستطيع من الناحية الهندسية أن نهيمن، والسرفورات التي تصل إلينا تقع خارج حدودنا الجغرافية وبواسطة الأقمار الصناعية المنتشرة في العالم. إضافة إلى هذا نجد في بعض القوانين في الدول القُطريّة الحديث عن "الحجْب". فهل الحَجْبُ يشمل العالم ككلّ أم يتعلّق بجزء معيّن، وهل هذا ممكن؟ هذا هو السؤال؟

مدير الحوار:

إنّ المعطى الجغرافي ليس له قيمة في عالم اليوم. ما هو هامّ الآن: مَنْ يستطيع أن يصل إلى البيانات، لا مَنْ يضَعُهَا في بَلده أو في صندوقه أو في سارفر. هذا هو لبّ المشكلة.

نحن نقدّر الدعوة إلى أن تكون بياناتنا موجودة عندنا في بلداننا. لكن إذا كان الوصول إليها من الخارج ممكنا، فما هي قيمة شرط وجودها لدينا؟ إنّ ما ينقصنا بكلّ صراحة إنما هو البيئة التشريعية المناسبة التي تحدّد مَنْ يستطيع الوصول إلى المعلومة ومَنْ لا يستطيع ذلك، ومَنْ تكونُ المعلومة في حوزته، وكيف يتمّ التعامل مع المعلومات والبيانات؟

المحور الثالث:
تجارب عالمية
ومرئيات شركات التكنولوجيا الرقميّة العالمية

مدير الحوار:

د. جواد متّقي: أمين عام اتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادي،

عقدنا ثلاث جلسات مثيرة للاهتمام، حيث عرض رئيس الاتحاد بعض النقاط المهمّة، مفادها أنّ الخريطة الجغرافية تغيّرت واستبدلت بخريطة إعلامية، فالميديا أصبحت ترسم الحدود وتقترح وتُذكي الوعي العام بذلك. وقال أيضا إنّ الهيمنة العسكرية استبدلت بالهيمنة الإعلامية، وهذا أمر مهمّ. وأضاف أنّ المواطنين صاروا مستهلكين بدلًا من منتجين. كما أكد أننا لا نستطيع فعل أيّ شيء بأنفسنا وبمفردنا.

ودار الحديث حول التحدّيات، وتمّ التركيز بالأساس على حماية المعطيات الشخصية. وتساءل الدكتور رياض كمال نجم حول ما إذا كانت حماية المعطيات الشخصية أمرا ممكنا عمليا أم لا، وهو سؤال لا يزال وجيها. هل من الممكن حماية المعطيات الشخصية محلّيا عندما تكون على شبكة الإنترنت؟ كما تمّت الإشارة إلى الأخلاقيات السيبرانية والفلسفة والقيم السيبرانية، وهي نقاط مهمّة.

كما تحدّث المهندس عبد الرحيم سليمان عن حقيقة أنّ الدول العربية غير قادرة على التصدّي لهذه الهيمنة كشركاء أو لاعبين فرادى، وأنه يتعيّن عليها أن تجتمع معًا وأن تعتمد مقاربة جماعية. وذكر أنّ من مزايا شعوب الوطن العربي كونها تتكلّم نفس اللغة. وأنا أتّفق معه ولعلّي أضيف أيضا بأنها أقلّ تنوّعا من شعوب منطقة آسيا والمحيط الهادي التي تتّسم بتنوّع هائل.

وهو ما يقودنا إلى المقصد أننا بصفتنا هيئات إذاعية مكلّفون كوسائل إعلام عامة أو حتى تجارية بتوفير خدمات لعامّة الناس في ظلّ هذا الوضع التنافسي، وفي هذا المناخ التنافسي. لهذا السبب سنقدّم وجهات نظر من مختلف أرجاء العالم.

"من إنترنت الغرب الأقصى إلى عالم رقمي منظّم"

Dr. Giacomo Mazzone (إيطاليا)

اخترت لمداخلتي هذا العنوان، لأنه يصف الوضع بشكل واضح، بمعنى أننا انطلقنا من إنترنت الغرب الأقصى، واليوم نحن بصدد الانتقال إلى مناطق اللوائح التنظيمية التي لم تكن لتخطر على بال أحد (أو لم يكن من الممكن تصوّرها) قبل بضعة أعوام.

لعلّ البعض ممّن ينتمون إلى الجيل الرقمي لا يدركون أنّ الإنترنت كما هي حالها اليوم، انطلقت في أواخر التسعينات، أي في نهاية القرن الماضي. وفي سنة 1998 صدر قانون الألفية للملكية الرقميّة (DMCA) بالولايات المتحدة خلال ولاية إدارة الرئيس كلينتون ونائبه آل غور.

ميّز قانون الألفية للملكية الرقميّة بشكل كبير بين المنصّات التي كانت قد بدأت تشتغل للتّو في ذلك الوقت ووسائل الإعلام الموجودة. والمبدأ الذي نتّبعه نحن العاملون في المجال الإعلامي لأربعين سنة أو أكثر هو أنه إذا تفوّه أحدنا بشيء، أو قام بفعل مخالف للقانون على وسائل الإعلام فإنه يتحمّل المسؤولية كاملة. فصاحب المقال مسؤول والناشر مسؤول عن نشر معلومات خاطئة وكذلك المدير.

لأوّل مـــرّة ينصّ قانون الألفية للملكية الرقميّة على أنه إذا كنـــتم تملكون منصّة تحـــمل ما ينشره شخصٌ ما، فإنّ المنصّة غير مسؤولة على ما يُنشر فيها من محتوى. الشيء الوحيد الذي يتوجّب عليكم القيام به هو أنه في حال تمّ إعلامكم بأنّ هناك مشكلةً ما، عليكم أن تتصـــرّفوا. فلا داعي لتحديد مهلة زمنية، ولا أنتم ملزمون بالقيام بأيّ شيء. فإذا قمتم بأيّ شيء فلن تُحاسَبوا عمّا تمّ نشره.

بصفتي مدير النشر بإحدى الصحف، ثمّ بالإذاعة وبعد ذلك بالبثّ الإذاعي الدولي، فإنّ هذا أمر سخيف جدّا بالنسبة إليّ، لأنه إذا أنا ارتكبت خطأ ما أو نشرت أنباء خاطئة أو شهّرت بشخصٍ ما، فإنني مسؤول عن ذلك. أمّا لو حدث هذا على غوغل أو فايسبوك فلن يخضع أحد للمحاسبة.

قد يقول البعض إنّ هذا القانون خاص بالولايات المتحدة، كلاّ هذا ليس قانونا خاصا بالولايات المتحدة. إنه القانون الساري على كلّ المنصّات التي تتّخذ من الولايات المتحدة مقرّا لها، بغضّ الطرف عن الأماكن التي تعمل فيها تلك المنصّـــات. والسبب في ذلك أنه عندما تَلِجُـــون إلى غوغل أو فايسبوك فإنكم توقّعون عقدا في بداية علاقتكم مع هذه المنصّة أو تلك، تلتزمون فيه بالامتثال لسيادة قانون البلد الذي يتمّ فيه تنظيم هذه المنصّة. إذن، من هنا كانت البداية.

ثاني اتفاق ضخم في هذا الإطار يتجسّد في البروتوكول الرابع إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهو إنشاء أساسا لعولمة السوق التجارية. وينصّ هذا البروتوكول على أنه إذا استحدثتم خدمة اتصالات تمرّ عبر الشبكة، فإنّ جميع البلدان الموقّعة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية تقبل بعدم فرض ضرائب إضافية على الخدمات الجديدة التي يتمّ توفيرها على شبكات الاتصالات. هذه هي الركيزة الثانية التي تعمل عليها المنصّات اليوم.

إذن توفّر هذه المنصّات خدمة جديدة – وهذا ما تفعله فايسبوك ونتفليكس وغيرهما – وإذا وقّع بلـــدكم على هذه الاتفاقية – وأذكّر هنا أنّ 99% من بلدان العالم فعـــلت ذلك – فإنه بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية لا يمكنكم عرقلة أنشطتها. حسنا، عندما يتعلّق الأمر بالضرائب، ضعوا في اعتباركم هذا الأمر لأنه يمثّل نقطة مهمّة.

كانت أوروبا واحدة من أولى مناطق العالم التي نفّذت هذه الخطوات الجديدة في إنشاء عالم إنترنت معولم. لذا في سنة 2000 بعد عامين فقط من إصدار قانون الألفية للملكية الرقمـــيّة في الولايات المتحدة، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيهات المفوّضية الأوروبية بشأن التجارة الإلكترونية، المنظّم للتجارة الإلكترونية التي لم تكن موجودة في ذلك الوقت. لنتذكّر أنّ النشاط الرئيسي لأمازون كان لا يزال بيع الكتب في ذلك الوقت.

واستكمالا لهذا، كان هناك اتفاقية تمّ توقيعها مع الولايات المتحدة أطلق عليها اسم "مبادئ خصوصية الملاذ الآمن الدولي". وهذا يعني أنّ البلدان المشاركة فيها لا تتدخّل في نشاط الشركات التي يقع تنظيمها داخل منطقة أخرى. هذه الاتفاقية تمّ توقيعها من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، وهذا يعني أنّ الأوروبيين يقرّون أنّ لائحة الخصوصيّةالتي صـــدرت في الولايات المتحدة تتّـفق مع المبادئ التي تُساءَل عنها الشركات في أوروبا، والعكس صحيح.

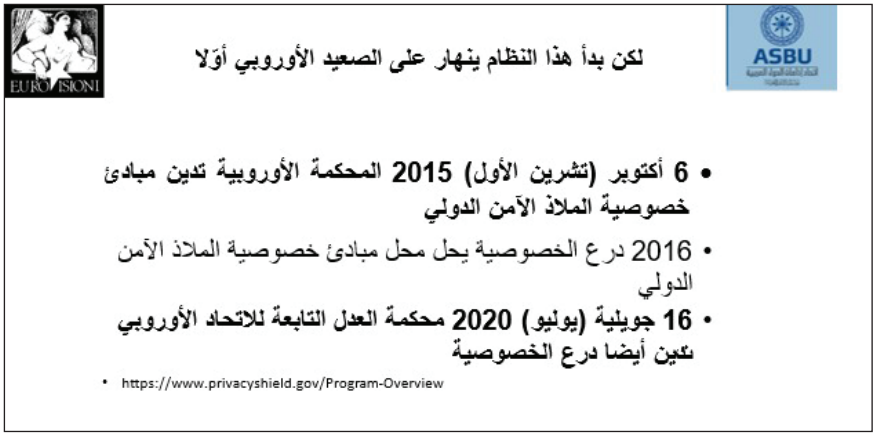

المشكلة الوحيدة هي أنّ أوروبا ليس لديها منصّات إنترنت في الولايات المتحدة، وهذا يعني أنّ السلطات الأوروبية سمحت للمشغّلين الأمريكيين بالتصرّف وفقا لمبادئهم ولوائحهم المتعلّقة بالخصوصية. وكنّا تابعنا رئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية في تـــونس يذكر أنـه عمليا لا توجد لوائح أو على الأقل تنظيم قويّ يتعلّق بالخصوصيّةفي الولايات المتـــحدة. إذن كانت هناك حرّية تصرّف لهذه الشركات في المنطقة الأوروبية. وعمل هذا النظام بشكل جيّد أو على الأقل لم يعترض عليه أحد لعدّة سنوات.

بعد ذلك، بدأت تظهر في هذا النظام بعض الثغرات وبدأت تظهر في أوروبا، لأنّ أوروبا أدركت أنّ قواعد اللعبة التي قبلت بها مع الولايات المتحدة لم تكن متكافئة بالمرّة. فهي كانت تميّز الشركات المنتصبة في الولايات المتحدة على الشركات الأوروبية. على سبيل المثال، ماذا يحدث لو أنتم فعلتم ما تفعله فايسبوك في أوروبا ببيانات المواطنين الأوروبـــيين؟ إذا كانت شـــركة أوروبية فإنّ مصيرها السجن، ولكن نظرا إلى أنها شركة فايسبوك المنتصبة بالولايات المتحدة، فإنها ستحقّق أرباحا من ذلك.

بناء عليه، رفع السيد " شرمس" (Schrems) لدى المحكمة الأوروبية دعوى، كاشفا عن وجود تمييز ضد المواطنين الأوروبيين، فكسب القضية. واعتبرت المحكمة أنّ "مبادئ خصوصية الملاذ الآمن الدولي" لم يكن جيّدا ويجب تغييره. وفي سنة 2016 أبرم الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة اتفاقية جديدة أطلق عليها اسم "درع الخصوصية" الذي لم يغيّر في الأساس المسألة الجوهرية: ما هو التشريع الذي ينطبق؟ مرّة أخرى أدانت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي هذا الأخير قائلة إنّ هذا غير مقبول بحسب المبدأ الأوروبي المتعلّق بحقوق الإنسان.

أطلق الاتحاد الأوروبي بعد ذلك مقاربة أخرى لهذه المشكلة. قال: حسنا، لا نستطيع فعل شيء لأنّ لدينا مشكلة في التشريع، لذلك دَعُونا نحاول إشراك المنصّات على أساس الالتزام الذاتي. فبدأوا بحماية الطفولة. سبق وأنّ هنالك اتفاقا في 2012 حول إنترنت أكثر أمانا للأطفال بالأساس في محاولة لحظر المواد الإباحية عن الأطفال.

في 2015، تمّ إبرام اتفاق آخر مع المنصّات حول المحتويات الإرهابية لاقى نجـــاحا ملموسا. وفي سنة 2016 وُقّع اتفاق آخر بشأن خطاب الكراهية على الإنترنت، ثمّ في سنة 2018 تمّ وضع مدوّنة الممارسات السليمة ضد التضـــــليل الإعلامي. تمثّل كلّ هذه القوانين التزاما طوعـــيا. لذا أعلنت المنصّات أنها وقّعت بروتوكولات مع الاتحاد الأوروبي قالت فيها/ حسنا سوف نلتزم بمنع المحتوى الإرهابي، وسنلـــتزم بوقف استغـــلال الأطفال في الموادّ الإباحـــية ومـــا إلى ذلك، ولكننا سنقوم بذلك على طريقتنا.

جاء ردّ الاتحاد الأوروبي أنّ المنصّات وقّعت على مدوّنة سلوك، وعليه ينبغي لها أن تلتزم بعدد من النتائج بشأن هذا الإجراء، كانت تجربة التنظيم الذاتي التي دامت عشر سنوات مخيّبة للآمال. وفي سنة 2022 رجعت المفوّضية الأوروبية إلى المنصّات قائلة: حسنا لقد رأينا أنكم قمتم بعدد من الأشياء، ولكن معظم الالتزامات التي أعلنتم عنها لم يتمّ الوفاء بها. ولأنّ التنظيم الذاتي لم ينجح، فإننا سنذهب إلى التنظيم المُلزم. وبعد أن أعادت المفوّضية النظر في مدوّنة الممارسات، جعلت اللوائح أكثر إقناعا، وأجرت تعديلات على المعايير الواجب احترامها، ولكنها اتجهت نحو التنظيم الملزم. وفي 2018 تمّ وضع أوّل لائحة مُلزمة بشأن خصوصية البيانات تسمّى " اللائحة التنظيمية المتعلّقة بحماية البيانات" دخلت حيّز التنفيذ. ومنذ ذلك الوقت أصبحت المنصّات مُلزَمة باحترام عدد من المعايير عند جمع وتخزين واستخدام وتجارة البيانات الخاصة للأشخاص.

إضافة إلى إجراء الاتحاد الأوروبي، وضع مجلس أوروبا الاتفاقية رقم 108 المتعلّقة بحماية البيانات، ليس فقط البيانات الشخصية، بل جميع أنواع البيانات بشكل عام. وقد تمّت مراجعة هذه الاتفاقية لرقمنتها. دخلت هذه الخطوة التالية حيّز التنفيذ في 16 نوفمبر 2022 أي منذ أقلّ من شهرين.

عمليا، كلّ الالتزامات التي تتّخذها المنصّة، كالالتزامات الذاتية والتزامات التنظيم المشترك من خلال مدوّنة الممارسات، تعني الآن أنه في حال عدم الوفاء بالالتزامات أو عدم احترامها فإنّ الاتحاد الأوروبي يمكنه رفع دعوى ضدّ هذا السلوك الخاطئ، أو فرض غرامات أو حتى وقف نشاط المنصّة في البلد أو في كامل البلدان الأوروبية. لقد حظي هذا الإجراء بالترحيب باعتباره مجموعة جديدة بارزة من القواعد الأوروبية لبيئة إلكترونية أكثر أمانا وأكثر مساءلة.

الشريحة الأخيرة: كلّ هذه اللوائح لا معنى لها، ما لم يكن هناك تطبيق. ولكن تمّ تطبيق هذه اللوائح. استنادا إلى اللائحة التنظيمية المتعلّقة بحماية البيانات (GDPR) لعام 2018، تمّ إقرار إجراءين وقرارينْ أحدهما مؤخّرا، تمّ تغريم مجموعة فايسبوك "ميتا" بأكثر من 600 مليون يورو بسبب عدم احترام وانتهاك قانـــون الخصوصية. ولم تكن أوروبـــا هي الوحيدة التي اعتمدت هذا التوجّه، لأنه على سبيل المثال قبل عام واحد في أستراليا دخل قانون المســاومة الإعلامي (News Media Bargaining Code) حيّز التنفيذ مُلِزما منصّات الإنترنت بدفع مبلغ لوسائل الإعلام التقليدية – الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون – لاستخدام المحتوى، وسيتمّ اعتماد نفس القانون في كندا.

د. جواد متّقي

أريد أن أطرح سؤالا: في إحدى الشرائح التي تمّ عرضها أشرتم إلى اللوائح التنظيمية. هل تعمل أوروبا بمفردها في الجهود التي تبذلها للجمع بين التنظيم الذاتي والتنظيم المشترك والتنظيم الملزم وغيرها؟ وما مدى نجاعتها في تنفيذ ذلك؟

Dr. Giacomo Mazzone

بالفعل يدرك الاتحاد الأوروبي جيّدا أنه حتى لو كانت أوروبا هي ثاني أكبر سوق في العالم بالنسبة إلى المنصّات الأمريكية وتيك توك ومنصّة الإنترنت العالمية، أو ثاني أكبر سوق من حيث الوفرة والثراء ومن حيث عدد السكان، فإنّ هذا قد لا يكون كافيا، لأنّ هناك أساليب مختلفة لتجاوز أوروبا وعدم احترام اللوائح التنظيمية.

لذا فإنّ أوروبا ترى من الضروري أن تنطبق نفس المبادئ على بقية العالم، والآن يساعد الاتحاد الأوروبي جميع البلدان أو المناطق التي ترغب في تعزيز لوائح مماثلة. وعلى سبيل المثال، ألهمت اللائحة التنظيمية المتعلّقة بحماية البيانات (GDPR) قانونا مشابها في الهند وفي أجزاء أخرى من العالم. فكلّما زاد عدد البلدان التي ستتبنّى هذه اللائحة دخل النظام بأكمله حيّز التنفيذ.

الجانب الثاني المهمّ هو أنّ الأمم المتحدة هي الأخرى تهتمّ بالأمر. ولعلّكم تعلمون أنّ غو تيريز Gutierrez في فترة ولايته الثانية لأربع سنوات أشار في جدول أعماله للأمم المتحدة إلى أنّ هناك حاجة إلى أنشطة مشتركة لجميع بلدان العالم، وطرح ثلاث نقاط رئيسية، ترتبط الأولى بالجائحة والثانية بتغيّر المناخ. أمّا الثالثة فتتعلّق بالرقمنة. إذن هناك جهود تُبذل في هذا الاتجاه على نطاق العالم ونحن بحاجة إلى مساندة هذه الخطوة.

ملخّص

ركّز الخبير الإعلامي **جياكومو مادزوني** على التجربة الإيطالية، التي تحاول خلق بيئة ابتكارية، وتعدّ أوروبا السبّاقة في التعامل وتنفيذ عولمة الإنترنت وتنظيم التجارة الإلكترونية، وإلى غاية سنة 2000 وافقت على مبادئ خصوصية الملاذ الآمن الدولي لحماية منظمات الاتحاد الأوروبي، التي تخزّن بيانات العملاء (الحرفاء) من الكشف عن المعلومات الشخصية أو فقدانها عن طريق الخطأ. كما تمّ عام 2016 إنشاء اتفاق آخر يحدّد أهداف هذه المنظّمة، ويسمّى القانون العام لحماية البيانات (GDPR)، ويقوم على مبادئ راسخة ومقبولة على نطاق واسع، مثل الشفافية، والتكامل، والسرّية. وهو يعزّز متطلّبات الخصوصيّة والأمان القائمة، بما في ذلك متطلّبات الإشعار والموافقة، وتدابير الأمن التقني والتشغيلي، وآليات تدفّق البيانات عبر الحدود، إلاّ أنه لا يأتي بالجديد في حماية البيانات الشخصية بالاستناد إلى مبدأ حقوق الإنسان.

وحاول الاتحاد المشاركة الذاتية من خلال المنصّات على أساس الالتزام الذاتي في تجنّب الإعلام المضلّل، إلاّ أنّ الدول الأوروبية لم تكن راضية عن التنظيم الذاتي لفضاء الإعلام الرقمي الذي لم يجسّد بصفة صارمة، وبالتالي وجوب العودة إلى قانون الملاذ الآمن، بوضع معايير تُحترم من قِبَل الجميع، وتمّ خلال عام 2018 وضع قانون حماية البيانات الشخصية. وهو يُجبر المنصّات الرقميّة على احترام بعض المعايير في جمع وتخزين واستخدام ومعالجة البيانات الشخصية، وكانت الخطوة الثانية في نوفمبر 2022، حيث وُضع قانون ينصّ على أنه يؤدّي عدم احترام الالتزام الذاتي في التعامل مع البيانات الشخصية من قبل المنصّات الرقميّة وتنديد الرأي العام بذلك، إلى توقيف عملها في كامل الدول الأوروبية. ويرى أنّ هذا التنظيم لا يمكن أن يعمل دون تطبيق إجباري لبنوده، فأصبح من المُلزم للمنصّات الرقميّة دفع قيمة مالية جرّاء استخدام البيانات الشخصية. وبعد سنوات من تطبيق لائحة لحماية البيانات، شهدت أوّل الآثار الإيجابية للقانون ولكن أيضًا معاناته. حيث يستخدم الأشخاص الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي حقوقهم في الوصول إلى البيانات والمسح والاعتراض وسَحْب الموافقة... وبدأت سلطات حماية البيانات (DPAs) ببطء في تطبيق القانون، من خلال تطبيق الغرامات الأولى.

مقاربة استشرافية للهيمنة الرقميّة العالمية

د. جواد متّقي: أمين عام اتحاد إذاعات آسيا و المحيط الهادي

سأطلعكم على المنظور الآسيوي لنرى كيف استعدّ الآسيويّون للتعامل مع المنصّات الرقمية. ولكن قبل ذلك، دعوني أقدّم لكم بعض الإحصائيات حول بعض الجوانب المالية والمنصّات، بالإضافة إلى الجماهير والعملاء (الحرفاء).

أعطيكم مثالا على ذلك: بلغ عدد مستخدمي غوغل حول العالم قرابة 4 مليارات، ووصلت الإيرادات الحالية إلى 282.11 مليار دولار. وفيما يتعلّق بشركة آبل Apple فإنّ صافي الإيرادات لسنة 2022 بلغ ما يناهز 100 مليار دولار، كما ارتفعت الإيرادات العالمية للشركة إلى 365.82 مليار دولار في سنة 2022.

أمّا بخصوص عدد المشتركين في نتفليكس Netflix في الربع الثالث لعام 2022، فقد بلغ 223.09 مليون مشترك. أمّا إيراداتها لمدّة 12 شهرا منتهية في 30 سبتمبر 2022، فقد بلغت 31.473 مليار دولار. وستبلغ إيرادات الإعلانات لشركة تيك توك TikTok 11.64 مليار دولار، وهذا الرقم يفوق مجموع عائدات تويتر وسناب شات مجتمعتيْن. وفي الربع الرابع من سنة 2021، بلغ عدد مستخدمي تيك توك 1.2 مليار مستخدم شهريا، ومن المتوقّع أن يصل هذا العدد إلى 1.8 مليار مع نهاية سنة 2022. وعندما ننظر إلى إيرادات شركة أمازون Amazon نجد أنها بلغت 500 مليون دولار، بزيادة تقارب 10% سنويا.

تبيّن هذه الأمثلة بوضوح أنّ هذه الشركات هي أقوى من الناحية المالية من عـــديد البلدان في العالم، وكأنّ بلدانا جديدة تمّ إنشاؤها.

وهذه نظرة على بعض الإحصائيات المتعلّقة بمنطقة آسيا.

يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في آسيا 2.5 مليار مستخدم، وهناك أكثر من 1.3 مليار مشترك في شبكة الإنترنت عن طريق الإنترنت المحمولة في المنطقة الآسيوية. وبحلول سنة 2025 ستصل خدمة الفيديو الرقمي إلى 82.2 % من مستخدمي الإنترنت في آسيا والمحيط الهادي وهذا يعني 2.2 مليار مشاهد في آسيا سيشاهدون المحتوى على الإنترنت عبر المنصّات الرقميّة. وهذا يشكّل مصدر قلق بالنسبة إلى هيئات الإذاعة والتلفزيون العامة والتقليدية التي تخشى أن تفقد هذه الجماهير – 2.2 مليار– لفائدة المنصّات الرقميّة.

إذن مـــا الذي يجب فـــعله؟ ماذا عســـاها أن تفعله؟ هل تظلّ مواكـــبة للعصـــر؟ هل تخدم الجماهير؟ وكيف سيتعامل اتحاد الإذاعات الآسيوية مع هذا التحدّي؟

النقطة الأولى التي يجب أن أذكرها في إطار منطقتنا هي مسألة التنوّع، التنوّع في كلّ الجوانب المتعلّقة بالمنطقة، والتنوّع فيما يسمّى بالفجوة الرقميّة. لدينا أكثر المنظّمات تقدّما في العالم ضمن عضوية الاتحاد، مثل هيئة الإذاعة اليابانية NHK و28K ولدينا أيضا منظّمات متأخّرة جدّا، حتّى أنّ بعضها لم تكن قادرة على الانتقال إلى النظام الرقمي. وبناء على هذه الحقيقة، علينا أن ننظر إلى آسيا.

إنّ الهيئات الأعضاء في اتحاد الإذاعات الآسيوية المنتمية إلى دول نامية ودول أكثر تقدّما، كلّها تسير على نفس الدرب ولكن بمقاربات مختلفة. ما يفعله الاتحاد هو جمع كلّ الأعضاء حول المائدة وإشراكها في محادثات وتبادل المعلومات مثلكم تماما.

النقطة الثانية هي الدعوة إلى التحوّل الرقمي، وهذا ما نتولاّه من خلال التدريب والمؤتمرات والحلقات الدراسية والخدمات الاستشارية. كما نقوم بعديد البحوث والدراسات حول استراتيجية التحوّل الرقمي، كلّها جاهزة لفائدة 36% من الأعضاء، وحاليا وضعنا استراتيجية رسمية تتعلّق بالتحوّل الرقمي لفائدة 60 % من هيئات الإذاعة والتلفزيون.

وتتعلّق النقطة الثالثة بالاهتمام بالابتكار الرقمي. نحن نتكلّم دائما على الابتكار ونستخدمه دائما، لأنّ أعضاء اتحاد الإذاعات الآسيوية يريدون الابتكار في إنتاج وتوزيع المحتوى وفي الوصول إلى الجمهور. مرّة أخرى. يجب التأكيد والتركيز على هذا الأمر في كلّ ما نفعله فيما يخصّ تبادل المحتوى في جلسات العصف الذهني، بالإضافة إلى لفت انتباهها ومساعدتها على مواكبة الاتجاهات الرقميّة الجديدة والناشئة، مثل البثّ المباشر عبر الإنترنت (OTT) والفيديو القائم على الإعلان حسب الطلب (AVOD) والفيديو حسب الطلب على أساس الاشتراك (SVOD) والذكاء الاصطناعي (AI) والواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزّز (AR) والواقع المختلط (MR) والواقع الممتد (XR) وتقنية الجيل الخامس (5G) والأنشطة الترفيهية المتعلّقة بألعاب الفيديو (Gaming) والرياضة الإلكترونية (Esports) و جميع المنصّات الرقميّة الممكنة.

إذن ما هو مسار العمل في المستقبل الذي نؤمن به في آسيا؟ أعتقد أنّ هناك ثلاث نقاط:

- الأولى هي أنّ أعضاء ABU يبحثون في مسألة وجوب امتلاك منصّات فيديو حسب الطلب خاصة بهم. وتمّ لهم ذلك.
- النقطة الثانية في إطار الخطوات المقبلة، هي أنّ الأعضاء يعتقدون أنّ عليهم إنتاج محتوى عالي الجودة يعتمد على الثقافة المحلّية (المجتمع واللغة) للجماهير المحلّية.
- والنقطة الثالثة تتعلّق بالطبع بمسألة الشراكة.

وفيما يلي بعض الأمثلة حول الترتيبات الداخلية. أحدثت هيئة الإذاعة اليابانية NHK خدمة بثّ الفيديو NHK Plus لتمكين المشاهدين من مشاهدة برامج البثّ الأرضي على الإنترنت حتى يستطيعوا عمليا الوصول إليهم في كلّ مكان باليابان.

وكذلك فعلت هيئة الإذاعة الأسترالية ABC Australia. فقد أحدثت ABC iview وهي خدمة الفيديو حسب الطلب والتلفزيون حسب الطلب التي توفّر إمكانية الحصول على جميع البرامج التلفزيونية التي يتمّ بثّها عبر قنوات آ بي سي ABC. ووضعت البثّ المباشر على iview للوصول إلى جميع المشاهدين. والأمر نفسه قامت به الهيئة الإذاعة العامة التايلندية Thai PBS التي أحدثت منصّة داخلية للفيديو حسب الطلب VIPA لتقديم فيديو حسب الطلب عالي الجودة لمستخدميها في جميع أنحاء تايلندا الذين يبلغ عددهم حوالي مائة مليون شخص. واستحدثت سنغافورة منصّة ترفيهية داخلية meWatch توفّر إمكانية الحصول على محتوى رقمي حسب الطلب مجانا.

ووضـــــعت إذاعة جمهورية إندونيـــسيا RRI تطبيقة رقمـــــيّة رسمـية أطلقت عليها اسم RRIplay Go.

إذن كانت هذه أمثلة حول الطريقة التي يعمل بها بعض الأعضاء في آسيا لتقديم منصّاتهم. ويقدّم بعضهم أيضا محتوى عالي الجودة مع التركيز على الثقافة المحلّية، ولكنه موجّه إلى جمهور عالمي للمشاهدين الذين يرغبون في رؤيته. وتمثّل هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية TRT Turkey واحدا منهم. لقد أقامت علاقة تعاقدية مع (نتفليكس وآبل تي في) لضمان وصول محتواها إلى الجماهير في مختلف أنحاء العالم.

دخلت هيئة البـــثّ التجارية اليابانية تي بي آس Tokyo Broadcasting System (TBS) في شراكة استراتيجية مع نتفليكس مع Tv7 وهي شركة إنتاج تملكها (تي بي آس) لإنتاج العديد من أفلام اللاّيف أكشن (الحركة الحيّة) المبتكرة ووضعها لفائدة عديد البلدان. وأخيرا الأعضاء يعزّزون الشراكات والعلاقات التعاونية داخل منظماتهم وبلدانهم مع المنصّات والهيئات الإذاعية التابعة لأطراف ثالثة.

أحضرتُ مثالا من كوريا حيث (أو أين) أطلقت KBS وNBC وSBS خدماتها لبثّ الفـيديو بعد إدماج OKSUSU – أكبر خدمة بـــثّ في كوريا الجنوبية – بـPOOQ المنصّـــة التي تملـــكها هذه الهيئات، والتي تقدّم برامج لما يقرب من أربعة ملايين مشترك.

كانت هذه بعض الأفكار التي أردت أن أعرضها عليكم فيما يتعلّق بهيئات البثّ الإذاعي التي اختارت ثلاث نقاط للمضيّ قُدُما:

- الأولى هي امتلاك منصّات خاصة بها.
- والثانية هي إقامة شراكات مع منصّات دولية من أجل الوصول إلى الجماهير،
- والثالثة هي التركيز على جودة الإنتاج المحلّي.

ولكن هناك فجوة (أو هوّة) كبيرة،

بمعنى أننا لا زلنا بعيدين عن المكان الذي يجب أن نذهب إليه في المستقبل.

ملخّص

استعرض الدكتور **جواد متّقي** التجربة الأسيوية، فانطلق من ملاحظة التزايد المذهل لعدد مستخدمي محرّك البحث غوغل، ممّا يؤكد ثراء هذه المنصّات الرقميّة. وبالنسبة إلى آسيا، فقد سجّلت أكبر عدد في العالم من حيث كثرة المستخدمين. فما العمل؟ المذيعون يحتاجون اليوم إلى تغيير أنفسهم للبقاء على صلة وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة لجمهورهم. وكيف تجاوب اتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادي مع التغيّر الرقمي رفقة أعضائه في كلّ العالم الذي يهيمن عليه عمالقة الرقمنة؟ هذا طبعا يكون عبر مجموعة من الإجراءات، أوّلها معالجة الفجوة الرقميّة في هذه المنطقة المتنوّعة، وذلك عن طريق الحوار والتعاون وتبادل الرؤى، وثانيها: الدعوة إلى التحوّل الرقمي عن طريق القيام بالدراسات والأبحاث والملتقيات العلمية وغيرها، أمّا ثالث عنصر، فيتمثّل في احتضان الابتكار الرقمي على مستوى إنتاج المحتوى الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، الواقع الافتراضي، الواقع المعزّز، الألعاب إلخ. وبالتالي وجوب صناعة محتوى رقمي إبداعي وفق الثقافة المحلّية للدول، مثل بعض الإنتاج الرقمي الترفيهي في ناتفليكس Netflix.

كما يعزّز الأعضاء الشراكة والتعاون مع منصّات الطرف الثالث ومحطات البثّ الأخرى وقد صدرت عن حلقة دراسية في إطار ندوة دولية "المنظّمي الاتصالات حول التحوّل الرقمي للاقتصاديات الرقميّة: فيروس كورونا في جنوب آسيا" توصيات ملموسة مصمّمة لمساعدة المنضمّين وواضعي السياسات وقادة الصناعة في آسيا والمحيط الهادئ على فهمٍ أفضل للتحوّل الرقمي في منطقتهم، وتحديد الأدوات التي يمكن أن تهيّئ بيئات سياسية تمكينية، على الرغم من التحدّيات التي طرحتها جائحة كوفيد. وقد جمع هذا الحدث الذي أقامه الاتحاد الآسيوي بالشراكة مع هيئة تنظيم الاتصالات في الهند (TRAI) ورابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقّلة (GSMA)، ممثّلين من الهيئات التنظيمية الوطنية، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، لتبادل الخبرات والتقدّم في المناقشات بشأن تخفيف اللوائح، من أجل تسريع مسار التحوّل الرقمي في فترة ما بعد أزمة كورونا.

مقاربة استشرافية لحوكمة رقميّة عالمية

الأستاذ جورج عوّاد: مسؤول برامج الاتصال والمعلومات
بمكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – بيروت

...إنّ قوّة اليونسكو تكمن في كونها تلك المنصّة التي تجمع مختلف الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والقطاع العام والمؤسسات الأكاديمية وبالطبع الدول الأعضاء، بالإضافة إلى شركات التكنولوجيا.

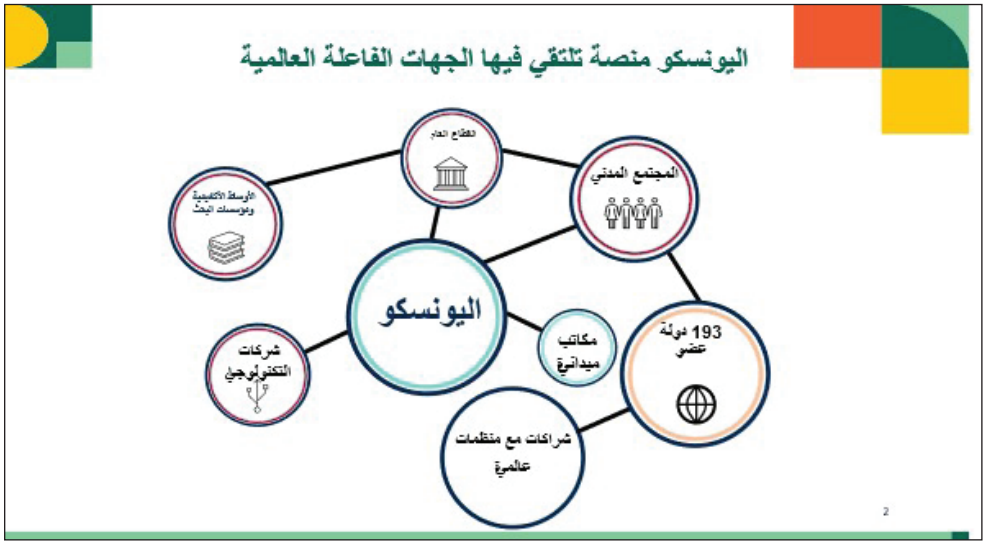

عندما نتحدّث عن النظام الإيكولوجي الرقمي نجد أنفسنا أمام العديد من التحدّيات، وخاصة حين يتعلّق الأمر بحرّية التعبير على الإنترنت. واهتداءً منها بإعلان ويندهوك +30 لحرّية الصحافة، تنظر اليونسكو إلى مسألة المعلومات باعتبارها منفعة عامة بمقاربة شاملة وتدعو إلى:

- تعزيز شفافية المنصّات الرقميّة ومساءلتها
- التصدّي للتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية
- تمكين الناس من اكتساب مهارات الدراية الإعلامية والمعلوماتية
- دعم استمرارية وسائل الإعلام
- بناء القدرة المجتمعية على الصمود في مواجهة المحتوى الضارّ عبر الإنترنت. وهذا ما تمّ القيام به من خلال الشراكات وعلاقات التعاون على الصعيد العالمي
- دعم وسائل الإعلام الجديرة بالثقة والمستقلّة، والعمل مع الصحافيين لتلبية احتياجاتهم من المعلومات، خاصة في أوقات الطوارئ
- تدريب القضاة من أجل تمكينهم من سدّ الثغرات فيما يتعلّق بالمعايير الدولية في التصدّي لمختلف التحدّيات، وخاصة عندما نتحدّث عن مقاربة حقوق الإنسان والدعوة إلى نظام إيكولوجي رقمي يستند إلى مبادئ أو مؤشّرات اليونسكو لعالمية الإنترنت

(ROAM-X indicators). تعني هذه المبادئ أنّ الإنترنت ينبغي أن تكون:
مبنيّة على حقوق الإنسان (human Rights-based)
مفتوحة للجميع (Open)
متاحة للجميع (Accessible to all)
وترعاها بمشاركة الأطراف المعنيّة المتعدّدة
(nurtured by Multi-stakeholder participation)

حين نتحدّث عن مزيد الشفافية والمساءلة فيما يتّصل بالمنصّات الرقميّة – وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ قدرا كبيرا من العمل تمّ إنجازه – نرى أنّ آخر التعليمات التي تمّ إنجازها والتي أطلق عليها اسم "اسمحوا لأشعّة الشمس بالدخول" تتحدّث عن الشفافية والمساءلة في العصر الرقمي. والهدف من ذلك هو تعزيز الشفافية على الإنترنت وخاصة شركات الإنترنت. وجاءت هذه المذكرة في وقت تجري فيه مناقشات ساخنة حول سلطة شركات الإنترنت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودورها في تشكيل المشهد الاتصالي.

تعزيز الشفافية والمساءلة بالنسبة إلى المنصّات الرقميّة

"السماح لأشعّة الشمس بالدخول: الشفافية والمساءلة في العصر الرقمي"

- تعزيز الشفافية بين إفراط الدولة في تنظيم المحتوى ومقاربة غير تقييدية
- 26 مبدأ عالي المستوى
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان في النظام الإيكولوجي الرقمي.

تندرج المبادرة الرامية إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلّق بشركات الإنترنت في إطار مقاربة متعدّدة الأطراف، تعتمدها حاليا اليونسكو من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في النظام الإيكولوجي الرقمي، وصياغة التوصيات المتعلّقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي يوجد في منطقة صعبة للغاية ولكنه ضروري جدّا.

يمثّل التصدّي للتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية الجزء الأساسي لعمل اليونسكو في إطار استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة خطاب الكراهية. في هذا الصدد تنصّ اليونسكو على أهمّية اعتماد مقاربة تستند إلى حقوق الإنسان من أجل التصدّي لخطاب الكراهية، مع الحفاظ على حرّية التعبير بالطبع، وتقديم المساعدة للدول في القيام بعملياتها التنظيمية والقضائية، وتطوير الاستجابة التعليمية ووضع السياسات والتشريعات لتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان. ومن ثمّ يتناول عمل اليونسكو مسألة التصدّي لتنامي خطاب الكراهية على الإنترنت، من خلال تزويد المتعلّمين بمهارات المواطنة الرقميّة حتى يتمكّن الناس من جميع الفئات العمرية من الإبحار عبر الإنترنت بأمان وبقدر أكبر من المسؤولية.

هذه بعض الحقائق أو المعلومات التي تتعلّق بالتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية:

- في الفترة بين يناير ومارس 2021 تمّت إزالة 85247 فيديو انتهكت محتوياتها سياسة خطاب الكراهية على يوتيوب YouTube
- بين يوليو وديسمبر 2020 تمّت إزالة 1,628,281 قطعة من المحتوى اعتُبرت انتهاكًا لسياسة خطاب الكراهية على تويتر Twitter،
- 700 منظمة انضمّت إلى تحـــالف اليونسكو للدراية الإعلامية والمعلوماتية لبـناء القدرة على مواجهة خطاب الكراهية
- تدريب 80 منظمة من المجتمع المدني على مكافحة انتشار المحتوى الضارّ على وسائل التواصل الاجتماعي وتعزيز السلام.

يمثّل منهاج الدراية الإعلامية والمعلوماتية إحدى الركائز الرئيسية لليونسكو الذي تدعمه لتمكين الجميع من اكتساب القدرة على التفكير بشكل نقدي و" النقر بحكمة " كما نقول. ويستهدف هذا المنهاج صنّاع السياسات والمربين والمهنيين في مجال المعلومات ووسائل الإعلام والمنظمات الشبابية والأشخـــاص ذوي الإعاقة. كما يحدّد الكفاءات ويتيح للناس إمكانية تعظيم المزايا وتقليل الضرر إلى أدنى حدّ في المشهد المعلوماتي والاتصالي الرقمي الجديد. وتعدّ هذه القدرات في هذه المجالات أساسية بالنسبة إلى جميع المواطنين، بصرف النظر عن أعمارهم وخلفياتهم.

تعـدّ مســـألة استدامة وسائل الإعلام اليوم من أصـــعب المسائل، مع ما نشـــهده على الصعيد العالمي نظرا إلى الزيادة الكبيرة في الطلب على مصادر الأخبار الجديرة بالثقة خلال أزمة كوفيد-19، لكن الصحافة المستقلّة لا تزال تواجه تحدّيات كبيرة، خاصة فيما يتعلّق بالاستقلالية والاستدامة الماليتين. ويمكن هنا تقديم بعض الأمثلة على ذلك في الساحة العالمية أو الإقليمية. لقد ساهم الإعلام الجديد بالفعل في زعزعة الأسس الاقتصادية، مفاقما أزمة تراجع الإيرادات المتأتية من الإعلانات وفقدان الوظائف. في هذا الصدد، يعمل اليونسكو مع الاتحاد الأوروبي على مختلف المبادرات، ويعمل مع البلدان على جمع المعلومات ودراسة الآثار المالية التي خلّفتها جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى القيام بمشاورات على الصعيد الوطني لإيجاد الحلول الممكنة لمواجهة هذه التحدّيات.

يمثّل بناء القدرة على مواجهة المحتوى الضارّ على شبكة الإنترنت أحد المجالات الأساسية لعمل اليونسكو. لقد أتاحت الرقمنة المتزايدة للمجتمع حول العالم فرصة غير مسبوقة للتدفّق الحرّ للمعلومات الذي دائما ما نتحدّث عنه. بيد أنّ ذلك أدّى إلى تزايد المخاوف بشأن الكيفية التي تستخدم بها بعض المنصّات المؤثّرة هذه الأدوات الاتصالية لتنشر محتوى ضارّا وتؤثّر بشكل كبير في ديناميات الصراع والسلام. إذن إلى جانب نشرها لخطاب الكراهية فإنّ وسائل التواصل الاجتماعي تُستخدم بشكل متزايد في إشاعة المعلومات الخاطئة والدعاية ويجري تصميمها لتضليل الناس.

إنّ التعقيد في مجابهة المحتوى الضارّ المحتمل على الشبكة يكمن في استحالة ترسيم الحدود بشكل دقيق، وهذا هو التحدّي الذي نواجهه مع هذا النوع من تغطية المحتوى بغضّ النظر عن السياق. لهذا السبب، فإنه من المهمّ – بالإضافة إلى اعتماد مبادئ حقوق الإنسان كخطّ أساس عالمي – أن نأخذ في الاعتبار الأذى المجتمعي والثقافي واللغوي لكي يتمّ تطوير ومراجعة قواعد وأدوات الإشراف على المحتوى وتنظيمه في إطار محلّي.

وسائل إعلام موثوقة ومستقلّة: هنا في سياق التحوّل الرقمي السريع وانتشار الفوضى المعلوماتية وتراجع مستوى التزام الصحافة المهنية ومحاكمة التضليل الإعلامي وتراجع ثقة المجتمع المدني في وسائل الإعلام، إحدى السبل لمعالجة هذا الوضع يتمثّل في إنماء التفكير النقدي عند الشباب، بفضل تجريب منهاج الدراية الإعلامية والمعلوماتية والتعليم غير الرسمي وغير النظامي وتحسين قدرات وسائل الإعلام على التصدّي للمعلومات الخاطئة والتضليل الإعلامي، وتعزيز مساءلة وسائل الإعلام، والحوكمة الرشيدة لوسائل الإعلام تجاه المستخدمين من خلال تدعيم آليات التنظيم الذاتي والاستدامة.

النظام الإيكولوجي الرقمي القائم على مبادئ عالمية الإنترنت (ROAM-X)

R – قائمة على حقوق الإنسان
O – الانفتاح في الذكاء الاصطناعي : على البيانات والمعارف والأسواق والفرص
A – إمكانية الوصول الشامل لتطوير الذكاء الاصطناعي
M – مقاربة مشاركة أصحاب المصلحة المتعدّدين لحوكمة الذكاء الاصطناعي
- X المسائل الشاملة : الذكاء الاصطناعي والمساواة بين الجنسين وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي لإفريقيا.

الحديث عن هذه المسائل يقودنا إلى الجانب الذي يحكم النظام الإيكولوجي الرقمي القائم على مبادئ اليونسكو لعالمية الإنترنت (ROAM-X). وتستند هذه المبادئ إلى مؤشّرات حقوق الإنسان والانفتاح في الذكاء الاصطناعي (البيانات والمعارف والأسواق والفرص) وإمكانية الوصول الشامل لتطوير الذكاء الاصطناعي، ومقاربة مشاركة أصحاب المصلحة المتعدّدين لحوكمة الذكاء الاصطناعي والمسائل الشاملة (الذكاء الاصطناعي والمساواة بين الجنسين وتطبيقات الذكاء الاصطناعي) والذكاء الاصطناعي لإفريقيا.

الفكرة أو الهـــدف من ذلك هو التوصّل إلى نوعٍ ما من المبادئ التوجيهية الـتي من شـأنها أن تساعد المنظّمين والحكومات والمشرّعين والشـركات في جميع أنحاء العالم في القيام بتطوير وإنفاذ وتنفيذ اللوائح التنظيمـــية لإدارة المحتوى عبر الإنترنت. وستكون هـــذه المبادئ أيضًا بمثابة أداة للمجتمع المدني لمساءلة الشـــركات والحكومات عن التزامها، وللدعوة إلى نظام منتظم يحمي حرّية التعبير.

د. جواد متّقي: تمّ الحديث عن مسألة خطاب الكراهية والمحتوى الضارّ واللوائح التنظيمية. ولكن ما الذي فعلته، أو ما الذي يمكن أن تفعله اليونسكو فيما يتعلّق بتنظيم المحتوى على الإنترنت؟

أ. جورج عوّاد: تعمل اليونسكو على الجانب المتعلّق بالتعليم، الرسمي وغير الرســـمي، من المقرّر انعقاد مؤتمر حول المبادئ التوجيهية بعيدا عن كلّ هـــــذه العراقيل أو القـــيود، بدلا من تنظيم المحتوى.

د. جواد متّقي: إذن يمكنكم الخـروج بمبادئ توجيهية ودراســـات وبحوث من شـــأنها أن تساعد هيئات البثّ الإذاعي والتلفزيوني والهيئات التنظيمية على النظر في ذلك.

أ. جورج عوّاد: بالطبع في مجال التعليم غير الرسمي، تمّ إنجاز الكثير مع الشباب فيما يتعلّق بالمحتوى، سواء من حيث الإنتاج أو من حيث استيعاب الرسائل نفسها.

ملخّص

لم يُخف الأستاذ **جورج عوّاد** أنّ تجربة اليونسكو في مجال الحوكمة العالمية الرقميّة تواجه عدّة تحدّيات، لا سيما محاربة التعبير عبر الإنترنت، وبالتالي تبنّت اليونسكو نهجا شاملا يعمل على الحثّ على الشفافية والمساءلة لجميع المنصّات الرقميّة، في كلّ ما يتعلّق بالتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية. كما تعمل على تزويد الناس بمهارات التعلّم ومحو الأمّية، وتمكينهم من المحتوى الرقمي التثقيفي وصمودهم أمام الزحف الرقمي الخطير. وذلك من منطلق حقوق الإنسان وتعليم الأفراد كيفيّةَ الولوج إلى الفضاء الرقمي، والتعامل مع المحتويات بطريقة آمنة ومسؤولة. وعملت اليونسكو في إطار محور الأمّية الإعلامية على تلقين الأفراد مهارات التفكير الناقد والإبداعي إزاء المحتوى الإعلامي الرقمي، مؤكدة أهمّية مصداقية مصادر المعلومات. ومنذ يناير 2021، قامت اليونسكو بإنشاء مبادرة دول الاتحاد الإفريقي للتحوّل الرقمي للتعليم والتدريب التقني والمهني وأنظمة تطوير المهارات في إفريقيا " الذي يهدف إلى إنشاء نظام بيئي يُفضي إلى تحوّل رقمي حقيقي في التعليم والتدريب التقني والمهني وأنظمة تنمية المهارات في هذه القارّة، بما يتماشى مع أجندة 2030 للتعليم.

أمّا بالنسبة إلى التصدّي للمحتوى الرقمي الضارّ، فتعمل اليونسكو على رفع الوعي لدى الشباب، من خلال بعث التربية الإعلامية الرقميّة في التعليم النظامي وغير النظامي للمراهقين والشباب، وذلك لإدراك مؤشّرات التضليل الإعلامي والتزييف الإعلامي في إطار التنمية المستدامة. وحاليا تُجري اليونسكو مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعدّدين للمشاركة في إحداث إرشادات لتنظيم المنصّات الرقميّة، بغية دعم الدول والشركات أثناء التعامل مع المحتوى، الذي من المحتمل أن يُضرّ بحقوق الإنسان والديمقراطية، وهذا تحت شعار: الإنترنت من أجل الثقة: تنظيم المنصّات الرقميّة للمعلومات والصالح العام.

شركات التكنولوجيا الرقميّة العالمية

أ. أندريا ستازي Mr. Andrea Stazi: (المسؤول عن السياسات العامة بجنوب أوروبا والتواصل الأكاديمي غوغل – إيطاليا)

لقد فكرت في المسائل المهمّة للغاية التي يطرحها هذا المؤتمر، وركّزت اهتمامي بشكل خاص على الهيمنة الرقميّة بمعناها الإيجابي – وحسب اعتقادي يجب فهمها على أنها إيجابية– وعلى العوامل الرئيسية المحتملة لتعزيز التنمية الرقميّة والهيمنة الرقميّة في مجتمعاتنا واقتصاداتنا كأداة لنموّ المجتمع والاقتصاد نفسه.

سأشارككم بعض الأفكار حول هذا السؤال الرئيسي. أولاً، هل تتعلّق الهيمنة الرقميّة بالبيانات التي يتمّ ذكرها غالبا في النقاش العام؟ لا أعتقد ذلك. ما هي حقّا البيانات؟ إنها ليست شيئًا واحدًا، بل هي مجموعة لا حصر لها من المعلومات المختلفة، كلّ واحدة منها تتعلّق خصّيصا بتطبيقات معيّنة غير قابلة للتبديل. إنّ مجرد جمع كميّات ضخمة من البيانات مثلا لا يؤدّي إلى فهم العالم بشكل أفضل.

في الواقع، تحتاج الشركات أيضًا إلى امتلاك بنى تحتية وتكنولوجيات وتقنيات تحليلية محدّدة، وبالخصوص مهارات لاستنتاج المعلومات من البيانات. إذن وخلافا لآبار النفط فإنّ البيانات الضخمة Big Data لا تتكوّن من كمّية ضخمة من نفس المنتَج، لأنّ البيانات الرقميّة تختلف عن بعضها البعض. وقد تكون بعض خصائص البيانات الضخمة التي يُفترض أن تكون حاسمة لإنتاج بعض الخدمات عديمة الفائدة فيما يتعلّق باستحداث وتقديم خدمات أخرى.

لنأخذ على سبيل المثال البيانات الآنيّة، فهي بالتأكيد إرهاصات أولى لخدمات الإرسال ولكنّها تكاد تكون عديمة الفائدة؛ على سبيل المثال، بالنسبة إلى شركات التأمين التي تحتاج إلى بيانات تاريخية، فإنّ المعلومات التي تستنتجها الشركة من بياناتها الضخمة غالبًا لا تتطابق مع المعلومات التي تستخرجها شركة أخرى من نفس البيانات الضخمة. بينما على العكس من ذلك، يمكن استنتاج نفس المعلومة من بيانات مختلفة.

وفي كلتا الحالتين، تعتمد النتيجة النهائية على مجموعات مختلفة من البيانات والتقنيات والمهارات التحليلية المستخدمة لاستخراج المعلومات والقيمة منها. ولهذا السبب، على الرغم من وجود سوق للنفط، فإنّ الحديث عن سوق البيانات الضخمة لن يكون متّسقا مع وظائف الاقتصاد الرقمي.

بل إنّ هناك أسواقا تنتِج فيها المنتديات البيانات الرقميّة وفي بعض الحالات – باستثناء غوغل – تتاجر بها. وقد تتنافس المنتديات في هذه الأسواق المتعدّدة لجمع قدر أكبر من هذه البيانات الرقميّة المختلفة. ومع ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التدفّق الحرّ للبيانات عبر الحدود الدولية هو المفتاح للأداء الكامل والفعّال للخدمات الرقميّة، مثل الخدمات المستندة إلى السحابة والخدمات المالية أو التأمينية.

هناك عدد قليل من البلدان التي فرضت قيودًا على توطين البيانات – كما هو الحال في الصين أو روسيا – أثبتت أيضا أنّ موقع البيانات لا يستفيد من نتائج الخصوصيّة الاقتصادية. ومن هذا المنظور، فإنّ العمل الذي تضطلع به حاليا مفوضيّة الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة مهمّ جدًا.-

لذا، تعمل مفوّضية الاتحاد الأوروبي والحكومة الأمريكية على إنهاء حالة عدم اليقين القانوني المحيطة بنقل البيانات عبر الأطلسي، من خلال الإطار الجديد لخصوصية البيانات عبر الأطلسي الذي سيكون أساسيا لتوفير الحماية المشتركة، ليس فقط على المستوى عبر الأطلسي، ولكن أيضا على المستوى العالمي. تعدّ الاتفاقية الجديدة للبيانات عبر الأطلسي في الواقع أمرًا بالغ الأهمّية لمواصلة تطوير الاقتصاد الرقمي ونموّ الشركات الرقميّة التي تمثّل اليوم الاقتصاد بأكمله.

إذا لم تكن الهيمنة الرقميّة تتعلّق بالبيانات، فبماذا هي متعلّقة؟ هل يتعلّق الأمر بالقواعد؟ لا أعتقد ذلك أيضًا، حتى ولو كانت القواعد مهمّة جدًا بالتأكيد – وأنا أدرك ذلك – كالإطار الذي قدّمه ممثّل اليونسكو، لأنه من الأهمّية بمكان أن توفّر المؤسسات، بالتعاون مع الخبراء والشركات

الخاصة، إطار CREA للمبادئ والقواعد. وعلى سبيل الاستعارة، كما يقول المثل الشهير "في كلّ صباح في أفريقيا يستيقظ الغزال وهو يعلم أنه يجب أن يعدو أسرع من الأسد وإلاّ فإنه سيُقتل".

كلّ صباح يستيقظ في أوروبا مراقب، أومحامٍ أكاديمي، أو صاحب شركة صاعدة، ونعلم أنه سيتعيّن علينا تحليل مدى امتثال جهة فاعلةٍ ما للقواعد الجديدة في الاقتصاد الرقمي. إنها مهمّة صعبة، وعلينا أن نفعل ذلك دون أن ننسى القواعد الأخرى التي صدرت خلال السنوات السابقة والأخيرة، ومحاولة تنفيذها ومتابعتها بطريقة متوافقة وغير متداخلة مع بعضها البعض.

بالنسبة إلى الأمثلة الأخيرة المتعلّقة بالترابط القائم بين الأوامر التوجيهية بشأن خدمات الوسائل السمعية والبصرية، والأوامر التوجيهية الأوروبية لحقوق الطبع والنشر، واللوائح المتعلّقة ببعض منصّات الأعمال، وقانون الخدمات الرقميّة، وقانون الأسواق الرقميّة، وأخيرًا وليس آخرا قانون حرّية الإعلام الأوروبي، فإنه يبدو لي أنه من الصعب جعل هذا النهج فعّالاً من الناحية العملية، وسيكون من الصعب للغاية تكراره في أماكن أخرى أيضاً.

وختاما، ما الذي يمكن أن تعنيه الهيمنة الرقميّة؟ أعتقد أنّ الهيمنة الرقميّة، والتكنولوجيا من أجل الخير والنمو، ومن أجل مستقبل مجتمعاتنا واقتصادنا لا تتعلّق بالبيانات، ولا بالقواعد، ولكنّها بالتأكيد تتعلّق بالابتكار.

في عام 2018، نشرت مجلّة نيتشر Nature في عددها الخاص بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية المائة والخمسين لتأسيسها خبرا مفاده أنّ فريق الباحثين في غوغل Google حقّق إنجازًا كبيرًا في الحوسبة الكمّية Quantum Computing يُعرف باسم " الهيمنة الكمّية"

– الهيمنة بمعناها الإيجابي – وهي في هذه الحالة مصطلح تقني يعني أننا استخدمنا حاسوبا كمّيا لحلّ مشكلةٍ ما في مائتي ثانية فقط قد يستغرق حلّها بحاسوب تقليدي آلاف السنين. بالنسبة إلينا معشر العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا نقول مرحبا بالعالم، إنها اللحظة التاريخية التي كنا ننتظرها - وهي أهمّ إنجاز حتى الآن في السعي إلى جعل الحوسبة الكمّية حقيقة واقعة.

ولكن أمامنا طريق طويل لنقطعه بين تجارب اليوم وتطبيقات الغد؛ وقد يستغرق الأمر سنوات عديدة، قبل أن نتمكّن من تنفيذ مجموعة أوسع من تطبيقات العالم الحقيقي. ففي رحلة غوغل Google التي استغرقت ثلاث عشرة سنة للوصول إلى هنا، راهنّا بصفة مبكّرة لأننا كنّا نعتقد، وما زلنا نعتقد ـ أنّ الحوسبة الكمّية قادرة على تسريع الحلول لبعض المشاكل الأكثر إلحاحاً في العالم، كالتغيّرات المناخية والأوبئة. وبالنظر إلى أنّ الطبيعة تخضع لقانون ميكانيكا الكمّ، فإنّ الحوسبة الكمّية تمنحنا أفضل فرصة ممكنة لفهم ومحاكاة العالم الطبيعي على المستوى الجزيئي.

إذن، مع هذا الإنجاز، نحن الآن على بُعد خطوة واحدة من تطبيق الحوسبة الكمّية لحلّ القضايا الرئيسية لمجتمعاتنا واقتصادنا.

وكما كان الشأن مع التكنولوجيا المتطوّرة، فإنّ الحوسبة الكمّية تثير مخاوف وأسئلة خاصة بها. ومن خلال إمعان الفكر في هذه القضايا، فإننا نتّبع مجموعة من المبادئ تتعلّق بالذكاء الاصطناعي قمنا بتطويرها للمساعدة في توجيه الابتكار المسؤول للتكنولوجيا المتطوّرة. لذا فإنّ الهرع نحو التكنولوجيا يجب أن يكون مصحوبًا بالاهتمام الدقيق بأفضل المبادئ التي توجّه ذلك.

ملخّص

أفاد الأستاذ **أندريا ستازي** بأنّ البيانات هي عملية جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها لفهم العالم، كما يستدعي الأمر اكتساب التقنيات التكنولوجية والمهارات للحصول على المعلومات وتحليلها، من خلال البيانات الرقميّة. فهذه تختلف من جهة إلى أخرى ولا تتطابق من شركة إلى أخرى، حسب طريقة تحليلها وقراءتها ونوع المعلومات المستخرَجة منها. ذلك أنّ منتج المعلومات يختلف من ناحية البيانات المعتمدة والتحاليل التكنولوجية، من أجل استخراج هذه المعلومات، لهذا فرغم وجود سوق كاملة تشتغل على البيانات والتحوّلات الرقميّة، حيث تقوم الشركات الكبرى بتجهيز تلك البيانات الرقميّة، فهذه الكثرة لهذه المعلومات التي تنتجها مختلف الأسواق والشركات مهمّة جدّا، والحدود الدولية مهمّة جدّا أيضا في هذا السياق، مع استعمال الخدمات السحابية، فتوظيف هذه البيانات خارج عن السيطرة التي لا تتحكّم فيها الحكومة الأمريكية، وبالتالي تأمين هذه البيانات مهمّ جدّا، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الاتفاقية الأوروبية المتعلّقة بحماية الاقتصاد الرقمي في القارّة، لذلك فإنّ الإطار الذي قدّمته منظمة اليونسكو على غاية من الأهمّية في مجال التعامل مع الخبراء والشركات الخاصة التي توفّر هذا الاطار من القواعد والقوانين، فيجب العمل بسرعة وتحليل الواقع يوما بيوم، وفق التحوّلات السريعة، جرّاء صعوبة السوق للانتباه دائما إلى ما يحدث، لذا وجب تحديث هذه القوانين. فالتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومختلف الدول مهمّ، أمام الأسواق التي تجرى فيها منافسة شرسة بين مختلف الشركات، في علاقتها مع البيانات واستخدامها. ودعا المتحدّث إلى **وجوب وضع قوانين تنظّم وتحمي البيانات، بما فيها الخاصة.**

النقاش

د. جواد متّقي:

أتحدّث عن الثقافة، عن إنتاج الثقافة المحلّية. وعن الوصول إلى الجمهور المحلّي. عندما نريد الوصول إلى الجمهور المحلّي، علينا التحدّث بلغتهم؛ علينا أن ننسجم مع كلّ اهتماماتهم ومحتوياتهم التي تصبّ في مصلحة المجتمع المحلّي؛ وعلينا أن نعالج القضايا المتعلّقة فعليا بالمجتمع، وخاصة من أجل جذب الجمهور المحلّي وتصدير الأفكار. ولكن على أية حال، يتيح الإنترنت للجميع التحدّث إلى المجموعة.

أودّ الآن الذهاب إلى إفريقيا وبالتحديد إلى غرغوار نجاكا Grégoire Ndjaka وهو المدير العام للاتحاد الإفريقي للبثّ الإذاعي والتلفزيوني AUB. فماذا عن المقاربة الإفريقية ؟

أ. غرغوار نجاكا Mr. Njaka Gregore:

أودّ القول بأنّ الوضع في إفريقيا مختلف تماما، لأننا نشعر بأنّ إفريقيا هي عبارة عن منطقة عازلة، حيث يمكن للجميع أن يفعلوا ما يريدون. في غياب لوائح تنظيمية يتعرّض الناس في إفريقيا للتلاعب والأخبار المزيّفة، ويمكنهم التأثير في اللوائح. في البداية ينبغي أن نفرّق بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وبقية البلدان. ففي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء حتى وإنْ وجدت لوائح تنظيمية، فإنه بإمكان الناس أن يتجاهلوها بسهولة، ولا أحد يتساءل عن سبب ذلك. فيما يخصّ الإنتاج، نجد أنّ هيئات البثّ التلفزيوني كانت تنتج وأنّ اليوم لديها مشاكل عديدة وأنها تبثّ كلّ ما يصدر من القارّة. وهذا كان له تأثير في الحياة الثقافية للناس في منطقتنا. وإذا كان العديد من الشركات العملاقة أقوى من بعض البلدان النامية، فإنه يمكنكم أن تتخيّلوا كيف هي الحالة في إفريقيا. اليوم على مستوى اتحادنا، نحاول تدريب الأعضاء على الإنتاج المشترك. لدينا موارد محدودة، إذن علينا أن نضع هذه الموارد وننتج شيئا. شعارنا في ذلك "نحن الأفارقة علينا أن نروي قصّتنا". لا ينبغي أن نقف مكتوفي الأيدي معوّلين على آخرين. يجب أن نستخدم مواردنا المحدودة لكي نروي قصّتنا. وجدنا أنّ هناك كثيرا من الناس قد أعجبتهم الفكرة. نحن نحاول أن نعتمد على ما ننتجه. علينا كشف الحقيقة في إفريقيا لأنّ الناس في إفريقيا يكدحون ويعملون كلّ يوم، وهذا ما يجب أن يعرفه الآخرون.

د. جواد متّقي:

بلدكم ليس البلد الوحيد الذي يعمل بدون لوائح تنظيمية، فالعديد من البلدان على الأقل في منطقتنا ليس لديها لوائح. ولكن علينا أن نروي قصّتنا، كما أنّ إفريقيا عليها أن تروي قصتها.

أ. يسر الحزقي – إعلامية (تونس):

معركة المنصّات تهزّ العالم. وقد أشرتم في حديثكم إلى المحتوى الأصلي والخبر ذي التوجّه الثقافي. هل هو نوع من البحث عن الهويّة أم تصدير للثقافة إلى جميع أنحاء العالم؟

د. رياض كمال نجم:

سؤالي موجّه إلى السيد مادزوني أعتقد أنّ اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) إنجاز كبير بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. كما أقدّر ردود الفعل السريعة من جانب بعض البلدان الأوروبية، واليوم لديكم دعاوى قضائية تمّ حسمها، ومراسيم تمّ إصدارها في انتظار التنفيذ. سؤالي هو التالي: ماهي عناصر السلطة في أوروبا لإنفاذ هذه المراسيم؟ علما بأنّ خصمكم هي الولايات المتحدة الأمريكية؟ أودّ في هذا الإطار أن أذكّركم بالتوتر الذي حصل بين الرئيس ترامب وهواوي Huawei قبل ثلاث سنوات حول تقنية الجيل الخامس 5G.

Dr. Giacomo Mazzone

فيما يتعلّق بالمنصّات، حدث تطوّر في السياسة الأوروبية بشأن هذه المسألة. على سبيل المثال تمّ الاتفاق مع المنصّات حول المدوّنة الأولى للتنظيم الذاتي، وهي مدوّنة قواعد الممارسات المتعلّقة بالمعلومات المضلّلة التي تتضمّن عددا من الالتزامات تتعهّد المنصّات باحترامها. وبعد أربع سنوات، لم يكن الاتحاد الأوروبي راضيا، ولم تكن الهيئات أو السلطات التنظيمية في جميع أرجاء أوروبا راضية عن تنفيذ هذا التنظيم الذاتي. لهذا السبب، أعِدّت نسخة ثانية من المدوّنة، حيث تمّ تعزيز النقطة الأضعف التي تمّ تحديدها خلال السنوات الأولى للتطبيق، ولكن في الأثناء أقرّ البرلمان الأوروبي اللائحة الأمريكية التي تنصّ على أنه في عدم الوفاء بالتزامات التنظيم الذاتي، فإنّ بإمكان السلطات

النظامية التدخّل عبر تدابير متدرّجة: الإنذار، ثمّ الغرامة، وأخيرا تعليق أنشطة المنصّة في جميع دول الاتحاد الأوروبي. إنّ المشكلة الحقيقية الآن هي وجود انقسام حادّ بين الولايات المتحدة وأوروبا. فالولايات المتحدة وأوروبا كلتاهما تتقاسمان عددا من المبادئ والقيم، وتتبنّيان المنوال الرأسمالي لتنظيم الاقتصاد في العالم، ولكن هناك اختلافات جوهرية في بعض النقاط التي تتعلّق بحقوق الإنسان، مثل الخصوصيّة وحرّية التعبير. فما يعدّ حرّية التعبير في الولايات المتحدة يُعتبر جريمة في أوروبا. على سبيل المثال، يُعدّ تقديم الاعتذار بشأن المحرقة النازية جريمة في أوروبا، بينما يعتبر شكلا من أشكال حرّية التعبير في الولايات المتحدة. أعتقد إذن أنه ما لم تتمّ معالجة هذا الاختلاف بين النظامين فسوف تكون لدينا مشكلة في التوصّل إلى موقف موحّد. المشكلة هي أنه حتى لو اتفقنا رسميا على القيم، فإنّ هناك زوايا مختلفة ننظر منها إلى هذه المسألة في كلّ جزء من العالم. إذن سوف يكون من الصعب التوصّل إلى قاسم مشترك على أساس القيم، وقد يكون الوصول إلى بعض الاستنتاجات العملية فيما يتعلّق بالمسائل والحلول التقنية أسهل بكثير.

د. جواد متّقي:

أودّ أن تعطينا فكرة عن دور التعاون بين أصحاب المصلحة المتعدّدين. ما تعريفكم للتعاون فيما يتعلّق بمنظمتكم؟

أ. أندريا ستازي Mr. Andrea Stazi:

من المهمّ أن ننظر إلى التطوّرات الكبيرة التي تحقّقت في هذا الميدان. ذكرت سابقا على سبيل المثال الحوسبة الكمّية. اليوم حدثت بعض التطوّرات. هناك مثلا نظام الذكاء الاصطناعي Chat GPT الذي استحدثته شركة Open AI. ومؤخّرا أعلنت الحكومة الأمريكية عن تحقيق إنجاز علمي كبير مثّل علامة فارقة في مجال الطاقة الاندماجية وبعث بارقة أمل في اكتشاف أشكال أخرى للقوّة والطاقة. ما أعنيه هو أنّ هناك العديد من الابتكارات العظيمة حاليا، ولكن الابتكارات وتشكيل أفضل اللوائح التنظيمية تتوقّف على مساهمة مختلف الجهات المعنيّة. أعتقد أنّ ما قيل بخصوص مدوّنة قواعد السلوك الخاصة بالمعلومات هو من الأهمّية بمكان في هذا الصدد، لأنه تمّ إدخال تحسينات عليها من خلال حوار مثمر للغاية بين المفوّضية الأوروبية وأفضل الخبراء في المجال والشركات الخاصة بغاية التوقيع على المدوّنة. نحن نعمل الآن مع المفوّضية الأوروبية والنتائج تتحسّن عاما بعد عام. إذن أعتقد أنّ هذا النموذج لمثل هذه المسائل المعقّدة باعتبارها مسائل عالمية وباعتبار الشركات شركات

متعدّدة الجنسيات هو نموذج مهمّ للغاية، والآن أصبح أكثر أهمّية وتبيّن بوضوح أكبر أنّ عدد شركات التكنولوجيا العالمية – وليس فحسب الشركات الرقميّة الأمريكية – في ارتفاع كبير. وأحسن مثال على ذلك هو آسيا، حيث الحاجة إلى تنظيم معالجة مختلف المسائل مثل الأخبار المزيّفة والتضليل الإعلامي وغيرها، وهي كثيرة لدرجة أنها تتطلّب مقاربة أكثر عملية في التعاون بين الجهات المعنيّة الخاصة والعامة.

لدينا سياسات واسعة النطاق تتعلّق بالمعتقد الديني ونوع الجنس وغيرهما. فيما يتّصل بالمعتقد، حظرت غوغل شركة Pfizer من استعمال منتَجاتها – منتَجات مراكز البيانات الخاصة بها في آيوا (Iowa) – لاختيار الأهداف والإجابات ذات الطابع الشخصي، وجمع أو استعمال بيانات الجمهور على أساس المعتقدات الدينية أو معتقدات أخرى للشركات المتعدّدة الجنسيات. هدفنا في ذلك حماية الأشخاص من الاستهداف القائم على أساس المعتقدات. إذن نحن ملتزمون بشدّة بتجنّب أيّ نوع من التمييز على أساس الدين. أمّا فيما يتعلّق بنوع الجنس فلدينا الكثير من السياسات والبرامج والحملات باستثمارات مهمّة. ونحن ملتزمون بصفة شخصية بمشروع محدّد يتعلّق بالتنوّع والإدماج. فالتنوّع والإدماج أمر مهمّ جدّا. فهو خبزنا اليومي، لا على مستوى الشركة فحسب بل على المستوى الشخصي كذلك.

عندما نتكلّم على اللوائح التنظيمية بالنسبة إلى وسائل الإعلام، هذا يعني دليل عملي. كيف يمكننا تنظيم المحتوى الرقمي من دون انتهاك حرّية التعبير؟

أ. جورج عوّاد:

من وجهة نظر اليونسكو، نحن نحترم حرّية التعبير ونأخذ في الاعتبار جميع المعتقدات والثقافات والأديان والألوان. وهذا منصوص عليه في الدستور. فيما يتعلّق بتنظيم المنصّات الرقميّة، يحاول اليونسكو معالجة المسألة مع مختلف شركائه، لأنه من المهمّ للغاية الحفاظ على حرّية التعبير، وفي نفس الوقت تجنّب المحتوى الضار أو المحتوى عبر الإنترنت. لهذا السبب تمّ اقتراح إعداد دليل بحلول شهر فبراير 2024.

- ما هي العلاقة بين الخوارزميات وتنظيم وسائل الإعلام وتجريد المحتوى من طابعه الشخصي؟

Dr. Giacomo Mazzone

تعلمون أنّ 50% من المحتوى الذي تنشره بعض الصحف لم يعد ينتجه الصحافيون، بل يتمّ إنتاجه عن طريق الخوارزميات. لذا نحن في مجال الإعلام نجد أنفسنا في منحدر زلق، حيث ينبغي أن نكون متأكدين. على سبيل المثال، من الضروري أن ندع الجمهور يعرف أنه يقرأ شيئا مكتوبا بواسطة الكمبيوتر دون تدخّل بشري. مَن يملك حقوق التأليف والنشر للآلة؟ منتج البرمجيات؟ الناشر؟ إلخ... إذن هناك العديد من المسائل. ولا ينبغي أن ننسى مثلا نظام التوصية. ما يتلقّاه المستخدم على حسابه على الفايسبوك يعتمد على المعلومات التي يعطيها إلى الخوارزمية. على سبيل المثال، إذا نسأل الخوارزميات عن نتائج نادي سلتيك غلاسكو، فسوف تغمرنا بجميع النتائج التي حقّقها نادي كرة القدم الذي اخترناه. إذن هذا أمر ينبغي لنا النظر فيه وتنظيمه لأنه يغيّر العلاقة بين وسائل الإعلام والمستخدم وتخصيص البرنامج، لأنّ الخطر في ذلك هو أنّ المستخدم يعيش في فقّاعة. فهذا ليس له علاقة بواقعه اليومي.

فيما يتعلّق بالسؤال الذي طرحه د. خليل الطيّار أقول إنّ التطبيق أمر في غاية الأهمّية والاتحاد الأوروبي لا يريد وضع الخطوات الواحدة تلو الأخرى، فهو يريد القيام بذلك بشكل صحيح. لذا فتغريم فايسبوك 700 مليون يورو قبل بضعة أسابيع جاء بعد سلسلة من التحذيرات والمناقشات مع الشركة حول سبب قيامها بذلك، أي انتهاكها لائحة حماية البيانات العامة. لقد تمّ تحذيرها بعدم القيام بذلك وتمّ إثبات قيامها بذلك. في النهاية جاءت الغرامة كآخر إجراء في العملية. في الحقيقة، العملية طويلة لأنّ الشركة تستطيع الذهاب للاستئناف. كلّ شيء تمّ وفق القواعد الأوروبية. ولكن المهمّ هو أنه إذا كان من الواضح في نهاية هذه العملية أنّ الغرامات مرصودة ويجب دفعها، فإنّ خطر تعليق النشاط هو الأداة الأكبر. أريد فقط أن أذكّركم بالتغريدات التي تمّ تبادلها بين إيلون ماسك (Elon Musk) والمفوّضية الأوروبية. لقد كتب (ماسك) على حسابه أنه من الآن فصاعدا أصبح " الطائر حرّا "، خارج القفص. وكتب مفوّض الاتحاد الأوروبي من جهته "نعم ولكن في أوروبا نحن نغرّد وفقا للقواعد التي وضعناها معا". الآن سوف نرى في غضون أشهر قليلة ما إذا أصبحت التغريدة في أوروبا مختلفة عن التغريدة في بقية أنحاء العالم.

النقطة الأخيرة تتعلق بالجزء الثاني من السؤال: ما هو العامل الأساسي في الولاية القضائية المختصّة؟ هذه هي المعضلة الرئيسية التي تؤرّقنا في أوروبا. وأوروبا تعطي إجابة واضحة بشأن هذا الأمر: البيانات المتعلّقة بالمواطنين الأوروبيين ينبغي أن تظلّ في أوروبا. كان ذلك قرار المحكمة

الأوروبية. من الضروري أن تتمّ معالجة هذا الأمر وفقا للقرار الأوروبي المرتبط بحماية البيانات. وإذا قمتم أنتـــم بنفس الشيء للمنطقة العربية فســـوف يتعيّن تطبيق هذا على المنطقة. الأمــر بهذه البساطة.

د. جواد متّقي:

أودّ من كلّ مشارك أن يلخّص في جملة أو جملتين أهمّ النقاط التي يرغب في التأكيد عليها.

Mr. Andrea Stazi

إنّ الرحلة من أجل الابتكار ومن أجل عالم أفضل، ومن أجل الخير، ومن أجل التكنولوجيا باعتبارها وسيلة للخير والنمو هي ماراتون وليس عَدْوا، وتتوقّف على مدى مساهمتنا جميعا. يتوجّب علينا العمل على الابتكار وتركيز جهودنا على تشجيع الابتكار وتوفير إطار المبادئ والوسائل لتعزيز حماية الحقوق الأساسية.

أ. جورج عوّاد:

سأبدأ التلخيص بكلمة واحدة: التعليم. أعتقد أنه بالإضافة إلى جميع اللوائح التنظيمية والعمل الذي أُنجِز والجاري إنجازه في هذا الاتجاه، من المهمّ العودة إلى القواعد الشعبية، إلى المجتمع المحلّي وإلى الشباب، والعمل على التعليم وإرساء ثقافة التفكير النقدي.

Dr. Giacomo Mazzone

أودّ الرجوع إلى عنوان مداخلتي: الغرب الأقصى. لقد بدأت حمّى التهافت على الذهب بهذا. لقد أصبح بعض الناس أثرياء، ولكن لم يكن هناك استقرار في تلك المنطقة، تلك المنطقة التي أصبحت اليوم الساحل الغربي للولايات المتحدة. بمجرّد وصول خطّ القطار هناك، وصل القضاة وجاء ضابط الشرطة. بعد ذلك وصلت الحضارة. أعتقد أننا في هذه المرحلة. علينا أن نبني خطّ القطار. علينا أن نقوم بتعيين ضابط الشرطة والقضاة. وسيكون هذا مفيدا للمنصّات أيضا حتى تستطيع أن تتطوّر في اتجاهات مختلفة عمّا فعلته حتى اليوم.

المحور الرابع

خطّة العمل والاستراتيجية المقترح اتّباعها عربيا ـ في مجال المحتوى

مسيّر أعمال المؤتمر :

خصّص المؤتمر الثاني للإعلام العربي يومه الأول لتناول جملة من المحاور المهمّة ذات الصلة بموضوع الهيمنة الرقميّة العالمية، ومن تلك المحاور: التحدّيات المطروحة في الوطن العربي في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية، وحماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني. كما تمّ استعراض الجهود المبذولة من قبل عدد من البلدان العربية في سبيل مجابهة تلك السّطوة والتخفيف من تداعياتها على مجتمعاتها.

وفي إطار الانفتاح على المحيط الخارجي، أمكننا التعرّف على تجارب عالمية من أوروبا وآسيا، وعلى ما تضطلع به منظمة اليونسكو في هذا الشأن. إضافة إلى وجهات نظر شركات التكنولوجيا العالمية في المجال الرقمي.

ويواصل المؤتمر تناول بقية المحاور المدرجة في برنامجه العام، وسيبحث أوّلا في:

خطّة العمل والاستراتيجية المقترح اتباعها عربيا في مجال المحتوى.

ونتشرّف بأن يدير الحوار الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، رئيس اتحاد إذاعات الدول العربية والرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية، وهو من الشخصيات الإعلامية المعروفة في العالم العربي بإسهاماتها القيّمة في مجال العمل التلفزيوني على وجه الخصوص:

نقدّر أنّ هذه الجلسة مهمّة، لأنها تتطرّق إلى موضوعنا من زاوية المحتوى، ذلك أننا استعرضنا مشاكل وتحدّيات وعقبات يواجهها الإعلام العربي، أو كيفيّة مواجهة الهيمنة الرقميّة العالمية، وهذا جانب من القضية التي طرحناها. وبالطّبع، عندما ندخل في مسألةٍ ما، يتعيّن أوّلا أن نعرف المشكلة التي تحفّ بها ونتبيّن عوارضها وأسبابها، ومن ثمّة ننتقل إلى مرحلة ثانية هي مرحلة الحلول.

اعترفنا أنّ هناك فجوة رقميّة في العالم العربي، واعترفنا أنّ هناك تراخيا في المؤسسات الإعلامية العربية. طبعا توجد اجتهادات فردية مبنيّة على مؤسسات فردية، لكن لا يوجد عمل جماعي منظّم. فالكفّة لا تميل لصالح المؤسسات الإعلامية العربية، ومع زيادة الوقت، هناك فجوة تتّضح بزيادة المحتوى الرقمي العالمي باللغات الأجنبية، وأساسا اللغة الإنجليزية، بينما اللغة العربية لا تزال متأخّرة.

ثمّة بيانات وإحصائيات تأتي من وقت إلى آخر في مجال النسب، وهي توضّح أنّ الاستخدام العربي يمثّل حوالي 5 % من المستخدمين، لكنّ نسبة المشاركة العربية في محتوى المواقع نسبة

متدنّية جدّا، إذ لا تتعدى 1 %. من حيث العدد، صحيح، توجد زيادة في عدد الجمهور العربي المستخدم، ولكنه ازدياد استهلاكي وليس إنتاجيا، وبالتالي أصبحت الفجوة واضحة يوما بعد يوم.

ربّما من بين أسباب هذا الوضع، أنه لا توجد تشريعات منظّمة للعمل الرقمي. في المنطقة العربية، نحن نعاني كذلك من مشكلة حقوق الملكية الفكرية، فالأمور في هذا المجال لا تزال غير ناضجة بشكل جيّد، وإنْ وجدت، فإنها لا تطبّق كما يجب أن تطبّق، وبالتالي، نجد أنّ المسألة تعتمد على الاجتهاد وليس على الخطط المدروسة.

المحتوى العربي المتوفّر، كثير منه مستنسخ وكثير منه منقول، وبالتالي حينما يكون المحتوى غير موثوق، فإنّ كثيرا من الباحثين عن المعلومة يتّجهون إلى مصادر موثوقة، وهي في الغالب تكون باللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية.

أيضا، ضعف الإنتاج الرقمي العربي، مردّه إلى ضعف الكوادر البشرية المتخصّصة في coding/ الترميز وفي الرقمنة.

هذه ثغرات، ومن الجزئيات التي سننظر فيها، كيفية تطوير الإنتاج الرقمي العربي حتى تكون هناك نوعيّة جيّدة وتكون هناك فرصة للباحثين والمطّلعين ليثقوا في الموارد والمراجع العربية فيعتمدوها، بدلا من أن يعتمدوا المصادر الأجنبية.

لن أستفيض في الموضوع، وأرحّب بزملائي وزميلاتي الـــذين هم من خيرة الكفاءات العربية في هذا المجال. سنبدأ المحور الأول عن **تطوير الإنتاج الرقمي العربي.**

الدكتورة أماني رضا عبد المقصود، أستاذة الإعلام والاتصـــــــال بكلّية الإعلام ـ جامعة القاهرة:

سأتناول الموضوع من خلال المحاور الثلاثة التالية:

أوّلا: توصيف إشكاليات الإنتاج الرقمي العربي

ثانيا: عرض مقرحات لتطوير المحتوى الرقمي العربي في المجالين المسموع والمرئي

ثالثا: اقتراح توصيات لتطوير الإنتاج الرقمي العربي بشكل عام.

المحور الأول، سأتطرّق إليه من مدخلين رئيسيين، وهما **منصّات المشاهدة حسب الطلب** VOD **والمدوّنات الصوتية أو البودكاست Podcast**.

أولاً: **منصّات المشاهدة العربية حسب الطلب** تعاني من عدد من الإشكاليات، منها تقليد المحتوى الغربي، عبر القيام باستنساخ بعض المحتويات الدرامية الأجنبية وعرض ذلك على منصّات عربية، بما لا يتناسب مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا. هناك أيضا عرض للمحتوى الأجنبي المستورد بنسب أكبر من عرض المحتوى العربي.

وإذا أردنا الحديث عن تقليد المحتوى الغربي أو الأعمال المستنسخة، فإننا نلاحظ أنّ عددا من الإنتاجات المعروضة على منصّات عربية هي عبارة عن استنساخ حرفي لما يقدّم من أعمال أجنبية، وهي تتضمّن بعض الأفكار والعادات الدخيلة أو الغريبة على مجتمعنا العربي، وحسب وجهة نظري، أنا أعتبر هذه واحدة من الإشكاليات.

ولعلّ ما يزيد الأمر خطـــورة، ما أوضحته إحدى الدراسات عام 2021 من أنّ مشـــاهدي هذه المنصّات الرقميّة يتعرّضون بالشكل الأكبر للمحتوى الأصلي الذي أنتجته تلك المنصّات، بمعنى أنهم مشـــتركون فيها، فهم يتجنّبون الاشتراك في منصّات عربـــية من قبيل شـــاهد أو Watch It ولا يريدون مشاهدة محتويات تعرض بشـــــكل catch up، أي نفس الأشياء التي تعرض على التلفزيون لكي يقوموا بمشاهدتها بشكل لاحق، و إنما يفضّلون النفاذ إلى المحتويات الأصلية مباشرة أثناء عرضها على منصّات أخرى. المشكلة في هذا، كما أسلفت، هي مشاهدة محتويات قد لا تتناسب مع عاداتي وتقاليدي العربية.

نوع الإنتاج الدرامي	التكرار	النسبة المائوية
الأعمال الدرامية المنتجة خصّيصاً للمنصّة	134	53.6%
الأعمال الدرامية المقدّمة	109	43.6%
الأعمال الدرامية المقدّمة	88	35.2%
جملة من سئلوا (ن)	250	

جدول يوضّح نوع الإنتاج الدرامي الذي يفضّله مشتركو المنصّات الرقميّة

أضف إلى ذلك، أنه وفقا لدراسة أخرى تعود إلى عام 2022، فـــإنّ بعض الخبراء يتوقّعون أنه من الممكن ألاّ يكون للتلفزيون وجود في المستقبل، وسيتحوّل إلى مجرّد جهاز للعرض لا غير، فكلّ المستقبل سيكون للمنصّات الرقميّة بمختلف أشكالها.

وبالنسبة إلى عرض المحتوى الأجنبي والمستورد على المنصّات العربية، نجد أنّ هذا الصنف من المحتوى نسبته أكبر من المحتوى العربي المعروض على شاشاتها، وهو ما تؤكده دراسة أجريت سنة 2020، وهذا أيضا موضوع إشكالي، فنحن منصّات عربية، ويفترض أن نقدّم بديلا لما تعرضه المنصّات الأجنبية من محتوى. ووفقاً لإحدى الدراسات التي أنجزت عام (2020)، فقد أوضحت تفوّق المحتوى الأجنبي على المحتوى العربي المقدّم في ثلاث منصّات عربية على النحو التالي:

المنصّة	المضامين العربية		المضامين الأجنبية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
شاهد	412	28.6%	584	25.6%	996	27%
Watch it	671	46.5%	-	-	671	18%
OSN	359	24.9%	1699	74.4%	2058	55%
الإجمالي	1442	100%	2283	100%	3725	100%

جدول يوضّح نسبة المضامين العربية مقابل المضامين الأجنبية المقدّمة على ثلاث منصّات عربية (حسب شهر يوليو 2020)

وبالنسبة إلى اهتمامات المشاهدين، ووفقا لعمل بحثي، يعود إلى سنة 2021، لوحظ أنّ المشاهدين العرب يتابعون منصّة نتفليكس بشكل أكبر من نظيراتها العربية بنسبة 78 % من العيّنة، وما يجعل الأمر أكثر خطورة، اتجاه نتفليكس إلى زيادة المعروض العربي على شاكلة "مدرسة الرّوابي للبنات" ومسلسل " المنصّة" ومؤخّرا " أصحاب ولا أعز"، الفيلم الذي أثار ضجّة عند عرضه.

خدمات المشاهدة حسب الطلب	التكرار	النسبة المائوية
نتفليكس	195	78%
شاهد *	153	61.2%
واتش ات	53	21.2%
Wavo	36	14.4%
Apple	32	12.8%
Viu	12	4.8%
ستارز بلاي	9	3.6%
Hulu	9	3.6%
أخرى تذكر	8	3.2%
جملة من سئلوا (ن)	250	

جدول يوضّح منصّات المشاهدة حسب الطلب الأكثر متابعة لدى عيّنة من مشتركي المنصّات الرقميّة

ومن متابعة غوغل ترندس Google Trends للمشاهدة في بعض الدول العربية، وجدنا مثلا متابعة كبيرة في الإمارات والسعودية لمسلسل اسمه " دامرDHAMER"، كان يعرض على منصّة نتفليكس، وهو مسلسل دمويّ بامتياز عن السفّاح الأمريكي " جيفري دامر". وفضلا عن المسلسل، تصدّر البحث عن حياة السفّاح نفسه عام 2022 اتجاهات البحث في هاتين الدولتين، من خلال تعرّف الشخصيات الأكثر بحثا على غوغل. وبالطبع، هذا المثال، يمكن أن يعطينا فكرة عن نوعية الأعمال التي يمكن أن تكون جاذبة للجمهور العربي.

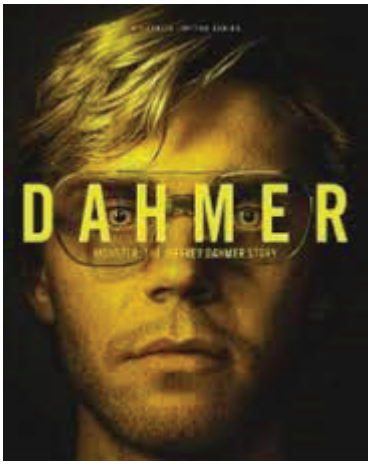

أمّا بالنسبة إلى **المدوّنات الصوتية أو البودكاست**، فتفيد الدراسات أنّ المدوّنات العربية لم تظهر إلاّ في عاميْ 2019 و2020، أي بشكل متأخّر، قياسا لنشأة هذا النوع من الخدمات في الدول الأجنبية. ووفقا لموقع البودكاست العربي لسنة 2022، بلغ عدد المدوّنات الصوتية في الوطن العربي 639 مدوّنة، غير أنّ كثيرا منها ليس في حالة نشاط. ويقدّر عدد نسبة ما هو ناشط منها بحوالي 292، تتصدّر المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر منها، من حيث الإنتاج والتـــفاعل، ما يجعلها حقّا رائدة في هذا المجال.

المقترحات الخاصة بتطوير المجالين اللذين تعرّضنا لهما.

أوّلا: بالنسبة إلى تطوير منصّات المشاهدة حسب الطلب:

- ضرورة أن ينتبه القائمون على الإنتاج الدرامي في التلفزيون التقليدي إلى أهمّية المشاهدة حسب الطلب والاستفادة من التقنيات الرقميّة لتطويرها شكلا ومضمونا.

- ضرورة التكامل بين منصّات الفيديو حسب الطلب والتلفزيون، بحيث تصير تلك المنصّات بمثابة الظهير الإلكتروني، وليس منافسا لا يتعيّن التعاون معه.
- مراعاة التغيّر الذي طرأ على أذواق الجمهور العربي ومراعاة الجودة في الأعمال الفنية المقدّمة.
- تقديم محتوى درامي يعرض أفكارا أصيلة ومعاصرة تراعى فيها قيم المجتمع العربي وعاداته، بعيدا عن الاقتباسات الحرفية للأفكار الأجنبية.
- التركيز على المحتوى الرقمي الهادف، مثل الإنتاج الوثائقي قصد اللحاق بركب الإنتاج العالمي في هذا المجال والاستفادة في ذلك على السّير الذاتي للأشخاص biopic .

ثانيا: بالنسبة إلى تطوير المدوّنات الصوتية، نقترح ما يلي:

- ضرورة التعرّف على الاحتياجات التي تستوجبها المدوّنات الصوتية الأدبية، في قدرتها على التفاعل مع الجمهور، ويكمن ذلك في إنتاج نصوص مترابطة وتفاعلية
- تسليط الضوء على دور المضامين المقدّمة في البودكاست لعرض محتوى يكون ترفيهيا ويكون هادفا في آن واحد.
- الاهتمام بما يسمّى infotaiment ، وهي المحتويات التي تجمع بين الأخبار والترفيه، بحيث لا تأتي في قالب سخيف مملّ

- زيادة المحتوى الصوتي العربي من حيث الكمّ والنوع لمواكبة السّاحة العالمية، واجتذاب العلامات التجارية من حيث إنها تعتبر مشاركة في هذه المنصّات والمدوّنات
- عدم حصر التوزيع في المنصّات المفتوحة على برامج محدّدة، مثل آبل أو سبوتيفاي spotify
- زيادة الأصوات النسائية في البودكاست لدعم تمكين المرأة في المجتمع العربي وعرض موضوعات أكثر ثراء.

المحور الأخير في التوصيات يتّصل بالإنتاج الرقمي العربي بشكل عامّ، إذ يتعيّن:

- استغلال تكنيكات التصوير والمونتاج والمعينات البصريّة المختلفة في تقديم الأحداث والفعاليات الهامّة بشكل بصـــــري باهر، مثلما حصل في حادث نقل المومياوات الملكية في مصـــر أو أثناء كأس العالم في قطر، فكلّما قدرنا على أن نقدّم أنفسنا للعالم بشكل باهر، كلّما استطعنا أن نضع أنفسنا على خارطة الإنتاج الكوني بشكل صحيح.

- تقديم الأحداث الرياضية بطريقة تعتمد على الغـــــرافيك التفاعلي، بما يدفع المشاهدين إلى مشاركة أكبر ضمن هذه التجربة، حيث تلعب هذه التقنية دور المحفّز stimulator للفرجة، بما تتيحه للمشاهد من الوجود في الملعب ومعايشة اللاعبين.

- الاهتمام بمختلف أشكال الترفيه الـــرقمي الذي أصبح ضرورة ترفيهية في الوقت الحاضر. وقد أثبتت الدراسات أنّ تطبيقًا مثل تيكتوك Tiktok، والذي يمـــكن اعتباره تطبيقًا ترفيهيا يساء استعماله في الوطن العربي، فضلا عن كونه تطبيقا إخباريا هامّا، يمكن من خلاله بثّ محتويات هادفة.

- تحسين كفاءة طلاّب ودارسي الإعلام في كلّيات وأقسام الإعلام المختلفة، فيما يتعلّق باستخدام التقنيات الرقميّة، وهنا يكمن دور التدريب الإعلامي، سواء كان داخل المؤسسات الجامعية أو خارجها

- الحاجة إلى وجود قواعد وقوانين وأخلاقيات جديدة تحكم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في العالم العربي

- ضرورة اهتمام أقسام وكلّيات الإعلام المختلـــفة بتطوير المناهج واللـوائح الخاصة بها، ونحن في مصر نقوم بذلك كلّ خمس سنوات.

ملخّص

اقترحت **الدكتورة أماني رضا عبد المقصود** لتطوير الإنتاج الرقمي العربي، ضرورة اعتماد محطّات التلفزيون العربي على خدمة التلفزيون حسب الطلب للالتحاق بالركب المتقدّم في هذا المجال، بما يجعله ملائما للعصر الرقمي، مؤكّدة على مراعاة الجودة في الإنتاج والتطوّر الخاص بأذواق المشاهدين. وتجدر الدعوة إلى تقديم محتوى درامي يروّج لأفكار أصيلة ومعاصرة تعكس قيمنا وعاداتنا في المجتمع العربي، بعيدا عن الاقتباسات الحرفية للإنتاج الغربي، مع التركيز على المحتوى الرقمي الهادف، كالمحتوى الوثائقي.

ولتطوير مجال المدوّنات الصوتية، دعت الباحثة إلى ضرورة التعرّف على الاهتمامات التي تحظى بها المدونّات الصوتية العربية الأدبية في قدرتها على التفاعل مع الجمهور.

وأوصت بوجوب استغلال تقنيات الإنتاج والمونتاج والتقنيات الرقميّة السمعية البصرية المختلفة في تقديم الأحداث والفعاليات التي تعرفها مختلف الدول العربية، مثلما كان الشأن أثناء افتتاح كأس العالم في قطر بشكل بصري مُبهر. كما يتعيّن السعي إلى تقديم المحتوى الرقمي التفاعلي، بما يساهم في تطوير الحضور الافتراضي للجمهور ومشاركته للتجربة، اعتمادا على بعض التطبيقات الترفيهية، كتطبيق TikTok في نشر المحتوى الهادف، مع ضرورة وضع قواعد وقوانين وأخلاقيات جديدة تحكم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في عالمنا العربي.

مدير الحوار:

نأتي الآن إلى الجانب الآخر الذي كنت أثرته، والذي يتّصل **بالمحتوى الرقمي وسيادة المحتوى** الرقمي، ولعلّ أفضل مَنْ يتحدّث فيه :

الدكتور إبراهيم أبوذكري: رئيس اتحاد المنتجين العرب.

إنّ مسألة تطوير المحتوى الرقمي تشكّل عنوانا محيّرا والتفكير فيها صعب، ونحن كمنتجين عرب، نعلم جيّدا أنّ لنا مسؤولية في ذلك، بدءًا بنقل الإنتاج التلفزيوني القديم إلى العالم الرقمي. نحن لدينا تراث كبير جدّا في هذا المجال، وجلّه مصوّر على أفلام تو إنش، ووان إنش، وعلى أفلام 16 مليمترا، والحقيقة أنّ هذه ثروة ضخمة جدّا من التسجيلات موجودة على نُظـم مختلفة ويتعيّن ترقيمها ونقلها إلى المنصّات الرقميّة.

الأستاذة المحاضرة أثارت الإشكاليات القائمة في علاقة التلفزيون والإنتاج التلفزيوني والمحتويات بالمواقع والمنصّات الرقميّة، نتفليكس وغيرها. هناك طموحات وأحلام كبيرة في هذا الجانب، ونحـــن نريد أن نجسّدها على أرض الواقع، بحيـــث نستطيع في العالم العربي أن نتأقلم مع المخترعات والأفكار الجديدة القائمة.

نحن، كمنتجين عرب محور عملنا هو الإبداع، لكن في صناعة الإعلام وصناعة الدراما، هناك الصناعة وهناك التجارة، فهذه منظومة متكاملة من ثلاثة أضلاع. في مصر مثلا، عندنا محتوى جميل جدّا في الإبداع ورائع تماما، وقد أخذت بعض الدول العربية هذا المحتوى وشرعت بإدخاله إلى العالم الرقمي، فتحوّل فعلا إلى تجارة جميلة على الشاشات التلفزيونية، طبعا على أساس

استخدامه بأجر. هذا هو المثلّث الذي نبحث عنه، الإبداع بما يعنيه من تصوير وكتابة وسيناريو وحوار، إلى آخر ذلك، مع الصناعة كتحويلها إلى منتج يمكن مشاهدته، والترويج له والتسويق حيث توجد اتجاهات وصعوبات للنفاذ إلى العالم الرقمي.

نحن لدينا في الوطن العربي حوالي 12 مليون مستخدم أو مشارك في المنصّات الرقميّة، نصفهم على نتفليكس، وهذه إحصـــائيات استقيتها من المهندس عبد الرحيم سليـــمان، ولدينا طبعا المنصّات العربية مثل واتشت أو شاهد، وهذه منصّات عربية المحتوى والإنتاج العربي فيها يصل إلى نسبة 90 %.

بالنسبة إلى الكوادر البشرية، أنا مختلف مع بعض القراءات القائمة، فالأقمار الصناعية وأجيال الأقمار المستخدمة في المنطقة العربية تضاهي ما هو موجود في العالم اليوم، وإدارة هذه الأقمار وكوادرها البشرية هي في معظمها إدارة وكوادر عربية. وفي مستوى الفكر والنظر إلى المستقبل، يكفي أن نأخذ العناوين المدرجة في هذا المؤتمر لنتأكد من أننا قادرون على أن تكون لنا نظرة وتخطيط للمستقبل في مستوى صناعة الدراما وصناعة البرمجيات. إذن أين تكمن المشكلة ليكون لنا محتوى؟.

هناك، ربما مثلما قال السيد رئيس الجلسة نسبة من يشتغلون في البرامج والإلكترونيات والعالم الرقمي الجديد التي تظلّ ضعيفة قياسا لعدد السكان، وأنا دخلت على غوغل وبحثت عن كلمة المحتوى الرقمي فوجدت مقالات وكلاما كثيرا جدّا وتقارير كثيرة ومتنوّعة، لكن المطلوب منّا أن نختصر كلّ ذلك وأن نمضي إلى ما يفيد.

وفي تقديري، هناك تجربة الشركات السعودية في أخذ الأفلام القديمة وتجديد إذاعتها وتقديمها بطريقة مناسبة للمشاهد الجديد، وهذه التجربة محصورة في شركـتين أو ثـــلاث، وأودّ أن تصدر هناك توصية في هذا المجال بإعادة تراثنا من الأفلام القديمة. ففي مدينة الإنتاج الإعلامي بالقاهرة، هناك قسم لتجديد الأفلام، وهي بالخصوص عبارة عن أخبار كانـــت تـذاع في قاعات السينما عندما لم يكن التلفزيون موجودا. فمثلا، أيّام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كنّا نذيع الأخبار بشريط سينمائي 35 ميلمترا، فهناك ثروة حقيقية في الوطن العربي، وكلّ الدول لها تراث بالأبيض والأسود في مكتباتها، ولا بدّ من أن نوصي بتجديد خروج هذه المحتويات المتوفّرة على أفلام وشرائط إنش 2 وإنش 1 وعلى 16 ميلمترا و35 ميلمترا إلى الرقمنة وتصير محفوظة لدينا على محامل رقميّة.

كذلك، يجب التركيز على إنشاء المنصـــّات الخاصة باستيعاب المحتوى الرقـمي، والعمل على توصيلها بالمشاهدين وتوزيعها حسب طلب المشاهد باعتماد البرتوكالات الخاصة بالتوصيل، من قبيل ما هو معتمد على شبكة الألياف البصرية، وهذا متاح لدى معظم الدول العربية، ويمكن تجهيز هذه الوسائط التي من شأنها أن تشجّع على خلق محتوى عربي موجّه إلى جميع فئات الجمهور في المجتمعات العربية، حسب ثقافتها ودرجة تعليمها.

المشكلة الأخرى القائمة، هي ما يُعرف بـ copyright / حقوق التأليف، فالقرصنة التي نواجهها في الإنتاج التلفزيوني والسينمائي من أخطر المسائل التي تعطّل الإنتاج وتحطّ من مستوى الإبداع. وهنا نعود إلى الكلام الذي قالته الدكتورة أماني عبد المقصود من أنّ تمصير بعض الأعمال أو تعريبها ينشأ من عدم الإبداع، ولذلك فإنّ مسألة القرصنة في مجال الإبداع يجب أن تعتبر جزءا من الأمن السيبراني، ولا بدّ من سحب مقاومتها على المحتوى الدرامي.

تطبيق القوانين في مسألة حقوق التأليف أمر مُلحّ. في الوطن العربي، صدرت قوانين كثيرة في هذا الشأن، والأمر يحتاج إلى آليات للتطبيق. ففي كلّ الدول العربية، هناك هياكل خاصة بالملكية الفكرية وفي جامعة الدول العربية هناك إدارة كاملة خاصة بالملكية الفكرية، لكن إلى اليوم لسنا قادرين على السيطرة على القرصنة في مستوى المواقع الإلكترونية، ثمّ إنّ هناك قرصنة أيضا على القنوات الفضائية الموجودة، ونحن لمّا نتحدّث مع شركات الأقمار الصناعية في الموضوع يعتبرون الأمر خارجا عن مسؤوليتهم، وهذا غير معقول، إذ كيف نحمّل المحتوى دون أن نكون قادرين على حمايته. وقد طلبنا من عرب سات ونورسات أن تضمّن عقودها مع المستخدمين بنودا خاصة بالملكية الفكرية.

النقطة الأخيرة في مجال الدراما، وتتمثّل في الإشكالية القائمة بين الأكاديميين والتطبيقيين، فلا بدّ من اعتماد الخبراء في كلّيات الإعلام، فالتطبيقيّون يعيشون حالة تحيين مستمرّة للمعلومات في مجال الإنتاج والتوزيع واستخدام المنصّات الإلكترونية، ولا بدّ من إفادة طلبة الإعلام من ذلك. في مصر، نظّمنا مهرجانًا لعلوم الإعلام، أقام فيه التطبيقيّون ورشات لفائدة طلبة السنة الرابعة إعلام وكانت الاستجابة كبيرة.

جميع الحقوق محفوظة

صحيح أنّ ما يُكتب في رسائل الدكتوراه والماجستير يعتبر أمورا أكاديمية ثابتة، غير أنّ الممارسين في المجال الإعلامي لهم تحيين في الاختراعات والأوعية والمعلومات ومستجدّات العالم الرقمي، لذلك أرجو إقرار توصية بإقامة ورش تطبيقية في كلّيات الإعلام، تستخدم فيها آخر التطبيقات التي ظهرت في السوق وبدأ المهندسون في استخدامها، وخير مثال على ذلك، ما يحدث في أكاديمية التدريب الإعلامي لاتحاد إذاعات الدول العربية.

ملخّص

اهتمّت مداخلة **الدكتور إبراهيم أبو ذكرى**، بالتعرّف إلى التحوّلات التي حصلت في مجال الإنتاج التلفزيوني والدرامي في العصر الرقمي، من خلال ما طرأ على وضع الخريطة البرامجية بعد ظهور المنصّات الرقميّة التلفزيونية، وكيف أثّر ذلك على وضع وإدارة المحتوى في كلٍّ من الوسائل التقليدية والجديدة.

كما سلّط الضوء على المتغيّرات التي لحقت بقطاع صناعة الدراما في ضوء المعطيات الجديدة التي فرضتها بيئة الإعلام الرقمي، ودور هذه التكنولوجيا في تطوير صناعة الدراما وتأثيراتها، إلى جانب الاطلاع على جماليات وأدوات إنتاج (دراما الإنترنت) والخصائص التي تميّز هذا النوع عن الدراما التلفزيونية التقليدية التي اعتاد المشاهدون على متابعتها.

واستمدّ الموضوع أهمّيته من الدعوة إلى تطوير أدوات الإنتاج الدرامي لتلبية متطلّبات العصر الرقمي وخصائص الجمهور المستهلك له. رغم التحدّيات الراهنة التي تعرفها المجتمعات العربية في صناعة الإنتاج الدرامي والإعلامي وفق التطوّرات التكنولوجية الحاصلة، وما يفرضه المحتوى الرقمي الذي أصبح يغزو جميع دول العالم عبر المنصّات الرقميّة.

وتمّ التذكير بدراسة في هذا الإطار خلصت إلى أنّ الصناعة الإعلامية في البلدان العربية تواجهها العديد من التحدّيات وعلى مختلف المستويات ً في إنتاج السياسي والاقتصادي والإداري والتنظيمي والثقافي والتكنولوجي، ممّا يجعل إنتاجها منحصرا في بعض الأخبار والترفيه.

مدير الحوار:

من حيث انتهى الدكتور إبراهيم أبو ذكري في مسألة التقنيين واستـــــخدام التقنيات، ننتقل إلى مَنْ هو متخصّص في مجال التكنولوجيا.

تطوير الإنتاج السمعي البصري لدى هيئات الإذاعة و التلفزيون

المهندسة **إيناس الجبالي** رئيسة قسم تكنولوجيا الإنتاج والوسائط الجديدة باتحاد إذاعات الدول العربية.

أودّ أن أذكّر بمتطلّبات الانتقال الرقمي، وهي تتمثّل في وجود شبكات اتصال مستدامة وذات وثوقية وآمنة، ومنصّات ومُسْدي خدمات سحابية تقدّم خدمات إقليمية تنافس ما هي عليه المنصّات الدولية، فهذا من شأنه أن يدعم توزيع المحتوى، ونحن لا نستطيع أن نتحدّث عن تجربة ممتعة في مشاهدة الفيديو حسب الطلب إن لم تكن هناك شبكات سريعة، وإذا كان المستخدم غير قادر على التمتّع بتلك التجربة.

والملاحظ أنّ هذه المنصّات والشبكات ليست موجودة لنتقوقع على أنفسنا، بل لنعرض المحتوى الذي لدينا في الداخل ولنعرضه في الخارج، وليس لنا أن نستغني عن التكنولوجيا الحديثة

في هـــذا المجال، فالأمـــر يتطلّب تطبيقات وبرمجـــياتSoftware وأنظـــمة تشغـــيل operating Systems من خارج المنطقة العربية، والذي يمتلك هذه التكنولوجيا هو الذي يمتلك أبوابها الخلفية، أحببنا أم أبيْنا. السيد أندريا ستازي عن مؤسسة غـــوغل أوروبا كان تحدّث عن quantic technology وأشار إلى أنّ سرعة الاستخدام ستصبح أضعـــاف ما عليه اليوم، فـــهي سرعة من الصعب تحديد الأصفار التي فيها.

كذلك من ضرورات الانتقال الرقمي وضع التشريعات المناسبة، تشريعات ليس فقط لحماية البيانات بل تشريعات لتسريع إحداث شركات إنتاج المحتوى الرقمي وتشريعات لحمايتها، والاتحاد الأوروبي مضى قُدُمًا في سنّ مثل هذه التشريعات قصد بعث مؤسسات أوروبية لإنتاج المحتوى الرقمي وحمايتها من المنافســـــة الخارجية الشرسة. أمّا بالنسبة إلى نشر المهـــارات الرقمـــيّة في المجتمع، فهذا جانب منه يعود إلى مؤسساتنا العمومية، فمن مسؤوليات هذه المؤسسات التعليم والتوعية بالمسائل المتعلّقة بالخدمات الرقميّة، والتوقّي من الاختراقات وعمليات الاحتيال وتعليم الأطفال من أجل إبحار آمن.

وبخصـــوص تطـــوير المحتوى السمعي البصري لهيئات الإذاعة والتلفزيون العمـــومية، لا بدّ من العمل على ثلاثة مستويات بشكل متوازٍ، هي **تطوير المحتوى وتطوير وسائل الإنتاج وتعزيز الموارد البشريّة**.

ففيما يتصّل **بتطوير الإنتاج** في ظلّ المنافسة الشرسة من مختلف وسائل الإعلام الرقميّة، يتعيّن القرب من المشاهدين والتواصل معهم، باستخدام مختلف وسائل التواصل الاجتماعي المتوفّرة، إذ لا يمكننا أن ننتج أو نبثّ بمعزل عمّا يريده المشاهدون، عملاً بمقولة "إنْ لم تستطع التغلّب عليهم انضمّ إليهم" if you can not beat them, join them . فعن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، يمكننا التعرّف على آراء المتفرّجين وخياراتهم وتقييم تجارب مشاهداتهم وتلقّي ملاحظاتهم، وأخذ كلّ ذلك في الاعتبار.

هذا أمر هامّ جدّا، إذ من شأنه أن يزيد من الإبداع، ويزيد من استقطاب المشاهدين ومن وفائهم. كذلك من الهامّ جدّا إنتاج مقاطع فيديوية سمعية بصرية قصيرة مستمدّة من البرامج

وتوزيعها قبل بثّ البرامج وأثناء البثّ وبعده، فمن شأن ذلك زيادة الكمّ والتفاعلية، وهذا التفاعل مع المشاهدين يولّد رصيدًا هائلا من البيانات التي يمكن استخدامها، وكما تمّت الإشارة إليه فإنّ تأويل interpretation هذه البيانات ليس بالأمر السهل، فهو عملية غير مباشرة، وهناك مختصّون في جمع هذه البيانات وقراءتها واستخراج المعلومات منها.

كذلك يمكن لأصحاب القرار في المؤسسات الإعلامية الاستفادة من البيانات المجمّعة لتعديل الخطّ التحريري وإنتاج برامج تكون أقرب إلى تطلّعات المشاهدين، ويمكنهم إيجاد علاقة وفاء مع هؤلاء، عبر إرسال معلومات حول البرامج التي ستنتج وستبثّ بناء على رغباتهم وخياراتهم السابقة.

ولمزيد من الإبداع، يجب توسيع دائرة المكلّفين باختيار الإنتاج، والتعامل مع عدد أكبر من شركات الإنتاج المحلّية والإقليمية. ومن شأن تحديد نسب مائوية من ساعات البثّ للإنتاج المحلّي تشجيع صناعة المحتوى المحلّي. يتعيّن كذلك استقطاب النخبة من المبدعين خاصة من الفئات الشبابية، وذلك مثلا من خلال تنظيم مسابقات للتعرّف على مشاريع إبداعية، ومن ثمّة توفير آليّات لدعم أولئك المبدعين ودمجهم في سلسلات الإنتاج.

هذا ويمتلك الوطن العربي والهيئات الإذاعية والتلفزيونية موروثا حضـــاريا متميّزا جدّا، غير أنّ كثيرا من المعلومات حول هذه الثروات غير موثّقة للأسف. هذا الموروث الحضاري لا يحظى بالرّواج الذي يليق به لدى الفئات الشبابية، ولا يحظى بالرّواج أيضا دوليا، ومن بين أسباب ذلك، تخزين هذه الثروات على محامل قديمة مُعرّضة للتلف بدون رجعة. ومن الممكن حفظ هذا الموروث واستخدامه وتوزيعه والترويج له على المنصّات الإقليمية، فالأمر لا يتعلّق بالحفظ وحده، فالترويج لهذا المحتوى أمر هامّ جدّا أيضا.

المستوى الثاني الذي يتعيّن العمل عليه لتحسين الإنتاج هو **تطوير وسائل الإنتاج**، وقد توفّرت وسائل جديدة في هذا المجال بفضل التطوّر التكنولوجي. فعلى سبيل المثال، فإنّ استخدام تكنولوجيات الاتصال والبرتوكولات المفتوحة من شأنه أن يمنح المرونة للتشغيل ويخلق تشاركية أكبر بين العاملين. يمكن كذلك نقل عدّة شارات بتقييسات مختلفة في الاتجاهين وتطوير منصّات الإنتاج بطريقة مرنة وسريعة.

من الممكن أيضا الاستفادة من الخدمات السحابية المتاحة بطريقة تدريجية حسب الحاجيات وحسب الطّلب من الجمهور، إذ هناك العديد من الخدمات السحابية المتـــــوفّرة، ممّا يمكّن المشاركة في الإنترنت بطريقة سريعة.

ونذكر على سبيل الذكر لا الحصر، إمكانية إحداث قنوات إذاعية أو تلفزيونية توزّع على الإنترنت، وهناك من الشركات ما له القدرة على إنشاء تلك القنوات في 24 ساعة. توجد أيضا خدمات المونتاج اللاّخطي وخدمات ما بعد الإنتاج وكذلك مختلف خدمات الذكاء الاصطناعي. والملاحظ أنّ من بين مزايا استخدام الخدمات السحابية، كلفتها الرأسمالية المنخفضة نسبيا، وإمكانية التطوير بمرونة وبشكل تدريجي وفق الحاجة.

في جانب آخر، أدّى تطوّر الواقع المعزّز إلى طمس الحدود بين الواقع المادّي والواقع الافتراضي الرقمي. وتتيح تقنيات الواقع المعزّز لمنتج المحتوى إنتاج برامج تفاعلية تُشرك المشاهدين وتدرجهم

في تجارب غامرة من خلال استخدام الهاتف الجوّال وتقنيات شبكات التواصل من الجيل الخامس، ما يغيّر دور المشاهد من متلقٍّ تقليدي إلى مشارك متفاعل ومنغمس، غير أنّ هذا النوع من البرامج يتطلّب فريق عمل متكاملا من اختصاصات مختلفة، من مطوّري برمجيات وتقنيّين ومنتجين وكتّاب ومخرجين وخبراء في إنتاج الصوت المكاني.

هنالك كذلك الحلول التقنية المبنية على الذكاء الاصطناعي التي من شأنها أن تزيد في الإنتاجية والإبداع وإيصال المعلومات إلى المشاهدين بطريقة سهلة وأوتوماتيكية. فالذكاء الاصطناعي ينطوي على وظائف عديدة في المجال السمعي البصري، نذكر بعضها، من ذلك :

- أتمتة وتحسين شبكات البرامج، من خلال البحث في الأرشيف والاستئناس بالبرامج السابقة
- التنقيب على البيانات وغربلة كمّيات هائلة من المعلومات المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي
- التعرّف على اهتمامات المشاهدين وإنتاج أخبار استباقية من قبل غرف الأخبار
- المساعدة على تعرّف الأخبار الزائفة
- تحويل النصّ المنطوق إلى نصوص مكتوبة لفائدة كبار السنّ وذوي الإعاقة
- ترجمة اللغة الأجنبية إلى لغات محلّية

- إنشاء البيانات الوصفية
- التعرّف على الأشخاص والفنانين وإعداد ملخّصات للبرامج
- استخراج مقاطع فيديوية تسلّط الضوء على الوجوه أثناء مشاعر معيّنة، أو تصوير زوايا معيّنة أثناء المباريات الرياضية مثلا
- التثبّت من مدى مطابقة البرامج للضوابط القانونية الجاري بها العمل، مثل التثبّت من توزيع نصوص مكتوبة subtitling وكتم الصوت عند التلفّظ بكلمات غير أخلاقية

المستوى الثالث الذي يتعيّن الاشتغال عليه لتحسين الإنتاج السمعي البصري لهيئاتنا الإذاعية والتلفزيونية، هو **توظيف الكفاءات من الاختصاصات الجديدة**، فهذا أمر ضروري للتعاطي مع المجالات الجديدة التي فُرضت علينا: مثل تغيير تقنيات الإنتاج نحو التفاعلية مع شبكات الاتصال والتواصل الاجتماعي، واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعامل مع الأخبار المضلّلة. من الحيوي كذلك أن نوجد سياسات ومناهج وطنية لاستبقاء الكفاءات والمتميّزين في أوطانهم. الخبـــير جياكومو مادزوني قال: نحن نريد أن تبقى البيـــانات الأوروبية في أوروبا، وأنا أقول أريد أن تبقى الكفاءات العربية في بلداننا للاستفادة منها. لذا ينبغي أن نوجد وأن نعتمد آليّات عمل تكافئ المتميّزين، مع العناية بالتدريب مدى الحياة.

المطلوب أيضا، توطيد العلاقة بين مؤسساتنا والمؤسسات الجامعية لكي تنتقي هذه الأخيرة الاختصاصات المناسبة وتقوم بالبحوث والمشاريع التي تستجيب لحاجيات مؤسساتنا، بما ييسّر الانتدابات لاحقا. ومن مجالات التعاون بين الطرفين، نجد نُظُم غرف الأخبار والذكاء الاصطناعي والواقع الممتد أو المعزّز ولغة الإشارة.

أختم بالتذكير بأنّ الانتقال الرقمي فرصة للاستفادة من أسواق رقميّة مشتركة وتحقيق وفرة الحجم وزيادة التأثير.

مدير الحوار:

هذه نقاط واضحة تشكّل خارطة طريق ممكنة للتحوّل الرقمي، وفيها عناصر كثيرة تقاطعت مع متحدّثين آخرين، لكنها تصبّ جميعا في نفس الهدف.

الآن ننتقل إلى موضوع آخر مهمّ جدّا وهو الخصوصيّة في مجال العالم الرقمي، فنحن نتكلّم كيف أنّ الخصوصيّة أصبحت منتهكة وأضحت هناك قضايا تثار، على ما يقال، تتّصل بحماية الأطفال من العالم الرقمي واستغلال بعض المتسلّلين إلى هذا الفضاء باستخدامات غير مشروعة، وأحيانا الحماية الرقميّة نفسها تكون فيها مشكلة، لأنك مهما عملت من حمايات رقميّة، فهناك دائما قدرة لمن صنع الحماية أن يصنع ما يتجاوز عليها، وبالتالي يصبح الأمر قضيّة قائمة.

في الاتحاد الأوروبي، هناك تجربة جيّدة في هذا الموضوع حظـــــيت بنقاش موسّع، ونحن نريد الاستفادة من التجارب في الدول الأخرى التي لها نفس المعطيات، لكنها أخذت بحلول مبكّرة.

ملخّص

توقّفت **المهندسة إيناس الجبالي** عند المتطلّبات الأساسية للتحوّل الرقمي، وهي شبكات الاتصال المستدامة، ومنصّات ومقدّمو الخدمات السحابية لدعم تسويق وعرض المحتوى، كتجربة الفيديو حسب الطلب التي يستلزم الأمر تميّزها بالسرعة والجودة ودعمها تقنيا.

ونوّهت بضرورة الفصل في مجال التشريعات فيما يتعلّق بحماية المعلومات والتسريع في إحداث شركات عربية لإنتاج المحتوى الرقمي وحمايته، بالإضافة إلى عمل المؤسسات العمومية في مجال التوعية وتعليم التكنولوجيا الرقميّة والوقاية من الاختراقات والاحتيال، وتعليم الأطفال من أجل إبحار آمن.

وبالنسبة إلى تطوير الإنتاج السمعي البصري للهيئات الإذاعية والتلفزيونية العمومية، فلا بدّ من العمل على ثلاثة مستويات هي: تطوير المحتوى (إضفاء التفاعلية مع المشاهدين، تنمية الإبداع، استخدام المواد المؤرشفة)، ووسائل الإنتاج (استخدام البروتكولات المفتوحة، الواقع المعزّز، الخدمات السحابية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي)، وأخيرا تعزيز الموارد البشرية (دعم الكفاءات، التعامل مع الجامعات، التدريب المتواصل).

وتعتبر الأطر التشريعية والتنظيمية أحد أهمّ محاور الاقتصاد الرقمي للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية، بما يضمن رفاهية المجتمع وازدهاره. ويعدّ الانتقال الرقمي فرصة للحصول على أسواق إنتاج مشتركة وتحقيق الوفرة وزيادة التأثير.

حماية الأطفال والخصوصيّة الفردية

Mr. Giuseppe Solinas

صحفي بهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيطالية (RAI)

سأحاول في هذا العرض أن أستحضر **تجربة هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيطالية العمومية Rai** بخصوص ما تمثّله الثورة الرقميّة من فرص وتحدّيات، فالمؤكد أنّ الهواتف الذكيّة والتكنولوجيا الرقميّة ستظلّ معنا لوقت طويل، وكما قيل الأفضل أن تنضمّ إلى الركب من أن تقرّ بالهزيمة، وعلى العموم يجب أن نظلّ من هذه الناحية متفائلين.

إنّ المسلك الذي اختارته شركتي هو أن تركّز على برامج التربية على وسائل الإعلام، لأنّ لنا علاقات عتيدة مع الجمهور ومع المستخدمين، ومن المهمّ جدّا أن نوفّر لـهم الآليات التي تمكّنهم من العيش في العالم الرقمي وأن يجنوا أفضل ما فيه.

أوّلا، يجب أن أضعكم في الإطار العام، فنحن نقوم بإنتاج المحتوى في إطار التشريعات الأوروبية والإيطالية، ولدينا ميثاق مع المستخدمين، يعلمون بمقتضاه أننا نحترم القوانين الأوروبية والإيطالية في ذات الوقت، ويعلمون أنّ هذه القوانين هي التي تحدّد برامجنا وممارساتنا في المجالات الخاصة بحماية الهويّة واستعمال الإنترنت من قبل المشاهدين.

ولدينا في الهيئة الإيطالية للإذاعة والتلفزيون شخص مسؤول عن حماية البيانات يعمل داخل الشركة، نسمّيه **"مسؤول حماية البيانات "** لكنه موظّف مستـــقل. هذا الشخـــص هو همزة الوصل بيننا وبين العالم، وتتمثّل مهمّته في تقديم المشورة، وتحديد ما هو جيّد وما هو غير جيّد من ممارسات، واقتراح ما يتعيّن إقراره من تغييرات وتعديلات على الممارسات غير الجيّدة من أجل تحقيق احترام القانون في شتّى مناحيه.

هذا الشخص هو كذلك جهة التخاطب إزاء المشاهدين وإزاء الشركة، فيما يتعلّق بحماية خصوصية البيانات ومعاينة الخروقات التي قد تقع فيها بعض الشركات، عند استعمال البيانات الخصوصيّة في إنتاج برامج الإنترنت. وشبكةRai هي طبعا التي تحدّد المسؤول والمسـؤولية، وفي حال وقوع خطأ، فهي التي تتصرّف في الأمر وتطلب من الشـركات الأخرى أن تتوقّف عـن استعمال البيانات موضع التجاوزات.

إذن، التوجيهات الأوروبية التي يتمّ اعتمادها من المشرّع الإيطالي هي التي تستند إليها مؤسسة Rai في تعاملها مع سائر الأطراف داخلها ومع الأطراف الأخرى، عند تجميع البيانات الخاصة بالهويّة والبيانات الخاصة بالإبحار أو بعناوين برتوكول الإنترنت IP. والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الإيطالية هي التي تتولّى مراقبة استخدام تلك البيانات. فأنت إذا أردت أن تدرس محتوى وسائل الإعلام الاجتماعية والتفاعلات بين مختلف الأطراف المتدخّلة وما ينشأ عن ذلك من بيانات جماعية، فإنّ الأطراف المتدخّلة يجب أن تكون على علم بذلك، وبطبيعة الحال، لا بدّ من الحصول على موافقة المستخدمين قبل استعمال البيانات الخاصة بهم.

أيضا، يتعيّن تطبيق التشريعات الأوروبية لتخزين البيانات المتوفّرة على شبكة الإنترنت، فالتخزين مرتبط بأنواع من البيانات، ومعلّل بأسباب محدّدة ومحصورٌ في مدد معيّنة. وفي هذا، هناك تراتيب خاصة بالمنتجين ومنهم الصحافيون، فكلّ المنتجين والصحافيين الذين يعملون بمؤسسة Rai أو بأيّ شركة بثّ أخرى مطالبون باحترام ميثاق التلفزيون في إيطاليا والإمضاء عليه، والميثاق ممضى كذلك من الهيئة الوطنية للصحفيين الإيطاليين والجمعية الوطنية لحماية المسؤولين عن البثّ، ومعترف به من هيئة الصحف الوطنية، وهيئة حماية استخدام المراهقين، والهيئة المسؤولة عن حماية البيانات الخاصة.

وفي هذا الصدد، هنالك مبادئ أساسية يجب احترامها واحترام الضوابط الخاصة بحماية الأطفال عندما يشاهدون برامج التلفزيون، أو عندما يستعملون شبكة الإنترنت، ومن تلك الضوابط المحافظة على سرّية هويّتهم وشخصياتهم. وعندما نتحدّث عن التأثير السيّئ لشبكة الإنترنت، فإنّ الصحافيين مطالبون هنا بالفطنة وتفادي القوالب الجاهزة أو التأثير السيّء، واحترام الواجبات والحقوق بشكل يحـقّق التوازن بين بثّ المعلومة وحماية حقـــوق الطفل. ولا بدّ من معرفة هذه الحقوق قبل أن نقوم بتجميع البيانات الخاصة بالشباب والأطفال. يتعيّن كذلك مراقبة كلّ الصور التي يتمّ بثّها، وعدم تغيير الواقع عند تحديد البيانات الخاصة بمشاهدة الأطفال للتلفزيون أو استخدامهم لشبكة الإنترنت، فهذه العملية يجب أن تكون دقيقة ومضبوطة إلى حدّ كبير.

فيما يتعلّق بحضور الهيئة الإيطالية للإذاعة والتلفزيون على الإنترنت، وكيفية رصد التشريعات التي تحدّثنا عنها، لدينا ثلاث منصّات أساسية. الأولى هي راي نيوز Rai News المجعولة للأخبار، وراي بلايRai Play التي يمكن للجمهور أن يستعملها لمشاهدة أيّ إنتاجات فيديو، من أفلام وأفلام وثائقية وترفيه. والمنصّة الثالثة هي راي ساوند Rai Sound وهي تطبيق خاص بالراديو والبرامج الصوتية، يتيح الاستماع إلى هذه البرامج وسائر المحتويات الصوتية في أيّ وقت وتحت أيّ شكل.

لدينا كذلك قناتان تلفزيونيتان خاصّتان بالأطفال والشباب، وهما مقسّمتان وفقا لفئتين عمريّتين: الأولى Rai Gulp للفئة 14/8 سنة وهي موجودة منذ شهر جوان / يونيو 2007، والثانية Rai YoYo للأطفال ما دون ذلك. وكلّ محتويات البرامج على هاتين القناتين مراقب بشكل صارم

لتأمين السلامة والقيم التربوية التي ينبغي توفيرها لأطفالنا. وبالنسبة إلى محتوى أفلام الفيديو التي يتمّ بثّها على قنوات منصّة راي بلاي، فهي تدخل في إطار تطبيق يسمّى راي بلاي يويو الذي يرمي إلى دعم حماية حقوق الطفل. ولا توجد إعلانات على قناتيْ الأطفال والشباب، ولا تجميع للبيانات الشخصية، إذ يمكن أن تكون لكم حسابات، لكن بأسماء مستعارة، يمكن مراقبتها من الأولياء لتأمين السلامة والحماية وتقييد الاستعمال من الناحية الزمنية، إضافة إلى قيود أخرى من قبيل إبراز الفئة العمرية المعنيّة بالمشاهدة سواء 4/0 سنوات أو 5/ 8 سنوات.

إضافة إلى هذا، فإنّ المحتويات الخاصة بالأطفال تكون متوفّرة على جميع المنصّات ضمن فضاء خاص يتيح اختيار البرامج، بما في ذلك مجلّة خاصة بالبرامج الإذاعية وسائر التطبيقات التلفزيونية المعدّة للطفل، وسأضرب لكم أمثلة على ذلك، غير أنّ ما هو جدير بالتنويه هو أننا نتوخّى بشكل أساسي برامج التربية على وسائل الإعلام. نحن لا نستطيع أن نراقب ما يقوم به المشاهدون على الإنترنت بصفة شاملة، لكن عندما يتعلّق الأمر بالبرامج التي نقوم بإنتاجها، نستطيع أن نتأكد من أننا نمنحهم الأدوات التي تمكّنهم من القراءة الجيّدة والفهم الجيّد، مركّزين على البرامج التربوية والإعلامية، تبقى طبعا مشكلة الأماكن الخطرة على الإنترنت.

وفيما يتعلّق بالأخبار المزيّفة، هناك تطبيق التلفزيون على المعلومات لمن يقومون بزيارة البوّابة، وهذا التطبيق هو بمثابة الحبوب المضادّة للتضليل، إذ يتّصل الأمر بسلسلة من الوثائقيات القصيرة التي يتمّ إنتاجها بمساعدة الخبراء، وتتضمّن شهادات حول عديد المواضيع، وبذلك، نحن نمنح المشاهدين الفرصة ليتعلّموا بشكل أفضل من المشاكل التي قد يتعرّضون لها، ونرشدهم إلى كيفية تنقية المعلومات المزيّفة والانتباه إلى التلاعب، وإلى سبل تأويل المشاكل في العالم، من قبيل الأزمات المالية وغيرها، وبالتالي فإنّ كلّ حلقة من تلك السلسلة تمنحنا أدوات لنفهم ما يُعرض على التلفزيون وعلى شبكة الإنترنت.

وفي المقابل، فإنّ العملية لا تكمن في درء الأخطار التي تمثّلها المعلومات المزيّفة وبعض السرديات فقط، بل هي تتـــــيح للجمهور، فضلا عن ذلك سبل جني ما تتوفّر علـــــيه الإنترنت من فرص وأشياء إيجابية وتقاسمها مع المشاهدين خاصة جمهور اليافعين، كي نعلّمهم طرق امتلاك الفكر النقدي وتذوّق الأشياء الجيّدة على الشبكة، ونمنحهم الأمل والتفاؤل، ونشجّعهم على استعمال الإنترنت ليحسّنوا ويطوّروا من أنفسهم وينفتحوا على العالم الموسّع.

هناك مثال آخر، وهو قناة الراي التربوية Rai Scuola ، وهي قناة تُعنى بالتربية المدنية، مخصّصة حصرا للبرامج التعليمية للأطفال، وقد تمّ تطويرها بفضل الأساتذة والتلاميذ لفائدة المدارس أساسا، والرّهان فيها كيف يمكن لنا أن نصنع المواطن الجيّد والحذر الواعي بتحدّيات الثقافة الحديثة والمنفتح على الثقافة العالمية والثقافات الأخرى.

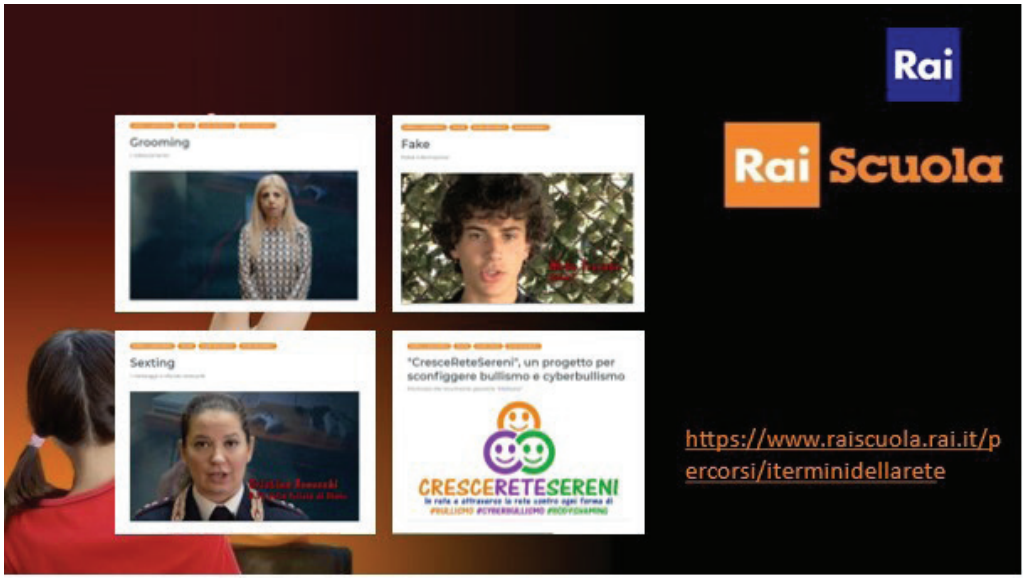

بفضل هذه الأنشطة، نحن نقوم بتطوير ما نُطلق عليه تسمية " شروط الإنترنت " وهو نوع من القواميس المتضمّنة لمصطلحات لها أهمّية بالغة في حسن استخدام الإنترنت والبعض منها يتأتّى من شهادات الشباب، فوفقًا لما ترون على الشاشة، هذا ممثّل شاب معروف في إيطالـــــيا وهو مراهق يحاول أن يعرض على زملائه وأقرانه الطريقة التي يفهم بها الأمثلة ذات العلاقة بالأخبار الزائفة وما يكمن وراءها من أخطار، أو ما له صلة بظاهرة التنمّر السيبراني وكيف يمكن لنا أن نحمي أنفسنا منه.

وفي المدارس، يعرضون مثل هذه البرامج لأنهم يعلمون بأنّ هذا المحتوى آمن ونظيف وموعود أساسا لتأمين سلامة الأطفال وتدريبهم على التصرّف دون خوف أو ذعر، وتأمينهم من الاستعمالات الخطرة للإنترنت، كتأمينهم من آفة المخدّرات، وفي هذا الجانب، هناك من الأشرطة الوثائقية ما هو موجّه إلى الأولياء لمساعدتهم على حماية أطفالهم من الإدمان أو القمار / الميسر وغير ذلك من الآفات، فهناك دائما أداة لتثقيف الأولياء والأطفال وتوعيتهم قبل أن يحصل الخطر.

هناك أيضا قناة الراي الثقافية Rai cultura، وهي قناة للبرامج الثقافية يتمّ إنتاجها مع المدارس والأساتذة، وهي عبارة عن دعوة مفتوحة إلى القراءة والتثقّف وامتلاك الطريقة التي نحصل بها على المعلومة الموثوقة على الإنترنت.

جانب آخر يتعلّق بالذكاء الاصطناعي في جوانبه الجيّدة والسيّئة، إذ لدينا صفحة في شكل أداة لا تتعلّق، فقط بالتعريف بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، بل تعكس الأفكار التي تكمن وراء تلك التقنيات والتي يمكن لها أن تضفي على استخداماتنا مزيدا من التعليم والرّفاه.

الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، مدير الحوار :

الأستاذ G.Solinas مكّننا من أن نعي أهمّية الحماية عند استخدامنا للمنصّات الرقميّة، وفي العالم الرقمي لدينا أحيانا مشكلة فيما يتعلّق باستخدام هذه المنصّة أو تلك للترويج لخطاب الكراهية وتعزيز العنصرية، لكنّنا هنا، نختلف أحيانا في تحديد الخطّ الفاصل ما بين الحرّية وتجاوزها إلى خطاب الكراهية والعنصرية. هذه المصطلحات من قبيل الكراهية والعنصرية وغيرها من المصطلحات التي تصنّف المذهبية العرقية، يحدث أن تستخدم لتقييد الحرّية المتاحة على الأونلاين. وبالتالي مَنْ يملك التفسير؟ مَنْ يملك تصنيف هذه العبارة عنصرية وهذه حرّية؟ وإلى أيّ مدى نكون قابلين لهذا التفسير؟. هناك في هذه المسألة منطقة رمادية لغياب خطّ فاصل حاسم بين المعايير، فالأمر مبنيّ على الاجتهاد الفردي وعلى كيفية تفسيرنا للمحتوى.

ملخّص

ركّز صحفي هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيطالية الأستاذ **G. Solinas** على تجربة RAI، إزاء التحدّيات والفرص التي جاءت بها الثورة الرقميّة. حيث أوصى بضرورة الاعتناء ببرامج التعليم حول موضوعات التكنولوجيا الرقميّة والمحتوى الرقمي، وتوفير الآليّات التي تمكّن من العيش في عالم الرقمنة، فحين نقوم بإنتاج محتوى، يتعيّن أن يكون في إطار احترام التشريعات الأوروبية والإيطالية، من حيث البيانات المعتمدة وتعيين مسؤول لحمايتها، وهو شخص مستقلّ يشتغل داخل مؤسسة RAI، ويقوم بالردّ على المستخدمين، واللجنة الوطنية الخاصة لحماية البثّ ومراقبي البيانات، وتتولّى المؤسسة جمع و تحديد البيانات (الاسم، البريد الإلكتروني، عنوان بروتكول الإنترنت، مواقع التواصل الاجتماعي..). وبعد الموافقة عليها، يتمّ اعتماد البيانات الأوروبية المخزّنة لوقت محدّد.

وتعمل (الراي) على حماية شخصية وهويّة الأطفال عندما يشاهدون البرامج التلفزيونية أو المحتويات على الإنترنت من أيّ تأثير سيّئ، بشكل صارم لضمان سلامة القيم التربوية.

وبالنسبة إلى محتويات الفيديو التي تبثّ على القناة التلفزيونية، فيتمّ حماية المتلقّي الطفل على الإنترنت بمنع الإشهار، والبيانات الشخصية.

مجابهة خطاب الكراهية والعنصرية.

أ.د كريم بلقاسي، أستاذ علوم الإعلام بجامعة الجزائر

يجدر بنا في البداية أن نفرّق بين حرّية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية والعنصرية. طبعا حرّية التعبير، يجب ألاّ تقيّد أو تنتهك ما دامت لا تنتهك حرّيات الآخرين أو حقوقهم ولا تسيئ إليهم أو إلى سمعتهم، أو حتى أنها لا تنتهك النظام العام، فقط يجب أن تنظّم وفقا لقـــوانين تسيّرها. أمّا عندما نتحدّث عن خطاب الكراهية، فهو كلّ محتوى يخرج عن إطار حرّية التعبير بسبب دعوته أو إثارته للكراهية والتمييز ضدّ فئات أو جماعات أخرى.

أكيد أنه لا يوجد تعريف عالمي أو مفهوم عالمي لخـــطاب الكراهية والعنصرية، وجدير بنا أن نضع مفهوما إجرائيا لهذا المصطلح، فهو "كلّ محتوى كتابي أو شفاهي من شأنه التحـريض على العنف أو التمييز أو العدوانية نحو أفراد أو جماعات أو دول، وكلّ محاولة لاستثارة مشاعر الكره نحو الآخر، بشكل مباشر أو ضمني بغرض إحداث الفوضى أو زعزعة الاستقرار".

ومن الجائز أن نفرّق بين مستويات ثلاثة في خطاب الكراهية:

- **المستوى الأول هو مستوى قاسٍ أو صلب**hard ، وفيه تكون الدعوة صريحة للعنف والتمييز العنصري وغير ذلك من الأمور.

- **المستوى الثاني هو مستوى متوسّط**، وفيه مثـــلا تبرير تاريخي بشأن أفكار محـــــدّدة أو تفوق جماعة على جماعة أخرى.

- **المستوى الثالث هو المستوى الناعم** soft ويتمثّل في إنتاج صورة سلبية عن جماعة دينية أو إثنية بشأن عدم كفاءتها أو التجريح فيها عبر نسبة عيوب أخلاقية لها.

إذن **خطاب الكراهية والعنصرية هو كلّ مضمون إيديولوجي أو عقائدي يتألّف من رو ايات تهدف إلى تبرير هيمنة مجموعة بشرية على مجموعة بشرية أخرى**، ويتجلّى هـــــذا الخـطاب في سلوكيات تتراوح بين التجنّب والاضطهاد. وبطبيعة الحال سأحاول مباشرة أن أقدّم مجموعة من الحلول التوصيفية، هي عبارة عن آليات أو استراتيجيات لمجابهة خطاب الكراهية والعنصرية أو الحدّ منه.

الآليّة أو الاستر اتيجية الأولى هي الاستر اتيجية القانونية، وتتمثّل في التبليغ عن الحسابات والمواقع التي تنشر خطاب الكراهية ومتابعتها وحجبها قانونيا ومعاقبة أيّ فـــرد أو مؤسسة تقـــوم بذلك.

والاستر اتيجية الثانية هي الاستر اتيجية الأمنية، وتقوم على تفعيل مجموعات أو صفحات تابعة للمؤسسة الأمنية لمتابعة خطابات الكراهية ودراستها والردّ عليها، إلى جانب حذف التعليقات والأخبار الخاصة بمحتوى الكراهية وفهم الدوافع الكامنة وراءها وتوصيف الحلول تجاهها.

أمّا **الاستر اتيجية الثالثة فهي الاستر اتيجية الدينية** إن صحّ التعبير، وهي نشر قيم الاعتدال والتسامح، وكذلك تجديد الخطاب الديني المسجدي. وتوجد استراتيجية أخرى هي استراتيجية علمية تقوم من خلالها مراكز البحث برصد وتحليل الأخبار المنشورة على الوسائط الرقميّة، وتحديد سمات خطاب الكراهية من أجل وضع خطط لمواجهته.

أخيرا توجد **الاستراتيجيات والأساليب الإعلامية**، لأنّ المؤسسات والأجهزة الإعلامية لديها دور في مكافحة خطاب الكراهية من خلال تقديم محتوى معتدل، والقيام بالحملات الإعلامية التوعوية بخطورة خطاب الكراهية، ونشر الوعي بين المواطنين وخاصة فئة الشباب، من خلال تفعيل مشاركاتهم الإيجابية في مواجهة خطاب الكراهية.

عندما نتصدّى لمثل هذه الأمور ممّا له صلة بخطاب الكراهية، يجب أن نقتدي بمجموعة من المعايير التي تجعلنا جديرين بتقييم مدى خطورة ذلك الخطاب. وأوّل معيار هو **تحديد الجهة المنتجة للمحتوى**. هل هي شخصية عامّة؟ هل هي جهة مؤثّرة؟ مدى سلطتها؟ مدى انتشار خطاب الكراهية؟ هل نشر لمرّة واحدة أم نشر لعدّة مرّات أم تكرّر على نطاق واسع؟. علينا أيضا أن نتعرّف النيّة أو القصد من المحتوى؟ هل هو إحداث الكراهية أم إحداث التفرقة والانقسامات؟ وما هي مدى خطورة ذلك المحتوى. هل هو خطير أو محدود الخطورة في دعوته إلى العنف والكراهية؟. كذلك يتعيّن تحديد السياق السياسي والاجتماعي لخطاب الكراهية. هل أنّ هذا السياق مهيّأ للعنف بسبب ذلك الخطاب، أم أنّ الخطاب موجّه ضد مجموعات مهمّشة سياسيا وغير ذلك من الأمور...

المعيار الثاني هو وضع مبادئ للتعامل مع خطاب الكراهية والعنصرية.

أوّلا: التحقّق من أنّ المحتوى يعزّز فعلا الكراهية والعنصرية، والتحقّق من أنّ الأمر يستوجب أو لا يستوجب الردّ بخطاب مماثل، أو أنه يتعيّن الردّ بخطاب عقلاني رشيد.

من مبادئ التعـامل مع خطاب الكراهية والعنصرية كـذلك التعلّم والتثقيف بشـأن هـذا الخطاب، وفي الأخير توثيق المحتوى الضارّ. السؤال هنا كيف نقوم بتوثيق المحتوى الضارّ الخاص بخطاب الكراهية والعنصرية.؟ والجواب يتمثّل في جمع المعلومات التالية:

- المعلومات الشخصية. اسم الضحية أي المتضرّر. البريد الإلكتروني للتواصل معه. تصنيفه: هل هو شخصٌ ما أم صحفي، أم أكاديمي...؟. تحديد العمر والنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي للضحية.

- وضع أو تحديد معلومات حول الحدث الضارّ. على أيّ منصّة وقع الانتهاك. تاريخ الانتهاك. نوع المنصّة. نوع المحتوى؟ وصف السياق الذي جاء فيه المحتوى.

- وضع أو تحديد معلومات حول القائم بالانتهاك. الاسم الخاص. اسم المستخدم عبر المنصّة التي نشر فيها المحتوى الضارّ. الحساب. رابط حساب القائم بالانتهاك. رابط المحتوى الضارّ. صورة شاشة للمحتوى. صورة شاشة للحساب. كذلك تحديد جنسية القائم بالانتهاك.

- وضع أو تحديد معلومات حول التوثيق والمتابعة، ويتعلّق الأمر بتاريخ التبليغ والإجراءات المتّخذة، والنتيجة التي أسفرت عنها هذه العملية.

من بين المعايير أيضا، كيفية التبليغ عن خطاب الكراهية، إذ علينا أن نعرف كيف نقوم بالتبليغ عن ذلك الخطاب، خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الرقميّة. ويكون الأمر، إمّا بالتبليغ المباشر عن المحتوى، بالضغط على زرّ التبليغ في المنصّة أو التبليغ عبر منصّات أخرى متخصّصة، كالمنصّات التابعة للحملات التوعوية ضدّ خطاب الكراهية، أو ربما عن طريق تقديم شكوى رسمية لجهاز الأمن ونيابة الجرائم الإلكترونية، أضف إلى ذلك، أنه يجب أن نحدّد بعض الإجراءات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني في كيفية محاربة خطاب الكراهية.

ويتعلّق الأمر برصد وتوثيق المحتوى الضارّ أو الدّاعي إلى الكراهية والعنصرية، وتحويل طلبات الإدانة ومحاسبة القائم بخطاب الكراهية إلى شركات مواقع التواصل الاجتماعي حتى تقوم بإزالة المحتوى على منصّاتها.، ثمّ تنظيم حملات تبليغ جماعية ضد المحتوى الدّاعي إلى الكراهية والعنصرية، أضف إلى ذلك، المطالبة بمحاسبة القائمين على نشر خطاب الكراهية، من خلال الجهات الرسمية وتقديم الدعم النفسي للضحايا. وفي الأخير التوعية بطبيعة وخطورة خطاب الكراهية عن طريق التربية الإعلامية والرقميّة.

وفي جانب مكمّل، على السلطات العامّة أن تتّخذ كافة الوسائل الملائمة لرفع الوعي بحريّة التعبير، والتفرقة بينها وبين مفهوم خطاب الكراهية والعنصرية، والتوعية بخطورة هذا الخطاب في المناهج والمقرّرات الدراسية، بما في ذلك الجامعية. وعلى مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بتنظيم حملات توعوية وورشات عمل لرفع الوعي بخطاب الكراهية وضرورة التصدّي له وكيفية القيام بذلك. وجدير بالنشطاء ومؤسسات حقوق الإنسان، العمل من أجل حمل شركات مواقع التواصل الاجتماعي على ضمان ممارسة أعمالها وفقا لمعايير حقوق الإنسان ومحاربة خطاب الكراهية وإزالته في السياقات المختلفة. ويتعيّن في الأخير إنشاء آليات تبليغ فعّالة وعملية يمكن للأفراد الاستئناس بها واستخدامها في حال شاهدوا محتوى يحرّض على الكراهية والعنصرية.

ملخّص

أبرز **الأستاذ كريم بلقاسي أنّ** الضرورة تقتضي استخدام الدول والجهات المعنيّة الرسمية وغير الرسمية لوسائل الإعلام الرقميّة في مواجهة خطاب الكراهية، أنّ الأمر يستوجب فهم دلالات خطاب الكراهية.

وذكر أنه عادة ما يحدث خلط بين خطاب الكراهية وحرّية الرأي والتعبير، إلاّ أنّ الفرق بينهما واسع، فحرّية الرأي يحظر تقييدها بتاتا تحت أيّ ظرف، بينما لا يجوز تقييد حرّية التعبير ما دامت لا تنتهك حقوق الآخرين أو تسيء إليهم أو إلى سمعتهم، أو تنتهك النظام العام. في حين أنّ خطاب الكراهية هو أيّ محتوى أو تعبير يخرج عن إطار حرّية التعبير بسبب دعوته أو إثارته للكراهية والتمييز ضدّ فئات أو جهات أو أفراد معنيّين، وينطوي عليه مخاطر سياسية واجتماعية كثيرة، وبهدّد سلامة الأفراد والمجتمعات وحقوقها بالأمان والحرّية.

واستعرض المحاضر أهمّ الآليّات وسبل مجابهة خطاب الكراهية على الفضاء الرقمي، بما فيها الأساليب القانونية، كالتبليغ عن الحسابات والمواقع التي تنشر خطاب الكراهية وحجبها، إلى جانب الأساليب الأمنية، كتفعيل مجموعات أو صفحات أو مدوّنات إلكترونية تابعة إلى الجهاز الأمني للمتابعة والدراسة والردّ على خطاب الكراهية، أمّا الأساليب الدينية فترمي إلى تجديد الخطاب الديني وضبطه ونشر قيم الاعتدال والتسامح. في حين تعمل الأساليب العلمية على قيام المراكز البحثية برصد وتحليل الأخبار المنشورة عبر الوسائط الرقميّة وتحديد سمات الخطاب فيها، وأخيرا الأساليب الإعلامية: ومن أهمّ هذه الأساليب تقديم محتوى معتدل لمواجهة خطاب الكراهية والأفكار المتطرّفة عبر الوسائل الرقميّة.

مدير الحوار:

نقاط مهمّة حقيقةً وواقعية. يمكن الجزئية المثيرة في الحديث عن كيفية توثيق خطاب الكراهية وتحديد هويّة المنتج لهذا الخطاب أنّ في العالم الافتراضي الأسماء رمزية والأسماء التي تُسيئ لا تَكتب بأسمائها الصريحة، وبالتالي، عندما تحاسب فأنت تحاسب مَنْ؟ وهؤلاء يملكون تأثيرا كبيرا، لأنهم مع خطاب الكراهية يروّجون أخبارا زائفة. والأخبار الزائفة مشكلة، وقد أصبحت واحدة من القضايا الشائكة، فنحن نتكلّم على الفايك نيوز وعلى الديب فايكdeep fake الذي طال الصورة وأصبح قادرا على تزويرها لإضفاء المصداقية على عملية التزوير.

مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي

الأستاذ وسيم نصر: صحفي استقصائي - فرانس 24

كما نعلم، توجد عدّة أنواع من الصحافة والعمل الإعلامي. هناك نقل الخبر، صحافة الرأي والصحافة الاستقصائية، وهذه الأخيرة هي التي في صلب عملي بفرانس 24 ضمن لغات ثلاث: الفرنسية والعربية والإنجليزية. وبطبيعة الحال، لا بدّ من التأكيد على أهمّية المحتوى والإعلام العربي، لا يمكن في تقديري أن يُؤخذ على محمل الجدّ كمرجع للباحثين وللإعلام العالمي إلاّ اعتبارا لأهمّية مضمونه وجدّيته.

سأعطيكم مثالا لقضيّتين عملت عليهما لأبيّن لكم كيف أنّ العمل الاستقصائي الجدّي يأتي بثماره، وكيف توجد فوارق في التعامل مع الإعلام من قبل الدول والحكومات، وأنتم، على نحوٍ ما، ممثّلون لها، بينما يعتبر الإعلام، حتى الحكومي منه في البلدان الأوروبية خدمة عامّة، أي خدمة للمواطنين.

أبدأ بالمثال الأول، وهو يتّصل بحادثة وقعت في مالي، تتمثّل وفقا لرواية الحكومة الفرنسية، في حصول عملية قصف جوّي لجـــــماعة تابعة لتنظيم القاعدة في منطـــقة بونتي Bounti وسط البلاد، وهي نفس رواية الحكومة المالية، غير أنّ شهادات جاءت من المنطقة المذكورة أفادت أنه تمّ استهداف حفل زفاف، ولم يكن هناك تجمّع للإرهابيين، كما زُعم.

بدأنا العمل الاستقصائي والبحث، وقد تطلّب منّا العمل شهرا كاملا، وهو المجال الزمني الذي منحتنا إيّاه فرانس 24، وأنتم تعلمون أنّ الوقت ثمين في مثل هذه الحالات. وقد تمكّنا بالفعل من الوصول إلى المرأة والرجل اللّذين كانا يقيمان حفل الزفاف، وأكد لنا أهل المرأة والرجل أنّ الأمر يتعلّق بحفل زفاف فعلا، وهو ما أكدته أيضا جمعيات هناك، كما أننا تمكّنا من الحصول على قائمة الضحايا، وهم 19 ضحية مدنية من أعمار مختلفة.

وبمزيد التحرّي فيما حصل، علمنا أنه تمّت ملاحقة درّاجة نارية عليها مقاتلان انضمّا إلى الزفاف، وبما أنّ الرجال والنساء يشكّلون في مثل هذه المناسبات مجموعتين منفصلتين ومتباعدتين وفقًا لعادات الزواج في تلك المنطقة، تبيّن لنا أنّ الجيش الفرنسي قصف المجموعة الرجالية التي انضمّ إليها المقاتلان، ظنّا منه أنها تجمّع للإرهابيين.

وبالاستناد إلى العمل البحثي والاستقصائي، أذعنا ما توصّلنا إليه في فرانس 24، أي في الإذاعة الحكومية، مناقضين بذلك الرواية الرسمية، ذلك أنّ عملنا كان جدّيا ومستندا إلى براهين، حيث وصلنا إلى العريس، وعروسه وإلى والد العريس، وحصلنا على فيديو لما بعد عملية القصف يُظهر آثار القصف، وصوّرنا شواهد على عين المكان، منها بقايا صاروخ تأكد أنه صاروخ فرنسي.

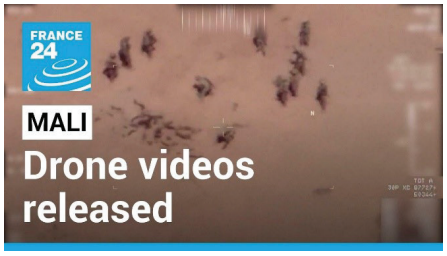

وبعد أن أجرينا عملنا الاستقصائي، قامت الأمم المتحدة من ناحيتها بتحقيق ميداني أكدت فيه ما أعلنّاه في فراس 24، وكان مناقضا لرواية الحكومة الفرنسية، ويمكن أن تجدوا التحقيق الأممي لدى المينوسما Minusma (بعثة الأمم المتحدة في مالي). ولكم أن تظنّوا أنّ العلاقة مع الحكومة الفرنسية والجيش الفرنسي، بعد عمل كهذا، كانت شديدة التوتّر، وهو ما لم يحصل، لأنّ الأمر كما أسلفت، يتّصل من الناحية الإعلامية بخدمة عامة.

وفي مثال معاكس يهمّ مالي أيضا، تمّ تركيب عملية لاتّهام الجيش الفرنسي بحرق جنود نظاميين ومحاولة إخفاء جثثهم، وذلك عندما أخلى ثكنة له بمنطقة غوسي Gossi وقام بتسليمها إلى الجيش المالي. وقد ظهرت على وسائل التواصل الاجتماعي بوادر لاتّهام الجيش الفرنسي بارتكاب المجزرة، لكن كان من الصعب التأكد من ذلك وتعرّف حقيقة ما جرى فعلا، فكان أن توجّهنا إلى وزارة الدفاع الفرنسية والجيش الفرنسي لاستطلاع الأمر، وطلبنا منهم إفادتنا بما حصل بعد خروجهم من المنطقة ومدّنا بما يفيد ما يقولون.

وقد جرى نقاش جدّي معهم، واستطعنا، وكان هذا لأوّل مرّة في تاريخ فرنسا، أن نحصل على صور تمّ التقاطها من المنطقة منذ أقلّ من يومين بواسطة طائرة بدون طيّار، وهذا يعتبر شأنا أمنيا حسّاسا وأمرا من خصوصيات الدفاع ولا يُفصح الجيش الفرنسي عنه أبدا في العادة، ولعلّهم بسبب جدّية عملنا في فرانس 24، ونقاشنا الجدّي معهم، تمكّنا من إقناعهم بمدّنا بتلك الصور التي ترون على الشاشة، والتي تُظهر جنودا من الجيش المالي ومن فاغنر التي يكثر الحديث عنها، عند وصولهم إلى غوسي بالآليّات. ونحن نرى هنا دقّة التصوير، إذ تُظهر فرنسا لأوّل مرّة قدرتها على التصوير الحراري الليلي، ولعلّ هذا ما يفسّر صعوبة النقـــاش معهم ليُفصحوا لنا عن المعلومات التي جمعوها.

أمّا الأمر الأهمّ في كلّ هذا، فهو أنّ الصور تظهر كذلك عملية دفن جثث تمّ أخذها من هومبوري Hombori ونقلها إلى غوسي لاتّهام الجيش الفرنسي بارتكاب تلك المجزرة وتلبيسه إياها، وهو ما راج على مواقع التواصل الاجتماعي. وحيث تمكّنا من مقارنة ما تمّ تصويره جوّا بما وقع نشره من معلومات تُبيّن أنها زائفة بالاستناد إلى موقع الثكنة وموقع الجثث وما تظهره الخرائط العسكرية، وباعتبار زاوية التصوير، أمكن لنا إذن تفنيد ما تمّ ترويجه.

ولبّ الموضوع فيما أقوله لكم هو أنه حين يكون العمل الاستقصائي جدّيا والمضمون كذلك، يمكن للحكومات ولوسائل الإعلام الحكومية أن تعطي المجال وتفسحه للصحافة الاستقصائية، لأنّ المحتوى الاستقصائي، إنْ كان ضارّا بك في مرحلة ما، فإنه يمكن أن يكون مفيدا لك في مرحلة أخرى، وهذا ما حدث بالضبط من الحالتين اللّتين سردتهما واللّتين قمنا من الناحية الإعلامية بتناولهما بكلّ جدّية وتجرّد.

وهنا، فإنّ رسالتي الأخيرة : افسحوا المجال للطّاقات في العالم العربي كي تعمل بحرّية وبجدّية، لأنكم إنْ أردتم أن تصلوا إلى العالم، فإنّ جوهر الموضوع في هذا المسعى هو المضمون، وما قمنا به من أعمال في فرانس 24 يتمّ ذكره اليوم في مراكز الأبحاث الإعلامية في أوروبا والولايات المتحدة وفي كثير من الأماكن، وذلك بفضل جدّيته، إذ يتعلّق الأمر بصحافة الاستقصاء وليس بصحافة الرأي، وهذا ما ينقص في العالم العربي، بالرغم من وجود محاولات لعدّة صحافيين، إذ هم يعملون بجدّية كبيرة على مواضيع شائقة ومهمّة للمنطقة.

ملخّص

كشف صحافي France 24 الأستاذ **وسيم نصر عن** كيفية مكافحة الأخبار الزائفة، ولا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي، وشدّد على أهمّية العمل الصحفي الجادّ في الإعلام بشكل عام والإعلام العربي بوجه خاص، واستعرض مثالين من إفريقيا (مالي) عن القصص الخبرية والموضوعات التي قام بتغطيتها، وقد تبيّن بعد إجراء بحث استقصائي أنّ الروايتين كانتا متناقضتين...

وخلص إلى أنّ العمل الصحفي هو خدمة عامّة تقدّم للمواطن، مضيفا أنّ أساس نجاح العمل الإعلامي هو جدّية المضمون والطرح ومصداقيته، وهذا ما تعكسه الصحافة الاستقصائية، إذا توفّرت لها الحرّية في العمل والبحث عن الحقيقة لتصبح مرجعا للإعلام الدولي.

مدير الحوار:

نستطيع أن نأخذ العبارة الأخيرة التي توّجت هذه المداخلة: افسحوا المجال للطاقات العربية" لنتابع حديثنا، لأنه توجد بالتأكيد كفاءات عربية قادرة على أن تصنع التميّز في صناعة المحتوى وفي الصحافة الاستقصائية وفي الإبداع، لكن هذا التميّز يتطلّب أدوات، فحيثما تتوفّر الأدوات يكون التميّز، إذ لا بدّ من أن تمكّن الشخص تدريبيا ومهنيا وتعطيه مساحة من الحرّية ليمارس عمله كيْ يبدع. نعود إلى مسألة التـــــدريب باعتباره جزءا أساسيا في معالجة النقـــص الرقمي أو الفجوة الرقميّة.

تعزيز تدريب الإعلاميين العرب على استخدام وسائل التواصلـــ الاجتماعي وتوظيف التقنيات الرقميّة الجديدة

أ.د رضا النجّار: المشرف على أكاديمية الاتحاد للتدريب الإعلامي

لقد أتت المحاضرات السابقة على كلّ جوانب هذا الموضوع الشائك، موضوع الفجوة الرقميّة في الوطن العربي، كمحتوى وآليات وتكنولوجيا وبرمجيات، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى تدريب الكوادر داخل هيئاتنا العربية الإذاعية والتلفزيونية، بل الحاجة إلى توعية كافة المواطنين، والحاجة إلى تربية النشء على وسائل الإعلام.

حتى لا أعيد عليكم ما قيل بشأن الانفجار الإلكتروني والتوسّع الهائل في وسائل الإعلام، ألاحظ أنّ المشكلة في وسائل الإعلام العربية، سمعية كانت أم بصرية أو مكتوبة، أنها لم تخطّط للثورة الرقميّة ولم تواكبها، ومن هنا تأتي أهمّية مؤتمرنا هذا في السعي إلى وضع استراتيجية عربية لمجابهة الهيمنة الرقميّة العالمية.

سأعطي رقمين أو ثلاثة لنستحضر الثورة الرقميّة وكيف تجمّعت وسائل الإعلام كافة في الهاتف الذكي أو الهاتف الجوّال، فسكّان العالم اليوم 8 مليارات، والذين يملكون منهم هاتفا ذكيّا هم 5.5 مليار، والذين يستعملون الإنترنت 5 مليارات، بينما يستعمل 4.7 مليار شبكات التواصل الاجتماعي، وهذا التحوّل انعكس على سلسلة الإعلام بجميع حلقاتها، من المصدر إلى الأرشيف، بمعنى أنّ كلّ شيء تغيّر.

المصادر انفجرت، ففقدنا، نحن مؤسسات الإعلام، احتكار المعلومة، سواء كنّا وكالة، أو إذاعة، أو تلفزيونا أو صحافة مكتوبة. الآن أسرع طريقة للإعلام هي الشبكات الاجتماعية وأسرع نفاذ إلى الصورة من موقع الحدث هي الشبكات الاجتماعية، بحكم أنّ أيّ شاهد على حدث في الشارع يمكنه أن يصوّر وينشر الصورة على الفور. والأغرب من ذلك، أننا كوسائل إعلام ثقيلة، علاوة على مصادرنا التقليدية، أصبحنا نعتمد الإنترنت والشبكات الاجتماعية كمصدر أساسي. المواطن هنا صار منتجا وباثّا، ولم يعد مستهلكا كما كان.

هذا تحوّل مهمّ في المصادر، وأنا أشكر زميلي من فرانس 24، الذي أعطى أمثلة حيّة على الفايك نيوز التي أجبرتنا، كوسائل إعلام لديها مصداقية أو تسعى إلى المصداقية، على التحقّق من المصادر عند فرزنا للأخبار، والتحقّق من المعلومة، إنْ كانت صورة أو فيديو. وأشكر الرئيس لإشارته إلى الديب فايك، بما يعنيه من تحريف للصورة أو الصوت باستعمال الذكاء الاصطناعي، ما يجعلكم تنطقون بعبارات لم تتفوّهوا بها، وآخر تطبيق لميكروسوفت في الذكاء الاصطناعي هو تعلّم صوتكم في ثلاث ثوان. قضية الفايك نيوز أضحت قضية ممنهجة من بعض القوى السياسية أو الاقتصادية أو الشخصية، وهي تنتهك السمعة الشخصية وقرينة البراءة والقيم الأساسية التي يقوم عليها العمل الصحفي المهني، وهنا يبرز الدور الأساسي لوسائل الإعلام. نحن نذكر الحصص التفسيرية التي أنجزت في فرانس 24 ولوموند وغيرهما، عندما نشرت

صفحة مزيّفة إشاعة وفاة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، فقد تبيّن من المكان الجغرافي والطقس والطرقات أنّ صورة الرئيس التي نشرت آنذاك صوّرت في الشتاء، غير أنها قدّمت في الصيف على أنها صورة حديثة للرئيس.

في أكاديمية التدريب الإعلامي باتحاد إذاعات الدول العربية، نحن ندرّب على أمور كهذه منذ 2017، وننظّم لذلك دورة كلّ سنة، وقد بلغنا المستوى الثاني والثالث في امتلاك الأدوات الجديدة التي تساعد على تبيّن الأخبار الزائفة، مع الاكتفاء بشخص واحد أو شخصين عن كلّ هيئة، فالأفضل في هذا المجال أن نذهب باتجاه التخصّص، فيكون هناك مرجعreferent للغرض، ولا داعي إلى تدريب كلّ صحفيّي قاعة التحرير على ذلك. وأنا أدعوكم إلى أن تبعثوا لنا كوادر مؤهّلة للمستوى الثاني أو الثالث.

الثورة الرقميّة غيّرت وسائل الإنتاج كذلك، فخفّت هذه الوسائل وانخفضت كلفتها وأصبحت في متناول المواطنين. ووسائل ما بعد الإنتاج من مؤثّرات وإضافة نصوص وخدع وغيرها أثّرت على قوالب الإنتاج. اليوم، هناك تطبيقات للبحث عن المعلومة عبر استعمال الكلمات المفاتيح على غوغل وغيره. اليوم وتغيّرت الكتابة والفورمات والمشاهدة والطول. الشباب ليس له متّسع من الوقت لبرامج مطوّلة وإنشائية. الجيل الحالي جيل زاد Z، تعوّد على السرعة وعلى zapping، فبالتالي هناك أساليب جديدة في القصّ والسّرد storytelling يجب أن نتدرّب عليها، لأنّ هناك أشياء جديدة في الإنتاج والنسق وإعادة الإنتاج والبودكاست. البودكاست هو نوع جديد من الإنتاج وليس فقط إعادة بثّ.

البثّ كذلك تغيّر، برتوكول الإنترنت وقوّة تدفّق الإنترنت سوف تزاحم مباشرة الأقمار الصناعية. فبالتالي البثّ لم يعد الأمر كما كان ومحطات الاستقبال تغيّرت. قلنا إنّ الهاتف الجوّال

عوّض الصحافة المكتوبة وعوّض الإذاعة وعوّض الموقع الإلكتروني وعوّض البودكاست، وبالتالي فإنّ وضع التلفزيون تغيّر، وشبابنا هجروا تلفزيوناتنا الكلاسيكية والمذاييع الكلاسيكية، وباتوا يختارون مكان وزمان البرنامج الذي يشاهدون. لذلك، لا بدّ من أن نتابع هذه التحوّلات الجذرية لدى شبابنا وأن نكون جزءا منها.

بالنسبة إلى الأرشيف، نحن كنّا في الأرشيف التناظري، وشكرا للإشارة التي وردت بخصوص الأرشيف العربي. الأرشيف العربي في حالة يُرثى لها، وعلينا أن نُنقذه ونعطيه حياة جديدة، ونعيد إخراجه وقولبته packaging، فربما درّ علينا بهذا ببعض المرابيح، غير أنه قبل كلّ شيء ذاكرة سمعية بصرية لا تقدّر بثمن. وللأسف، نحن نرى اليوم هذه الثروة تندثر، خاصة ما هو تناظري منها، سواء كان فيلما على إنش أو إنشين أو حتى على بيتاكام. محامل الأرشيف أصبحت اليوم رقميّة، والذكاء الاصطناعي يساعدنا على معالجة هذا الأرشيف، من تحويل الصوت إلى نصّ أو استخراج الكلمة أو الوجه أو الموضوع أو المكان، بل حتى الزمان.

في المحصّلة أنّ جميع الحلقات تبدّلت، من إنتاج وبثّ وأرشفة، وبالتالي كيف لا نتدرّب على هذا ولا نمتلك الأدوات الضرورية لذلك وأن لا نسيطر عليها؟. والحقيقة أنّ الأمر يتجاوز امتلاك الأدوات والتطبيقات، لأنّ التحوّلات سريعة وسريعة جدّا، حيث إنّ المسألة تهمّ التعليم بداية من المدرسة الابتدائية، ثمّ إنه يجب أن ننوّه إلى أنّ التدريب داخل المؤسسات يتطلّب منكم، أنتم القادة، التزاما بالتدريب والتزاما بإعادة تأهيل كوادركم، فالرهان هنا هو تنافسية المؤسسة واستمرارها.

هل سينقرض التلفزيون؟ هل ستنقرض الصحافة المكتوبة؟ التحدّي يظلّ هنا كاملا ولا بدّ من التطوير الشخصي، فجيلنا تعوّد العمل في نفس المهنة، في نفس المـــؤسسة، بينـــما شبابنا لا يثبت في تطوير مهاراته في مؤسسة واحدة ولا حتى في البلد، ونعني بذلك هجرة الأدمغة.

يجب أن نوجّه توصية إلى المشرّع ليعترف بالتكوين المستمر، ســـواء في دمشق أو تـونس، في الاتحاد كتنفيل validation، فالمطلوب أن نحفّز على التدريب المستمر ونجعله سببا لترقية أسرع. لا بدّ من تشريعات في هذا الباب.

التوصية للمدارس هي التربية على الإعلام، حتى تكتشف الناشـئة الكواليس والخـــدع التي تستعملها وسائل الإعلام، بما في ذلك في تلفزيوناتنا العادية.

لا بدّ من التوصية كذلك، بربح معركة المحتوى. فقد رأيتم أنّ القضيّة ليست قضيّة أدوات فقط، وأنّ المعركة الحقيقية هي إنتاج عربي بديل جيّد وأصيل، يمـــكن النفاذ إليه بسهولة وبأثمان زهيدة.

المعركة إذن معركة إنتاج وإنتاج وانتاج. ولأجل ذلك، فإنّ استراتيجيتنا العربية، يجب أن تقوم على تعزيز البنية التحتية وتعزيز الإمكانيات المادّية وخاصة تشجيع الإبداع والمبدعين.

ملخّص

لاحظ الدكتور **رضا النجّار** أنّ المشكلة في وسائل الإعلام، سمعية كانت أم بصرية أم مكتوبة، أنها لم تخطّط للثورة الرقميّة ولم تواكبها، ومن هنا يبرز سعي المؤتمر إلى وضع استراتيجية عربية لمجابهة الهيمنة الرقميّة العالمية.

وأضاف أنّ أسرع طريقة للإعلام وللنفاذ إلى الصورة اليوم هي شبكات التواصل الاجتماعي، ممّا جعل الوسائل الإعلامية التقليدية تعتمد هذه الشبكات والإنترنت كمصادر أساسية. كما أنّ المواطن صار هو الآخر منتجا وباثّا، ولم يَعُدْ مستهلكا.

وعرّج المحاضر على البرامج التي تضعها أكاديمية الاتحاد للتدريب الإعلامي، بشكل يتيح للمتدرّبين الانخراط في استخدام التقنيات الحديثة وبالتالي تعصير أساليب عملهم.

ودعا في خصوص الأرشيف العربي إلى ضرورة إنقاذه من الاندثار والتلف، وإعطائه حياة جديدة، باعتباره ذاكرة سمعية بصرية لا تقدّر بثمن، مشيرًا إلى دور الذكاء الاصطناعي في المساعدة على معالجة هذه الثروة الإذاعية والتلفزيونية.

وختم مداخلته بالتأكيد على أنّ المعركة الحقيقية في مؤسّساتنا الإعلامية هي معركة المحتوى، فلا بدّ من إنتاج عربيّ بديل جيّد وأصيل، وعليه فإنّ الاستراتيجية العربية ينبغي أن تقوم على تعزيز البنية التحتية ودعم الإمكانات المادّية، وبوجه أخصّ تشجيع الإبداع والمبدعين.

النقاش

الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، مدير الحوار:

أنا أؤمن دائما بأنّ الحوار الحقيقي يبدأ بعد نهاية مداخلات المحاضرين.

د. محمّد سالم - مصر

الجزء الأول من مداخلتي يتّصل بتطوير المحتوى الرقمي العربي. كلّ الكلام توجّه إلى المحتوى الرقمي للأفلام، لكن أرجو ألاّ ننسى أنه توجد كذلك الأغاني والآثار والرياضة والسياحة، فهناك إذن عناصر أخرى كثيرة من المحتوى الرقمي العربي، إنْ لم تكن تساوي الأفلام فهي تزيد عنها.

الجزء الثاني أتوجّه به خصّيصا إلى المهندسة إيناس الجبالي التي تحدّثت عن تكنولوجيا المعلومات. لديّ ثلاث ملاحظات.

أولا بخصوص استعمال الذكاء الاصطناعي وكمّية البيانات التي سننقلها من البيغ داتا big data إلى الميسيف داتا missive data، هنا نحتاج إلى تحقيق العدالة في البنية التحتية للاتصالات، لأنّ هناك بلدانا عربية مزوّدة بالإنترنت من الجيل الخامس 5G، بينما في دول عربية يقتصر الأمر على 3G، وهذا يطرح مشكلة، علينا أن ننتبه إليها إذا كنّا نريد أن نعتني بمثل هذه الأمور بشكل عربيّ جماعي.

الملاحظة الثانية في هذا الباب تتّصل بالقدرات البشرية، فالأستاذ الحارثي قال إننا لا نملكها وأنت قلت إنهم يهاجرون، وأنا أقول إنهم موجودون داخل البلد ويعملون. نحن في مصر لدينا آلاف من الخرّيجين المتميّزين الذين يعملون في بيوتهم، فأنت في هذا العالم الجديد لا تحتاج إلى أن تكون تابعا لشركة ويمكنك أن تعمل من بيتك. ربما يكون هؤلاء خائفين من بعض المشـــاكل، مثل قوّة محرّكات البحث أو غير ذلك ولكن هذه أمور بسيطة، والحقيقة أنّ هؤلاء بإمكانهم أن يكونوا عنصر قوّة بالنسبة إلينا.

الملاحظة الثالثة هي موضوع الإمكانيات، وأنا لا أتحدّث عن الأجهزة التي يعمل عليها المبدع، بل أتحدّث عن مراكز البيانات data centers والمراكز السحابية cloud centers، نحن نحتاج إلى إقامة مركز عربي عملاق للبيانات، قصد المحافظة على المحتوى العربي، على أن يكون هذا المركز ملكا للجميع.

د. رياض كمال نجم

تدخّلي يتضمّن ملاحظة بسيطة وسؤالين: الملاحظة للدكتور رضا النجـــّار، وهي أني أبشّره بأن ليس كلّ الأرشيف العربي في حالة يُرثى لها، فهناك بعض الأمثلة المطمئنة في العالم العربي ويمكن للأستاذ الحارثي أن يحدّثه عن حفظ الأرشيف السمعي والبصري في تلفزيون وإذاعة المملكة العربية السعودية.

سؤالي إلى الدكتورة أمـاني عبد المقصود عن الدراسة التي تفضّـــلت بها، فأنا أريد أن أعرف إنْ كانت العيّنة محصورة في بلد عربي واحد أو شاملة للدول العربية، وإذا كانـــت شاملة لكلّ الدول العربية، هل كانت بنسبة عدد سكان هذه الدول أم بمعيار آخر؟

سؤالي إلى الأستاذ وسيم نصر: " هل تعتقد أنّ الشبكات الإخبارية المرموقة التي نسمع عنها كثيرا يمكنها أن تستخدم في بعض الأحيان أخبارا زائفة، إذا كان ذلك ينسجم مع خطّها التحريري ومع توجّهات المالكين؟ ".

أ. ذكرى والي، صانعة بودكاست ومستشارة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

سؤالي إلى الأستاذ سوليناس، أنا شخصيا وجدت محتويات قناة (الراي) التربوية Rai School مهمّة جدّا وثريّة، وأودّ أن أعرف كيف تفعلون لتشجيع الشباب وتحفيز الأجيال الصاعدة لاستهلاك هذا المحتوى والابتعاد عن منصّات التواصل الاجتماعي، من قبيل تيكتوك وغيرها؟ لديّ كذلك توصية تتمثّل في عقد مؤتمر قادم حول صناعة المحتوى، لأنّ هذا المصطلح تكرّر كثيرا، ونحن في حاجة إلى ورشة دائمة على الصعيد العربي لكي نتعلّم سبل صنع محتوى إيجابي وآمن.

د. وليد سلامة: مستشار لدى اتحاد الجامعات العربية، خبير في المعلوماتية.

في الحقيقة ما يحزنني هو ما ورد من أرقام بشأن وضع اللغة العربية على الإنترنت، إذ كيف للغة لها 12 مليون مفردة أن لا يتعدّى وجودها على الشبكة 1.2 %.؟؟. هذه في الواقع نسبة محزنة جدّا، ولا بدّ من إطلاق مبادرة في الغرض عبر تشبيك بيوت الخبرة في الوطن العربي، أتكلّم هنا على الجامعات ومؤسسات البـــحث العلمي.

أنا في الواقع لا يقلقني وضع البنية التحتية كثيرا، ففي ظرف خمس سنوات، سوف يتمّ نقل البيانات عبر الألياف الضوئية، ما يقلقني هو غياب التشبيك الضروري بين دور البحث knowledge hub للحديث عن كيفية تصنيف اللغة العربية وتحسين وجودها على شبكة الإنترنت. الآن، اللغة العربية تحتلّ المرتبة بين التاسعة والخمس عشرة، مؤخّرا الحادية عشرة، وراء اللغات التركية والفارسية والروسية وغيرها، فضلا عن الإنجليزية، وكم أودّ لو نرى مبادرة لمعالجة هذا الوضع.

لديّ كذلك سؤال أتوجّه به إلى الأستاذ سوليناس، فقد أشار إلى كيفية مواجهة تهديد بعض الخطابات على الإنترنت من منطلق تجربتهم الخاصة، ونحن نودّ لو يقدّم لنا ولو مسوّدة توصيات لكيفية تعامل وسائل الإعلام مع هذه المخاطر بشكل عام وشامل.

د. خليل الطيّار - جمهورية العراق

لقد أثير موضوع ضعف المحتوى الرقمي العربي في أكثر من مجال، وفي ذات الوقت هناك شكوى من عدم الاهتمام بالأرشيف العربي، وهو أرشيف يحتاج على مستوى الكمّ والنوع إلى رقمنة وإعادة إحياء. وسؤالي هو في شكل مقترح يدعو إلى إنشاء مركز عربي للذاكرة السمعية والمرئية تحت مظلّة اتحاد إذاعات الدول العربية بمشاركة مالية عربية، يكون الهدف من إنشائه ترميم ورقمنة الأرشيف، لأنّ المجهودات الفردية لا تصبّ في مصلحة الإجماع العربي.

أ. صالح سعيود - مؤسسة الإذاعة الجزائرية

آلمني كثيرا أن تكون المساهمة العربية في المحتوى الرقمي العالمي على هذه الدرجة من الضعف. موضوعيا، إنتاج المحتوى الرقمي يجب أن يحمل رسالته الشباب، لذلك يبدو لي أننا غارقون في التنظير وفي عدم منح الفرصة للشباب، لأخذ المشعل بغية القيام بهذا الدور. نحن لا نملك ناصية التحكّم في الموضوع ولا القدرة على التعامل مع معطيات العصر. الأستاذة أماني أخذت النموذج السعودي كمثال على أنه الأكثر حضورا في إنتاج المحتوى الرقمي، وهذا أمر واضح وطبيعي، لأنّ الفرصة أعطيت للشباب في إطار الرؤية الجديدة للمملكة، وهي رؤية جديرة بالتشجيع والتنويه.

ملاحظة أخرى تهمّ الصحافة الاستقصائية، فهي تعبّر عن رأي، لكن الصحافة الاستقصائية

يمكنها أيضا أن تعبّر عن رأي عندما تخدم أجندا معيّنة. لذلك لا توجد مؤسسات إعلامية يمكنها أن تكون نماذج خاصة في ظلّ التوترات العالمية الحالية.

أ. الطيب قسم السيّد - هيئة الإذاعة والتلفزيون السودانية

لقد شدّني ما ذهبت إليه إحدى المداخلات حول ضرورة التركيز على المحتوى المحلّي والإقليمي، وكيف يمكن لهذا المحتوى أن يُدهش الآخر، إذ ليس لنا أن ندهشه بما عنده ولكن بما عندنا. لذلك أودّ أن أسأل بشكل مباشر: "كيف يمكن للإطار الذي نقدّم فيه المحتوى الذي نريد بسِمَاته وقيمه الخصوصيّة أن يلعب دورا مهمّا في جذب الآخر وأن يؤثّر فيه؟ ..".

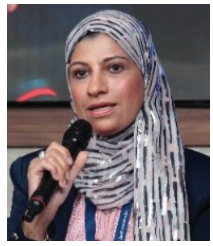

د. أماني رضا عبد المقصود.

سأجيب الدكتور رياض كمال نجم حول سؤاله. عيّنة الدراسة المشار إليها كانت في حدود 250 شخصا من مصر والإمارات من بين المستخدمين العرب لمنصّات الفيديو تحت الطلب. طبعا كان بودّنا أن تكون العيّنة عيّنة حصصيّة ممثّلة لكلّ الوطن العربي، لكن هذا يحتاج عملا مؤسّسيا وجهدا أكبر ومزيدا من التمويلات، لذلك فإنّ الأمر يتّصل بمجرّد مؤشّر.

د. إبراهيم أبوذكري: رئيس اتحاد المنتجين العرب.

هناك ملاحظة مهمّة جدّا، وهي أنّ اثنين أو ثلاثة من الأساتذة أو الأكاديميين المرموقين تحدّثوا في موضوع المحتوى، ولا شكّ أنّ الذي وضع عنوان هذه الجلسة كان يقصد بالتأكيد الحديث عن المحتوى الرقمي، وليس المحتوى التقليدي الموجود في التلفزيونات التقليدية. المطلوب منّا أن نتكلّم على الإنتاج الرقمي في لعب الأطفال مثلا، ونحن لنا دورات في ذلك. اليوم هناك أفلام كثيرة تُنْتَجُ رقميّا، وآخر ما ورد علينا من الولايات المتحدة الأمريكية فيلم ليس فيه ممثّل أو ديكور، وكلّه اشتغال على العالم الرقمي. الأمر وصل اليوم أيضا إلى كتابة المقالات، فأنت تضع عناصر الموضوع في الكمبيوتر وهو يحرّر لك المقال. كلّ الكلام تمحور حول الإعلام التقليدي والمنصّات التقليدية والإنتاج التقليدي وكيفية المحافظة عليه، لكن المرحلة القادمة آتية ولا بدّ من أن نفكّر فيها، حيث سيكون المحتوى رقميّا ويُجَسّدُ إلكترونيا. هناك اليوم اختراعات خاصة بكاميرات رقميّة والديكور الذي أقوم به أنّ ألف متر يمكن أن أنجزه في غرفة بطول أربعة متر في أربعة متر فقط.

لا بدّ من رؤية مستقبلية، واتحاد إذاعات الدول العـربية بإدارة المهندس عبد الرحيم سليمان يعدّ نموذجا في هذا المجال.

م. إيناس الجبالـي

أوّد أن أقدّم توضيحات بشأن استخدام الأرشيف ودوره في إثراء المحتوى الرقمي والتعريف بحضارتنا وتقاليدنا وهي أحيانا غير معروفة. صحيح أنّ هنالك العديد من المبادرات في البلاد العربية لأرشفة المحتوى، لكن هذا المحتوى المؤرشف والمخزّن لا أحد يعلم به. لذلك يجب أن نتطرّق إلى محرّكات البحث العربية وضرورة تقويتها بآخر التقنيات، وجعل المحتوى متاحا للجميع. فأنت في بعض الأحـــيان تجد على الواب برامج ثقافية وتاريخية حول العراق أو السعودية، لكن يُطلب منك اسم المستخدم وكلمة العبور، وهذا عائق أمام الاطلاع الواسع على هذا المحتوى. لا يكفي حفظ الأرشيف ورقمنته، لا بدّ من خطة للترويج له رقميّا digital marketing.

Mr. Giuseppe Solinas

الأرشيف والإنترنت مجال مهمّ لإنتاج الفيديو، غـــير أنّ التلفزيون لم يعـد هو مجال المشاهدة، ولا بدّ من ابتكار مخططات أعمال تستوعـــب الترويج على يوتيوب وسائر منصّات التواصل الاجتماعي.

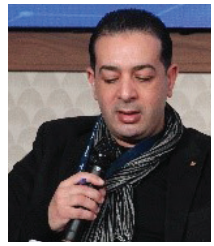

أ. د. كريم بلقاسي

أودّ ان أستفسر من السيد سوليناس عمّا أفاد به بخصوص حماية البيانات الشخصية للأطفال والشباب الذين يستخدمون منصّات المحتوى الرقمي لمؤسسة الرّاي rai عبر إتلافها مباشرة إثر الاستخدام. والسؤال الثاني يتّصل بمراقبة المحتوى الموجّه إلى هذه الفئـــات الاجتماعية بما ينسجم مع ثقـــافتهم وقيمهم، فـــهل في الإمكان إعطاء فكرة أوضح بشأن عملية تنفيذ تلك المراقبة أو الصنصرة للمحتوى؟

Mr. G. Solinas

أؤكّد مرّة أخرى على أنّ المحتوى الذي ننتجه خاضع لمنظومة محدّدة ومتشدّدة من القيم، وفيما عدا ذلك فنحن نوفّر الأدوات الضرورية لحسن التعاطي مع المحتويات المعروضة على يوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى وحسن انتقائها، وهذا هو الضمان الذي يمكن أن نقدّمه في هذا الجانب للمستخدمين، لأنه لا يمكن لنا أن نراقب كلّ المحتوى المعروض، من وثائقيات وقصص قصيرة وغير ذلك، وفي كلّ هذا، نحن نحتكم إلى خطوط تحريرية ومواثيق أخلاقية تُلزمنا أمام الحكومة والبرلمان والجمهور وأمام الصحفيين أنفسهم.

أ. وسيم نصر

أبدأ بالسؤال الذي تمّ طرحه، طبعا لا توجد صحافة استقصائية، بدليل أنّ الفضائح التي طالت الجيوش الأجنبية في العراق وأفغانستان، والفضائح الاقتصادية كشفت عنها الصحافة الاستقصائية الغربية، وبدليل أننا في فرانس 24 قدّمنا رواية مناقضة للرواية الرسمية، ولم تكن هناك تداعيات. ومن خلال العرض الذي قدّمته، كان هناك إنصاف في اختيار المواضيع، لكن لا أحد طبعا معصوم من الخطأ. أعتقد أنه يجب حماية الصحافة الاستقصائية، ويتعيّن في البلاد العربية توفير الضمانات الأمنية، لنقل الأمور كماهي، للصحفي العربي كي يقوم بعمله بكلّ تجرّد وبمصداقية.

وبخصوص السؤال المتعلّق بالتلاعب بالأخبار الزائفة، هذا أمر يمكن أن يحدث. لذلك أنا وضعت في كلامي حدّا فاصلا بين نقل الخبر واستقصائه. أعطيكم مثالا على ذلك، لـمّا تكلّم كولن باول وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في الأمم المتحدة بشأن وجود أسلحة دمار شامل في العراق، فإنّ هذا الخبر لا يزال يلاحقه منذ عشرين عاما، وهذا بالطبع أمر ضارّ بالولايات المتحدة من حيث هي القوّة الأولى في العالم. ومن هنا نتبيّن ضرورة وجود الصحافة الاستقصائية التي يمكنها أن تنقض الروايات الرسمية من أينما أتت. أكرّر أنْ لا أحد معصوم من الخطأ، لكن العبرة في النيّة وفي العمل الجدّي قدر ما تيسّر في كلّ دولة من الدول.

أ.د. رضا النجّار

لنختم بخبر إيجابي، فقد أصبنا مؤخّرا بالهزيمة والإحباط جرّاء هذه الفجوة الرقميّة العالمية، والخبر الذي أُورِدُه يبرهن على أنّ الكفاءات العربية موجودة متى استبقيناها في بلادنا ووفّرنا لها الإطار الملائم للعمل بكلّ حرّية وإبداع. الخبر يهمّ شركة صاعدة startup تونسية، تعمل في مجال الذكاء الاصطناعي عمرها خمس سنوات فقط، تسمّى Insta Deep اشترتها الشركة العالمية العملاقة BioNtech بمبلغ مالي يقدّر بـ 362 مليون جنيه إسترليني، والخبر الموازي أنّ صاحبها التونسي وعد بوضع حاسب آلي عالي القدرة لمساعدة الشركات المبتدئة.

المحور الخامس

خطة العمل والاستراتيجية المقترح اتّباعها عربيا في المجالين التكنولوجي والتشريعي

مسيّر أعمال المؤتمر

يدير الحوار في هذه الجلسة الأستاذ أحمد عسّاف الوزير المشرف العام على الإعلام الرسمي بدولة فلسطين. ونوجّه إليه تحيّة خاصة، ومن ورائه نحيّي كافة زميلاتنا وزملائنا في الإعلام الفلسطيني الذين يواصلون نضالهم المستميت وأداء رسالتهم من أجل عدالة قضية وطنهم السليب. والأستاذ احمد عسّاف من أبرز القامات المؤثّرة في المشهد الإعلامي الفلسطيني والعربي.

الأستاذ أحمد عسّاف : مدير الحوار

يشكّل هذا المحور إضافة مهمّة إلى عالمنا الإعلامي العربي. وأسجّل إعجابي بكلمة الافتتاح لرئيس الاتحاد وأطلب أن تكون ورقة مهمّة من أوراق هذا المؤتمر، لما تضمّنته من معلومات ومواقف وجيهة حول هذا الموضوع. والمحور الذي سنتحدّث فيه مهمّ جدا هو الآخر، إذ يتعلّق بخلق البيئة التشريعية والتكنولوجيا ذات الصلة بخطة العمل العربية في هذا المجال. ولدينا سبع مداخلات لثلّة من الخبراء.

آليّات تنظيم بثّ الفيديو عبر منصّات الإنترنت TTO

المهندس **محسن الغمام مالك**، رئيس قسم الإرسال الإذاعي والتلفزيوني في اتحاد إذاعات الدول العربية

- سأتناول المحاور التالية:
- تعريفات خدمة توزيع الفيديو عبر الإنترنت
- فوائد خدمات الفيديو عبر الإنترنت
- آليّات واتجاهات تنظيم الفيديو عبر الإنترنت
- التدابير الأساسية لحماية المشاهدين.

وتجدر الإشـــــارة إلى تضاعف خدمات الفيديو عبر الإنترنت من حـــيث عددها وتطـــوّرها من حيث أشكالها، دون أن ننسى دخول مشغّلي البثّ التلفزيوني المفتوح أو بمقابل الذين يطلق عليهم مقدّمي الخدمات السمعية البصرية التقليدية، هم أيضا وبشكل متزايد، سوق الفيـــديو عـبر الإنترنت، الأمر الذي يطرح مشكلات وتحدّيات في مستوى التنظيم.

في يناير 2021، أوردت ستاتيستا Statista أنّ عدد الاشتراكات في خدمة الفيديو تحت الطلب عبر العالم ارتفعت من 508.44 مليونا في 2018 إلى 642 مليونا في عام 2019، ومن المتوقّع أن يتعدّى 1,1 مليار اشتراك في 2025.

ويمكن تلخيص خدمات الفيديو عبر الإنترنت في الفئات الرئيسية التالية:

- خدمات الوسائط عبر الإنترنت (OTT) التي تتضمّن الفيديو أون لاين Online
- خدمة الفيديو حسب الطلب (VOD) أو الفيديو من إنشاء المستخدم
- خدمة الفيديو على أساس الإيرادات، على سبيل المثال، الفيديو القائم على الاشتراك أو القائم على الإعلانات، ومن هذا الصنف بالذات، تتفرّع خدمات أخرى، منها خدمة الفيديو عند الطلب بالاشتراك SVOD a subscription-based VOD، وخدمة الفيديو عند الطلب بالإعلانات AVOD an advertising-based VOD، وخدمة الدفع مقابل ما يريد المستهلك مشاهدته دون سواه TVOD – transactional VOD

ووفقا للوكالة الأوروبية لتنظيم الاتصالات الإلكترونية المعروفة بـ (BEREC)
Body of European Regulators for Electronic Communications

توجد ثلاثة مستويات لخدمات الفيديو عبر الإنترنت: المستوى الأول هو المستوى 0 والذي يوافق الشبكات التقليدية التي تعمل بالتشغيل الهاتفي. أمّا المستوى الثاني فمعروف بخدمات الفيديو عبر الإنترنت OTT 1، ويتعلّق الأمر بالوسائل الأخرى للتراسل من قبيل واتس أب وفايبر Viber، فيما يوافق المستوى الثالث المعروف بـ OTT 2 ما يطلق عليه بالتجارة الإلكترونية والفيديو وخدمة التدفّق الموسيقيmusic streaming .

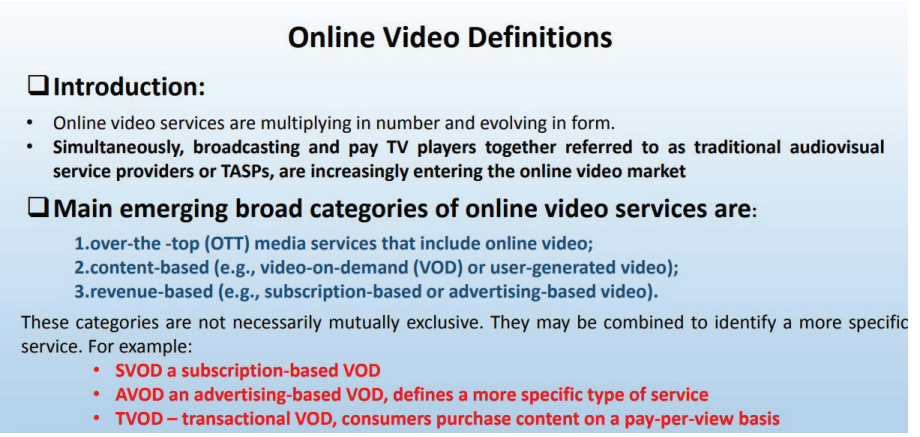

وقياسا إلى محدودية قنوات التوزيع على المنصّات التقليدية، تقدّم خدمات الفيديو عبر الإنترنت للمستهلك مزايا كثيرة، ما يفسّر ما تشهده من إقبال، ومن المتوقّع أن يصل عدد الاشتراكات فيها حوالي 2 مليار بحلول سنة 2025. كما تمكّن تلك الخدمات المشغّلين من تطوير المحتويات والإنتاجات السمعية والبصرية، وكذلك عائداتهم المالية. وتساهم خدمات الفيديو عبر الإنترنت أيضا في تطوير شبكات وسعات الإنترنت ذات النطاق العريض، حيث بلغ حجم المعطيات المستخدمة عبر الإنترنت أكثر من 400 مليار جيجابيت، تمثّل خدمات الفيديو نسبة حوالي 82 بالمائة، منها.

لقد أملت وفرة المعروض وزيادة الاستهلاك حاجة ملحّة لتنظيم عمل منصّات بثّ الفيديو عبر الإنترنت، ويمكن تلخيص أهمّ الاتجاهات والآليّات فيما يلي:

أ. الدعوة إلى إنشاء "ساحة لعب متكافئة" وهي دعوة نابعة من المشغّلين التقليديين الذين يقولون بتمتّع مُسْدي خدمات الفيديو عبر الإنترنت الجدد بميزة تجارية غير عادلة،

لعـدم خضوعهم لقواعد البثّ التقليدية. وقد دفعت دعوة هؤلاء إلى " تكافؤ الفرص" الجهات الحكومية والصناعية إلى الاهتمام بموضوع تنظيم خدمات الفيديو عبر الإنترنت وضبط قواعده. وعلى سبيل المثال، تمّ في البرازيل سنة 2018، تقديم شكوى إلى الهيئة التعديلية ضدّ مجموعة فوكس بـــلاس Fox plus المتخصّصة في بثّ الفيديو أون لاين، من مجموعة أخرى متخصّصـة في البثّ التلفزيوني بمقابل، وبعد عامين من المداولات، رُفضت الشكوى، إذ اعتبرت الهيئة التعديلية أنّ الفيديو أو لاين هو من قبيل الخدمة التلفزيونية الإضافية بمقابل ولا يُخلّ بقواعد المنافسة. ويقيم هذا المثال الدليل على أنّ عملية التنظيم غير يسيرة وقد تستغرق وقتا طويلا.

ب- دعم صناعة المحتوى والثقافة المحلّية، وذلك عبر مطالبة مُسْدي خدمات الفيديو عبر الإنترنت بتخصيص نسبة معيّنة من الإنتاج لتطوير الإنتاجات المحلّية، على شاكلة ما هو محمول في بعض البلدان على المنصّات التقليدية، أو بالمساهمة في تمويل صناديق دعم صناعة المحتوى المحلّي أو بفرض نسب من الإنتاج باللغة الوطنية.

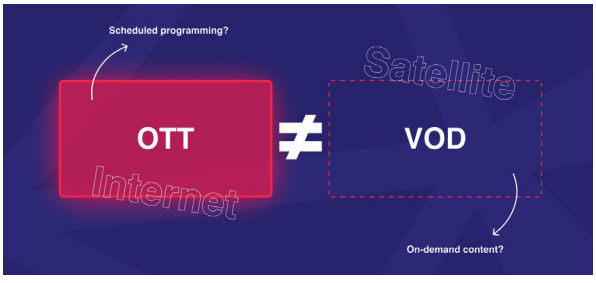

ج- التحكّم في الوصول إلى المحتوى

من خلال التنظيم الذاتي للصناعة باستخدام قواعد السلوك التي من شأنها حماية الأطفال والحدّ من الإعلانات الضارّة، وتعزيز سياسات حماية المستهلك، وإنشاء مراكز للرصد والمراقبة، على ألاّ تكون هذه الإجراءات سببا في المسّ من تنافسية السوق أو عائقا أمام حرّية التعبير.

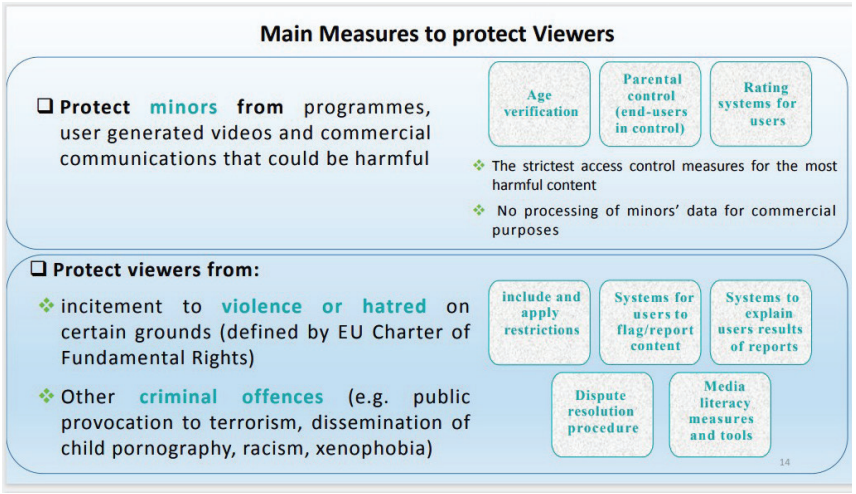

د- زيادة الإيرادات الضريبية التي توظّف على مشغّلي منصّات الفيديو عبر الإنترنت.

وحسب التجارب المقارنة، يوجد نهجان أساسيان للضرائب. الأول هو ضريبة الدخل الموظّفة على شركات التكنولوجيا متعدّدة الجنسيات، وغالبًا ما يُشار إليها بضريبة الخدمة الرقميّة. Digital Service Tax والثاني هو ضريبة محدّدة على الخدمات الرقميّة، بما في ذلك الفيديو عبر الإنترنت، والتي تأخذ بصفة أساسية شكل الضريبة على القيمة المضافة .(VAT)ويعدّ تحصيل الضرائب وتحويلها مسألة أخرى يتعيّن على الحكومات معالجتها، وفي بلدان أمريكا اللاتينية، مثل المكسيك والشيلي، يختارون عمومًا إمّا مطالبة المنصّات الرقميّة بتحويل الضريبة مباشرة أو طلب الدفع غير المباشر من خلال الوسطاء الماليين. أمّا فيما يخصّ التأكد من محلّية الخدمات، فإنّ ذلك يتمّ بشكل رئيسي عبر التعرّف على عناوين برتوكولات الإنترنت للخدمة المُسْداة IP services adresses. وللأسف فإنّ الملاحظ في هذا أنّ المستهلكين هم الذين يقع عليهم في نهاية الأمر عبء هذه الضرائب.

هـ- توسعة دائرة القوانين المنظّمة للمنصّات التقليدية لتشمل كذلك منصّات بثّ الفيديو عبر الإنترنت (OTTs) وهنا يُطرح حسب نظري إشكال تقني، لأنّ تنظيم المنصّات التقليدية، مثل منصّات الأف أم والتلفزيون الأرضي الرقمي وحتى منصّات القنوات الفضائية، يتمّ على أساس ندرة الموارد والتنافس على الذبذبات، بينما تستخدم في خدمات الفيديو عبر الإنترنت الشبكات الإلكترونية، فهل يتمّ تنظيم ما هو جديد مثل تنظيم ما هو تقلـــيدي؟. إنّ الإجابة تقود إلى ضرورة وضع قدر من التنظيم. نحن نعلم أنه في الحالة الأوروبية، تنتشر على نطاق واسع خدمة الفيديو عند الطلب بالاشتراك SVOD، حيث سيصل عدد المشتركين في أوروبا إلى 250 مليونا، وكما رأينا، يَفرض الاتحاد الأوروبي حصصا على المحتوى ورسوما للنهوض بالإنتاج المحلّي وقيودا على الإعلانات الضارّة كإعلانات الكحول والتبغ، كما توجد قيود خصوصية أخرى على منصّات مشاركة الفيديو بغية حماية المشاهدين.

إذن، أعتقد أنه لا بدّ من التنظيم بشكلٍ يؤمّن حماية غير البالغين، عبر فرض آليّات التثبّت من السنّ، والمراقبة الأبوية، وتصنيف المحتوى ومنع استعمال البيانات الشخصية للأطفال لغايات تجارية، وحماية المشاهدين عامّة من خطابات العنف والكراهية والجريمة.

وإذا كان البعض يدافع عن وجهة النظر القائلة بأنّ الحكومات يجب أن تبقى خارج وضع التشريعات والإجراءات، كما هو الشأن في الولايات المتحدة، فإنّ البعض الآخر يرى ضرورة وضع تشريعات وقيود، ولو في الحدّ الأدنى. وفي كلّ الأحوال، من المهمّ لصانعي السياسات والمواطنين على حدّ سّواء أن يكونوا على دراية بهذه القضايا، وأن يكون لديهم حوار مفتوح بشأنها. عندها فقط يمكننا اتخاذ قرارات مستنيرة حول مستقبل عالمنا الرقمي.

ملخّص

تحدّث **المهندس محسن الغمام مالك** عن آليّات تنظيم منصّات بثّ الفيديو عبر الإنترنت OTT، مشيرا إلى أنّ البثّ التلفزيوني المباشر يُقصد به البثّ المباشر عبر الإنترنت، أي محتوى يتمّ تسليمه للمشاهدين مباشرةً عبر خدمة لبثّ الفيديو على الإنترنت، ويتمتّع المستهلكون بإمكانية الوصول إلى المحتوى حسب الطلب، دون اللجوء إلى الأقمار الصناعية التقليدية أو موفّر خدمات الكابل. ويستطيع المشاهدون عرض محتوى البثّ المباشر عبر الإنترنت بواسطة مجموعة من الأجهزة، مثل الهواتف المحمولة ومنصّات تشغيل الألعاب وأجهزة الكمبيوتر اللّوحي، ولكن تتحقّق أكبر نسبة من المشاهدة على أجهزة التلفزيون المتصلة (CTV).

كما أوضح أنّ إعلانات OTT، تمثّل فرصة للمُعلنين للوصول إلى جمهور جديد واسع النطاق، بينما يميل المزيد من المشاهدين نحو بثّ محتوى الفيديو، بدلاً من استخدام الخدمات التقليدية للكابل والبثّ المتوفّرة للتلفزيون.

وأعلن أنه بحلول عام 2024، يزداد العدد الإجمالي للعائلات التي تستبدل التلفزيون بالإنترنت إلى 46.6 مليون.

مدير الحوار

أ. كريستوف لوكلارك الخبير الإعلامي الأوروبي يحدّثنا في موضوع:

سنّ وتحديث التشريعات الضرورية المتعلّقة بالإعلام والاقتصاد الرقميّين.

أنا في هذا العرض أحمل قبّعتين. الأولى أنني اشتغلت في مجال المنافسة مع المفوّضية الأوروبية، والآن أدير مركزا فكريا يسمّى مختبر الوسائط في أوروبا. كما أني عضو بالمجلس الاستشاري للمرصد الأوروبي لوسائل الإعلام الرقميّة، وهو واحد من بين الهيئات التي تتطلّع إلى مزيد من التعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية.

قبّعتي الثانية لها صبغة عملية. أنا رجل أعمال في مجال الإعلام، وقد أنشأت شبكة إعلامية مختصّة في السياسات الأوروبية، والشبكة ممثّلة في 12 بلدا، وتتحدّث 12 لغة. ولعلّ في هذا ما يدعم ما أنوي قوله بشأن الابتكار والقيادة العابرين للحدود.

ما ألاحظه أننا نتّفق بشكل عام على القضايا، ليس فقط بين الدول العربية، ولكن أيضا مع الدول الأوروبية، فنحن لدينا مشاكل متشابهة جدّا، فدعونا إذن نتعاون. في الواقع، لدينا نفس التحدّيات إزاء الشركات العالمية العملاقة. أودّ أن أقول إننا نفتقر إلى الكتلة الحرجة critical mass، وبالتالي إلى القوّة التفاوضية، غير أنّ لديكم ميزة كبيرة هي لغتكم، بينما لدينا 24 لغة رسمية.

سأمضي إلى الكلام على التشريعات وسأحاول أن أتطرّق إلى ذلك من جهة المبدأ والإطار والتنظيم المشترك. سوف لن أثير الجوانب التاريخية ولا منصّات الفيديو عبر الإنترنت ومسألة الضرائب، لكنني أتحدّث عن السياسات وكيفية جعلها أكثر تأثيرا.

سأعرّج أيضا على كيفية دعم خطة عمل اتحاد إذاعات الدول العربية، بما يتجاوز السياسات المحلّية، إذ لدينا أشكال من التعاون العابر للحدود، كما يهمّنا بروز قادة جدد في مجال الإعلام. الحقيقة أنّ الخبر السيّء في هذا أنكم متأخرون قليلا في مجال وضع السياسات وسنّ التشريعات، قياسا لأمريكا وأوروبا. أمّا الخبر السارّ فهو أننا في أوروبا قمنا بعدد من الأخطاء التي بإمكانكم الاتّعاظ منها وتفاديها.

هناك اليوم عدد من عناصر القوّة والدفع، لعلّ أولها نشأة سوق عربية إقليمية، واعتقادي أنكم إذا وافقتم على مسوّدة خطة العمل التي وضعتموها، سيكون بوسعكم أن تمضوا قُدما في تطوير إطار للبيانات وحقوق التأليف والنشر على الصعيد العربي المشترك، ومن ثمّة يمكن اعتماده في التشريعات الوطنية. في نظري، هذه هي الطريقة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من التأثير، بما يساعد على مفاوضة كبريات المنصّات العالمية "الغافام" GAFAM (غوغل، أبل، فايسبوك، أمازون، مايكروسوفت)، فأنتم ليست لديكم فكرة عن قوّة الضغط التي تمتلكها هذه الشركات. إنها موجودة عمليا في بلدانكم، لكنها لا تمارس ضغوطا كثيرة. نحن في بروكسل لدينا فكرة عن ذلك. إنه ضغط رهيب. الدليل أنه لا يوجد مكتب محاماة أو بيت خبرة لا يعمل مع تلك الشركات أو لا يأمل في العمل معها، لذا كونوا على استعداد لذلك بكـلّ قوّتكم. إنّ بعض المنصّات أقوى من بعض حكوماتكم، وحتى من بعض حكوماتنا.

فيما يتّصل بقضية الأخبار المضلّلة، وأنا خبير مختصّ في ذلك، أرى أنّ الرقابة على الإنترنت لا تنفع. ما يمكن فعله هو إجبار المنصّات على استخدام ما يسمّى مؤشّرات الثقة، وهذا ما توصّل إليه فريق عمل رفيع المستوى مختصّ في المعلومات المضلّلة، كنت أحد أعضائه قبل خمس سنوات. لقد أبدت المنصّات موافقة على إدراج مؤشّرات الثقة تلك من حيث المبدأ، لكنهم لم يمرّوا إلى التنفيذ، وأنا أعتقد أنه لو تضافرت جهودنا في هذا المجال ربما حظينا بتأثير أكبر، تماما كما هو الشأن بالنسبة إلى عدد من المبادئ الأخرى المضمّنة في مسوّدة تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالخدمات والأسواق الرقميّة.

وبخصوص جمع الأموال، سيكون من الصعب جدّا فرض ضرائب جديدة خاصة عندما يتعلّق الأمر بقطاع معيّن، لكن رسوم حقوق التأليف والنشر تظلّ مسألة قابلة للتنفيذ. فأنت بإمكانك أن تتوجّه إلى غوغل لدفع ثمن ما يستخدمونه من محتوياتك. أنا قادم من خلفية إخبارية وأعلم أنّ ما يستخدمون من محتوى هو أكثر ممّا ينتجون، فهذه مسألة مهمّة بالنسبة إلينا جميعا، ومن الوارد أن نحقّق فيها بعض التقدّم إذا كنّا حازمين جدّا فيما يتّصل بالمبادئ، وإذا توخّينا فيها نهجا إقليميا. وهنا تبرز مرّة أخرى فكرة الكتلة الحرجة وما يترتب عليها من قوّة تفاوضية.

يمكننا أيضا تطوير نماذج مبتكرة، وبالنسبة إليّ، التشريع في مسألةٍ كهذه هو العصا، فمن المحتمل أن يكون قويّا، لكن تحقيقه يتمّ ببطء ويخضع لضغوط لاحقة. المنصّات تحبّذ التنظيم الذاتي، وممثّلوها يحبّون المجيء إلى بروكسل لمصافحة موظّفي المفوّضية الأوروبية وإجراء بعض المقابلات الصحفية للحديث عن كلّ الأشياء الجميلة التي سيقومون بها في السنوات القادمة، لكن ما يَعِدون به يظلّ عادة في مستوى المبادئ ولا يطبّقونه دائما. إذن ما نحتاجه هو كلا الأمرين. العصا والجزرة. نحتاج إلى تشريعات قوية وسريعة، أسرع

من اليوم ونحتاج أيضا التنظيم الذاتي لأنه أمـــر سريع وعملي. وعندما يقع الأخذ بالأمرين فهذا يسمّى التنظيم المشترك co-regulation. أنا أدافـــع عن أمـرٍ كهذا في أوروبا، حيث وقع الأخذ به هناك وربما يحدث نفس الشيء في المنطقة العربية.

في المقابل، لا يكفي سنّ التشريعات وأخذ الوعود من المنصّات الكبرى إذ يتعيّن التـــحقّق من التنفيذ، وهنا يأتي دور الهيئات التنظيـــمية. أعلـــم أنّ في المغرب لديهم منظّمين جيّدين، وربما لا يزال الأمر دون ذلك في بقيّة البـــلدان. التنظيم أمر هامّ جدّا، ويتعيّن لتحقيقه زيادة التعـــاون بين المنظّمين على مستوى المنطقة، وكذلك مع هيئات التنظيم في أوروبا.

والحقيقة أنّ الاهتمام بالسياسات والتشريع يظلّ أمرا غير كاف، إذ يجب صرف العناية كذلك للصناعة. ففي كلّ دولة من دولنا تبدو الإذاعة العمومية مثل عملاق محلّي، لكن دعونا نواجه الحقيقة، فكلّنا أقزام أمام المنصّات. إنّ العمالقة الوحيدين هم المنصّات، وأولئك الأقزام عليهم أن يتعاونوا فيما بينهم. في القطاع الخاصّ أيضا، هناك حاجة إلى مزيد من الاندماج.

أمّا فيما يهمّ وضع تشريع جديد لحقوق التأليف والنشر في فرنسا، فقد استغرق الأمر منّا من بدء العمل وصولا إلى صرف الحقوق المالية سبع سنوات كاملة، ولم يكن ذلك ممكنا لولا التعاون الجيّد بين المستوى الوطني في باريس والمستوى الأوروبي في بروكسل. غوغل قرّرت عدم احترام القانون. ولمجابهة الموقف، التجأنا إلى سلطات المنافسة، فهؤلاء هم كذلك عمالقة حقّا وليسوا فقط مجردّ هيئات تنظيمية قطاعية. لقد حازت غوغل وضعية المهيمن ولا يجوز لها أن تجحف في الاستـــفادة من ذلك. وهذا ما قصـــدت به من حديثي آنفا عن العصا والجزرة. هي صورة بصرية وددت أن تنطبع في أذهانكم، لكي تـــذكروا أنّ الأمر لا يتعلّق فقط بالتنظيم القطاعي، ولكن أيضا بأشياء أخرى مثل قوانين المنافسة.

لمّا كنت عضوا في فريق الخبراء رفيعي المستوى في المفوّضية الأوروبية، كنت أثير مسألة المنافسة، وفي كلّ مرة كان أعضاء جماعة الضغط من غوغل وفايسبوك يراسلون قيادتهم ليشيروا عليهم بما يفعلون في هذه النقطة بالذات، أمّا الباقي فيبدو أمرا سهلا بالنسبة إليهم. لمزيد التوضيح، دعوني أشير إلى ثلاث نقاط من خلاصة التقرير الذي وضعناه.

النقطة الأولى: هي تجنّب الرقابة. لقد تمكّنا من ذلك في أوروبا، وربما لا يزال الأمر يشكّل رهانا في المنطقة العربية. يمكنكم المحاولة، ولكن من وجهة نظري، الرقابة لن تنجح.

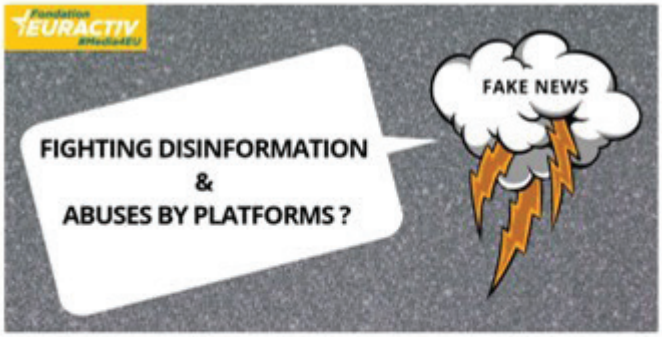

Author's short summary of HLEG report on disinformation:
"Avoid censorship..." (ok)
"...Dilute fake-news..." (self-regulation is not enough),
"... Promote quality content" (rebalancing the ecosystem)

النقطة الثانية: هي التقليل من الأخبار الزائفة، وأعتقد من هذه الناحية أننا قادرون على إضعاف تأثيرها. ستقول لك المنصّات إنها تبذل جهدا لذلك، ولكن في كلّ مرّة تحدث أزمة كبرى. انظروا ماذا وقع مؤخّرا في الولايات المتحدة والبرازيل من محاولات الزعزعة بفعل هذه المسألة. كما أشرت، المنصّات ستقول لقد حاولنا ولعلّنا لم نبذل الجهد الكافي والحقيقة أنهم لم يبذلوا أيّ جهد مطلقا.

النقطة الثالثة: هي النهوض بالجودة. هذا يستوجب المال. والأمر يتطلّب إعادة النظر في مجمل البيئة الاقتصادية. دعونا لا نفكّر في الإعلام العمومي وحده لكن في كامل القطاع، حقّا ما نحتاجه هو إعادة التوازن مع المنصّات. فهناك المنصّات من جهة، وهناك نحن في الجهة الأخرى. بشكل سريع، يوجد ما يمكن القيام به، ولعلّ الأمر أيسر في القطاع الخاص الذي يتمتّع بهامش مناورة أكبر من أجل التكامل والدمج والتركيز. وأنا متأكد أنّ المزيد من هذا سيتحقّق في السنوات القادمة.

على الجانب الناعم من المسألة، هناك فقط السوق المفتوحة للمحتوى والإنتاج المشترك الخفيف، وهنا نحن بحاجة إلى تعاون أعمق بين المؤسسات الإعلامية والميديا الجديدة وغير ذلك، وبين مختلف البلدان أيضا.

لقد اطّلعت على خطة عمل اتحاد إذاعات الدول العربية، وأودّ أن أتقدّم بفكرة أو فكرتين من وجهة نظر أوروبية. لقد حاولنا عشرين مرّة على الأقل أن نقيم منصّات أوروبية إقليمية، ولكن أغلبها فشل، ولا شكّ أنّ لديكم أفكارا لإقامة مثل هذه المنصّات، وقد توفّقون في توخّي الطريق الصحيحة وتنجحون. نحن في الغالب فشلنا، ليس فقط لأسباب منهجية واقتصادية، ولكن لفقدان الفِرَق المبتكرة المتمرّسة القادرة على استيعاب الأبعاد المختلفة، ومنها بطبيعة الحال ما هو تحريري وتقني، فضلا عن إهمال الجانب التنظيمي وجانب المال والأعمال.

أنتم لديكم فرصة من خلال سوق اللغة العربية، وهي بالتأكيد فرصة تفوق المشاهدة الخارجية، وقد طوّرتم كذلك التبادلات عبر الأقمار الصناعية والإنترنت، وأقمتم منصّات تقنية وهو أمر قابل للتوسّع. لقد طوّرتم برامج مشتركة، ولكن المشاريع المشتركة المغامرة تظلّ قليلة، وهذا أمر قد يأتي في مرحلة لاحقة. تحتاجون أيضا دعما من صانعي السياسات والمبتكرين. وفي أوروبا لدينا هيئات كثيرة في هذا المجال، ويمكنكم بالتالي الاستفادة من أخطائنا. لدينا المرصد السمعي البصري لمجلس أوروبا وفريق المنظّمين للخدمات السمعية البصرية European Regulators Group for audiovisual Services (ERGA) وهيئات أخرى، إلى جانب عدد من المعاهد الأكاديمية شبه المؤسّسية، مثل ما هو قائم في (فلورنسا) أو (لايبزغ) بينها ما هو على قدر كبير من التخصّص والتركيز، واعتقادي أنّ بإمكانكم ضمن اتحاد إذاعات الدول العربية تطوير عائلة من هيئات التنسيق تكون أكثر متانة وأكثر تكاملا ممّا هو قائم لدينا في أوروبا.

بالنسبة إلى التعاون بين وسائل الإعلام، لا أعتقد أنه يوجد معنا من يمثّل الصحافة الورقية. إنْ كان الأمر على غير ذلك، من فضلكم ارفعوا أيديكم. نحن في أوروبا نظرنا إلى الأمر من زاوية مختلفة، باعتماد مقاربة مشتركة تجاه المنصّات تجمع مختلف قطاعات الإعلام في القطاعين العام والخاص والصحافة الورقية، وبطبيعة الحال اللاعبين الأساسيين من قبيل المؤسسات التي تمثّلونها، فهذا أمر مهمّ للحصول على الكتلة الحرجة.

أرى كذلك أنكم تتعاونون مع هيئات إذاعية من قارّات أخرى. إنّ تعاونكم مع اتحاد الإذاعات الأوروبية كنظير منطقي يبدو أمرا معقولا، لكن ربما كان غير كاف. أنا لديّ إحساس من حضوري هذا المؤتمر أنه بإمكانكم التفكير في التعاون بشكل مباشر مع المفوّضية الأوروبية. أعتقد أنهم منفتحون لأمرٍ كهذا، إذ هناك كثير من برامج التعاون ذات الصلة، ثمّ إنّ البعض منكم يتمتّع، فضلا عن صفته الإذاعية بصفة وزارية، ما يجعل لديه نظراء طبيعيين في المؤسسات الأوروبية.

أخيرا، وهذه هي النقطة الأقرب إلى قلبي، إنها مسألة الابتكار ومهارات القيادة عبر الحدود. لقد كنت مهتمّا جدّا بزيارة أكاديمية الاتحاد مع الدكتور رضا النجّار وقراءة تقرير التقييم الذي تمّ توفيره لي، وأعتقد أنّ البداية كانت جيّدة جدّا في السنوات الخمس الماضية. الأمر هنا يتعلّق بالتدريب، وهو تدريب جيّد للغاية، وربما يمكنكم التفكير في أن تذهبوا أبعد من ذلك، فما هو مهمّ في تجربة القيادة هو الخبرة العملية عبر الحدود، وهذا النوع من البرامج هو الذي قمنا بتطويره في أوروبا. وسأعطيكم مثالا واحدا على ذلك. ربما سأكون منحازا بعض الشيء لأني كنت أنا من بادر إلى هذا البرنامج، وربما حصل أن رأيتم علاماته المميّزة على الأقل في فرانس تلفزيون، وبطبيعة الحال في بعض وسائل الإعلام الإخبارية في بلدان أخرى. اسم البرنامج هو ستارز فور ميديا

"Stars 4media" وهو مدعوم من برنامج الاتحاد الأوروبي المسمّى " شراكة الصحافة" " journalism partenership" وستارز فور ميديا صار بمثابة الواجهة لما يقومون به إضافة إلى برامج أخرى يُعْنى بعضها بالصحافة الاستقصائية وأنشطة أخرى قد تسترعي اهتمامكم.

إجمالا، أنشأت 14 زوجا و14 مشروعا بين محطات بثّ عامّة وخاصة، بما مجموعه 28 شركة، ما منح الفرصة للمئات من الشباب ومِنْ ذوي الأعمار المتوسطة لتطوير المهارات عبر مشاريع في مجال التجديد والقيادة. وآمل إذا تمّت دعوتي بعد عشر سنوات من مؤتمر الناشرين الأوروبيين أن أسألهم مَنْ مرّ منهم من برنامج ستارز فور ميديا فيرفع نصفهم أياديهم. والواقع أنّ هذا الأمر قابل للتحقيق، لأنّ الناس متعطّشون لبرامج كهذه.

الآن دعوني أقترب من الخاتمة لأقول إنه إلى جانب تطوير المهارات والتعاون والمشاريع عبر الحدود، أنتم تحتاجون إلى البيانات، وقد قُدّمت عروض جيّدة في هذا الباب. وبطبيعة الحال تحتاجون إلى المال. لقد أنجز الأوروبيون عددا من الدراسات الاستراتيجية ومختبر الوسائط في أوروبا، فيما هو مركز تفكير، معنيّ باثنتين منها أذكرهما بإيجاز وسيتمّ تعميم هذا العرض مع إضافات لاحقة بمزيد من التفاصيل.

هناك شيء يتعلّق بمساحات بيانات الميديا، لأنه فضلا عن التعريفات التي يجري تدقيقها، نحتاج أيضا إلى التعمّق في تبادل البيانات، الآن أنتم تتبادلون برامج المحتوى، ولكنكم تحتاجون أيضا إلى التفكير في تبادل البيانات لا سيما ما يتعلّق منها ببيانات المستهلك، حيثما كان ذلك

مناسبا. بالطبع ليس دائما. دعونا في هذا ألاّ نرتكب نفس أخطاء المنصّات. هناك كذلك دراسة تتعلّق بتقاسم المحتوى، وكلتا الدراستين متاحتان لمن لهم اهتمام بذلك.

في هذا السياق، يُطلق الاتحاد الأوروبي دعوات لتقديم مقترحات من أجل تطوير الشراكات الخاصة بتقاسم المحتويات والبيانات بين الوسائط المختلفة، والتي يمكن أن تكون مصدر إلهام لكم. من الممكن أيضا مناقشة الأمر مباشرة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي من أجل إدراج برامج مماثلة إشراكا لمناطق أخرى في المستقبل، فهم منفتحون لذلك.

الآن، استنتاجي. لقد مررنا بإيجاز شديد على المبادئ الخاصة بالتنظيم، وكانت نقطتي الرئيسية هي التنظيم المشترك، يعني التشريع والتنظيم الذاتي جنبا إلى جنب، أو ما يسمّى بالتنظيم المشترك. كما طرحنا بعض الأفكار لتعزيز التعاون عبر الحدود وظهور قادة المستقبل. إجمالا مرّة أخرى، نواجه نفس التحدّيات بين العالم العـربي وأوروبا، وهي نقص الكتلة الحرجة ونقص القوّة التفاوضية تجاه المنصّات الكونية العملاقة. وبالتالي، فإنّ ندائي هو زيادة التعاون بيننا.

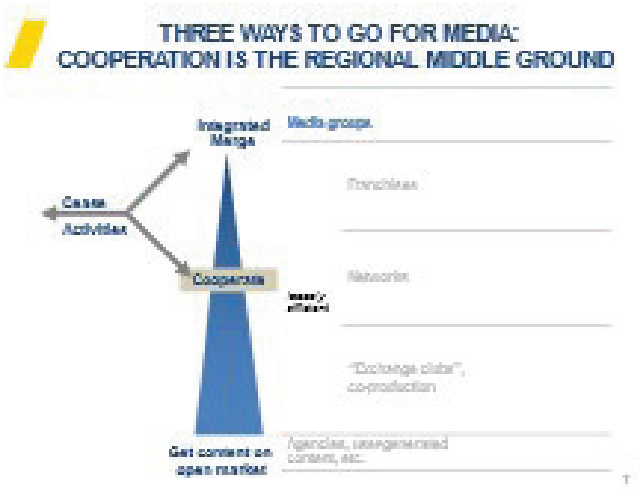

ملخّص

في جانب تحديث تشريعات الاقتصاد الرقمي والإعلامي لاحظ، الخبير **Christophe Leclerq** أنّ التعاون بين الدول العربية والأوروبية مهمّ، بفعل التحدّيات المماثلة التي يواجهها قطاع الإعلام. ويشكّل الافتقار إلى الكتلة الحرجة والقوّة التفاوضية تحدّيًا أمام العمالقة العالميين، حيث يقصد بها شركات GAFA العالمية والتي مكّنتها مجموعة من العوامل أن تجعلها أسواقًا لعمالقة التكنولوجيا والمستحوذة على كلّ شيء.

واقترح المتحدّث تطوير نطاق عمل للبيانات وحقوق النشر على مستوى المنطقة العربية، وتنفيذه في التشريعات الوطنية ليكون له تأثير أكبر في المفاوضات مع المنصّات الرئيسية. كما يجب فرض مؤشّرات الثقة على المنصّات لمكافحة المعلومات المضلّلة. وأنّ التشريع والتنظيم الذاتي والتنظيم المشترك، كلّها عوامل مهمّة... ويمكن أن يساعد التنسيق بين المنظّمين على المستوى الإقليمي والتعاون مع المنظّمين الأوروبيين على ضمان تنفيذ السياسة من جهة، والتعاون والتكامل في صناعة الإعلام بكلّ من القطاعين العام والخاص من جهة أخرى، كضرورة حتمية.

واستعرض ثلاث نقاط لمعالجة المعلومات المضلّلة: تجنّب الرقابة، وتمييع الأخبار المزيّفة، وتعزيز جودة المحتوى. وتعتبر إعادة التوازن إلى نظام المعلومات بأكمله أمرًا بالغ الأهمّية، بما في ذلك المنصّات ووسائل الإعلام الأخرى.

مدير الحوار:

أعتقد أنّ التجربة الأوروبية في علاقتها مع المنصّات الرقميّة العالمية تجربة مهمّة، وأنا مطّلع على هذ التجربة التي يفوق عمرها عشر سنوات، والتي استطاعت أن تحقّق النتائج التي كانت الدول الأوروبية تتطلّع إليها مجتمعة. أعتقد كذلك أنه من المهمّ جدّا أن نطّلع على هذه التجربة وأن نستخلص منها العبر، وأن نبدأ كعرب من حيث انتهى الأوروبيون. وما من شكّ في أنّ أهمّ شيء فيما قام به الأوروبيون هو المفاوضة الجماعية، لأنه لا تستطيع أيّ دولة، مهما كان حجمها ومهما كانت قوّتها، أن تفرض على هذه المنصّات التعامل بشكل مصالح مشتركة أو بشكل متواز، لأنّ تلك المنصّات وصلت إلى مرحلة تجاوزت فيها كلّ الحدود وأصبحت فيها عابرة لكلّ القارّات. ومن هنا أنا أدعو الجميع وخاصة الباحثين إلى أن يطّلعوا على الكيفية التي تعاطى بها الأوروبيون مع المنصّات العالمية، وكيف أداروا مفاوضاتهم معها، وصولا إلى تحقيق نتائج بدأت الآن في الظهور.

فرض الضريبة الرقميّة

الأستاذ أحمد العطاري: رئيس دائرة اقتصاديات الإعلام ومراقبة السوق الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري – المغرب

سأقتبس من صديقي كريستوف لوكلارك فيما قاله من أنّ الضرائب صعبة، في حين أنّ الرسوم أو المساهمات المالية ممكنة، فهذا ما أؤمن به أنا أيضا في التعامل مع المنصّات، على أن يكون ذلك في إطار أنموذج معدّل ومبتكر لسيادتنا الثقافية، وهذا المصطلح، مصطلح السيادة، تكرّر كثيرا هذه الأيام. لهذا أعتقد أنّ علينا أن نتحدّث أكثر عن مساهمة تلك المنصّات في الإنتاج الثقافي الوطني للدول العربية، بدلا من اعتماد رؤية خاطئة تقوم على فرض الضرائب.

إننا نعيش مرحلة من التفكير الجادّ والجدل حول مستقبل التنظيم في منطقتنا.

إنّ الاضطرابات الكبرى التي شهدتها وسائل الإعلام والقطاع السمعي البصري على المستويين العالمي والمحلّي، وما انجرّ عن ذلك من تحدّيات متسارعة، تجعل مسألة التنظيم والمنصّات مسألة ملحّة جدّا. وهذا الأمر ينطبق على كلّ المجتمعات، رغم الاختلاف بين الدول من حيث الوصول إلى المعلومات والاتصالات. وأنا أتحدّث إليكم اليوم، هناك مليار إفريقي يمتلكون هاتفا خلويا، فيما تمثّل القارّة الإفريقية 17% من مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم. وفي المغرب بلغت نسبة النفاذ إلى الشبكة 88 %. كذلك يفضّل اثنان من كلّ ثلاثة شباب مغاربة استخدام المحامل الرقميّة لاستهلاك الوسائط السمعية والمرئية. كذلك، نرى كيف أنّ الأطفال الذين بلغوا سنّ الخامسة فأكثر في المغرب يستخدمون الهاتف الخلوي ولديهم هاتف ذكي.

وبسبب هذه الوتيرة العالية جدّا للابتكار التكنولوجي، والتي تتعارض بطبيعتها مع بطء الزمن التشريعي من جهة، وباعتبار الصفة الخارجة عن الحدود الإقليمية لبعض اللاعبين الكبار من جهة أخرى، تمثّل التكنولوجيا اليوم تحدّيا كبيرا للسلطات العامة في سعيها إلى التأطير والتنظيم، خصوصا إذا لجأت إلى استخدام الأدوات التنظيمية التقليدية. لذلك توجّهت بلدان عديدة إلى تحيين المكوّنات الأساسية لأنظمتها الضريبية ومساهماتها المالية بسبب عدم تكيّفها مع العولمة الرقميّة المتزايدة.

وقبل أن أتعرّض لمعايير واتجاهات التجارب التي اعتمدت حتى الآن، خاصة في المنطقة الأوروبية، أودّ التوقّف عند مرحلتين بارزتين ميّزتا الفلسفة المتّبعة في تنظيم القطاع الثقافي والقطاع الفردي. أولاهما: الاستثناء الثقافي الذي كان أوّل محاولة، أو على الأقل المحاولة الأكثر مصداقية لإعادة التوازن بين الاقتصاد والثقافة. ويقوم هذا المفهوم الذي روّجت له فرنسا في عام 1993 على وجوب معاملة الثقافة بشكل مختلف عن المنتَجات التجارية الأخرى. وفي عام 1995، تمّ الاعتراف بهذه الخصائص على المستوى الدولي، باعتماد اتفاقية

اليونسكو كأداة قانونية مُلزمة، وهي اتفاقية تعترف بحقّ البلدان في اتخاذ تدابير لحماية وتعزيز تنوّع أشكال التعبير الثقافي لفرض التزامات على الصعيدين المحلّي والدولي.

والمرحلة الثانية، وهي القريبة منّا نسبيا، فهي القاعدة النموذجية 2 لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD المنشورة في ديسمبر 2021، والتي تشير إلى اعتماد 15 % كحدّ أدنى للضريبة على الشركات التي تزيد إيراداتها على 750 مليون يورو. وتهدف هذه القواعد إلى معالجة التحدّيات الضريبية لرقمنة الاقتصاد، وقد تمّ تصميمها لضمان قيام كبرى الشركات متعدّدة الجنسيات بدفع حدّ أدنى من الضرائب على الدخل في الأماكن التي لديهم فيها ولاية قانونية، وذلك وفقا لأنموذج محدّد يمكن للبلد المستخدم أن يترجمه بسهولة إلى قانون محلّي. وكما قيل مرّات عديدة، لا تزال الالتزامات المالية المفروضة على نطاق عالمي، مسارا متواصلا، ولا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع من حيث التنظيم. وفي المقابل، هناك أوجه تشابه بالنسبة إلى التجارب التي أوجبت التزامات الاستثمار على المنصّات التي تعمل داخل بلد معيّن، أو تستهدف جمهورها من خارجه.

ويمكن تلخيص التزامات منصّات الفيديو عبر الإنترنت بالاستثمار في أربع فئات:

- أولا: الاستثمار المباشر في الإنتاج المحلّي، كما هو الحال في مقاطعة فلاندر البلجيكية وإيطاليا
- ثانيا: دفع إتاوة كشكل من المساهمة غير المباشرة في إنتاج المحتوى المحلّي، وهذا معمول به في الدانمارك وألمانيا وبولونيا ورومانيا.

- ثالثا: تخيير المنصّات بين الاستثمار المباشر في إنتاج المحتوى المحلّي أو دفع إتاوة يتمّ ضخّها في صندوق موعود للغرض. وهذا الأمر معمول به في المقاطعة الفرنسية من بلجيكا وإسبانيا واليونان
- رابعا: فرض كلا الأمرين على المنصّات، أي الإتاوة وإجبارية الاستثمار، كما هو الشأن في فرنسا، وجمهورية تشيكيا، وكرواتيا، والبرتغال.

إنّ الفكرة القائمة في هذا الصدد هي التكيّف أو وضع المؤشّر بطريقة صحيحة ومتوازنة، ويمكن تقييم ذلك من خلال ثلاثة معايير، وهي نوع الالتزام الاستثماري، والنسب المطبّقة، وأنواع المتطلّبات الفرعية، والتزامات المنتجين المستقلّين ونوعية المنتج الذي يتعيّن إنتاجه، إلى غير ذلك. وفيما يتعلّق بالنسب الضريبية الموظّفة، فإنّ معظم البلدان تتبنّى معدّلات تبلغ 5 %. فرنسا وإيطاليا على سبيل المثال تفرضان في المقابل نسبًا تفوق 15 %، وغالبا ما يتمّ حساب هذه الاستثمارات كنسبة مائوية من الإيرادات أو حجم الأعمال المتولّد في البلد.

وتتمثّل المساهمات الاستثمارية، فضلا عن النسب الضريبية الموظّفة، في عدد من الأشكال بينها الإنتاج المشترك وعمليات الاستحواذ، ولكن في بعض النماذج التنظيمية، يمكن لتلك المساهمات أن تكون تمويلا للتدريب أو تمويلا للدبلجة والترجمة أو تكييف المحتويات لذوي الإعاقة من ضعاف السمع أو ضعاف البصر. وعندما يتعلّق الأمر بدفع رسوم أو إتاوات، يتمّ في أغلب الأحيان تحصيل المبلغ من خلال صناديق الأفلام على سبيل المثال. وفي الواقع، لا يقدّم سوى عدد قليل من البلدان تفسيرا واضحا في التشريعات حول كيفية إدارة الضريبة أو الإتاوة المحصّلة.

بالنسبة إلى خبراتنا في القارّة الإفريقية، بالطبع ليست كلّ البلدان الإفريقية على نفس الدرجة من النضج، تماما كما هو الحال في أوروبا كذلك، لكن يبدو أنّ دول شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا ونيجيريا على سبيل المثال وكينيا أيضا، توجد في طليعة مجالات الاتصال والفيديو والتجارة الإلكترونية. وتدرك إفريقيا الجنوبية وكينيا ونيجيريا في الواقع التأثير النسبي للاّعبين الكبار، مثل نتفليكس وأمازون نظرا إلى انخفاض انتشار النطاق العريض وارتفاع تكاليف الهواتف الجوّالة والبيانات، علما بأنّ معظم هذه البلدان لجأت بشكل مسبق إلى إقرار الضريبة على القيمة المضافة بمعدّلات خاصة بكلّ واحد منها. وبالطبع، فإنّ ذلك تمّ في أعقاب مفاوضات محمومة واجتماعات متتالية مع المنصّات، وصولا في نهاية الأمر إلى اتفاقات.

ودعوني أشارككم ليس بعض التوصيات وإنما بعض النقاط من أجل فلسفة تنظيمية مرنة وعلاقات مع هذه المنصّات مربحة للجانبين. النقطة الأولى، أنه بالنظر إلى التحدّيات المذكورة والدروس المستخلصة من مختلف الولايات القضائية، فإنّ الجهود الرامية إلى وضع تنظيم فعلي ومتوازن قادر على تقليص الهوّة بين الوسائط التقليدية والوسائط الحديثة، تتطلّب إلماما كبيرا من الجمهور ومن أصحاب القرار ومن هيئات التنظيم الوطنية بالمعطيات الحقيقية للمشهد الاتصالي الوطني. وأعتقد أنّ فكرة الحصول على أقصى ما يمكن من البيانات في السوق قد تمّ ذكرها عدّة مرّات.

النقطة الثانية، أنّ الالتزام بالاستثمار يجب أن يصاغ كجزء من استراتيجية أشمل لتنمية وتقوية قطاعات السينما والتلفزيون، وهذا يعني أنّ الأنموذج التنظيمي لالتزام الاستثمار يجب أن يندرج ضمن إطار متناسق لسياسة ذاتية متماسكة، وعلى المنظّمين

وواضعي السياسات أن يهتدوا في ذلك إلى أفضل الطرق، ليس فقط من خلال مراقبة السوق المحلّية، ولكن أيضا عبر تكييفها مع الحقائق المحلّية والعالمية.

النقطة الثالثة تتّصل بتشجيع المنظّمين وواضعي السياسات على توقّع التغيّرات في نماذج الأعمال، وما يترتـــــب على ذلك من تعقيدات تؤثّر على امتثال المنصّات للاتفاقات الموقّعـــة، وفي هذا السياق، سيكون من المُجدي التنسيق مع المنظّمين وواضعي السياسات في البلدان الأخرى وتوظيف الدروس المستفادة.

أخيرا وليس آخرا، يُعدّ التقويم القويّ لنتائج سياسة التزام الاستثمار أمرا أساسيا لتجنّب المبالغة في توقّع العائدات، والسؤال الرئيسي هنا يتّصل بقياس الأثر الفعلي الحاصل مباشرة من تلك السياسة، ولديّ قناعة شخصية بأنّ تعزيز القدرات الداخلية يشكّل الأساس لنجاح مثل هذه المقاربات. لتحقيق ذلك علينا أن نبدأ على الفور مسارا عميقا لتطوير وتقوية المهارات والقدرات والعمليات التنظيمية وتكنولوجيات المعلومات، وباختصار كلّ الموارد التي تحتاجها مؤسساتنا للبقاء والتكيّف والازدهار في بيئة دائمة التحوّل.

وأختم ملاحظاتي بالتأكيد على أنّ المقاربة القائمة على الشراكة هي الكفيلة وحدها بتحديد ملامح عمليات التنظيم مستقبلا، وأنّ ابتكارنا لأنماطنا الخصوصيّة، بما يعنيه من قدرة على تعويض الأنظمة السائدة يمرّ عبر المتابعة المستمرّة وتقاسم أفضل للبيانات بين المنظّمين والمستخدمين، والمؤسسات العامة. وما من شكّ في أنّ جمع البيانات الميدانية الخاصة بالبيئة السمعية البصرية وتقاسمها لا يمكن له إلاّ أن يستفيد من التفكير الدائم والعميق والواسع، ومن تبادل التجارب بين فرق العمل الوطنية.

ملخّص

تناول **الأستاذ أحمد العطاري** مسألة الضريبة الرقميّة، حيث شكّل الانتشار السريع والقويّ لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT عوامل قوّة لانتشار السلع والخدمات الرقميّة بشكل كبير. كما أحدثت الابتكارات الرقميّة تحوّلات عدّة في جميع قطاعات الاقتصاد، عن طريق إدخال نماذج عمل ومنتَجات وخدمات وأساليب جديدة لخلق القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل. ونتيجة لوجود المنصّات الرقميّة، أصبح باستطاعة الفرد الوصول إلى قدر غير مسبوق من المعلومات، وإتمام الخدمات المالية عبر الإنترنت، والاستفادة من الخدمات الضرورية، كالصحة أو التعليم والإعلام والترفيه، وهو ما مكّن من إعادة تشكيل طرق الإنتاج.

فرض التطوّر الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نماذج جديدة للتجارة وللشركات ولممارسات الأعمال لم تكن معتادة من قبل. فكما اختلفت قواعد الأعمال، آن لقواعد الضرائب هي الأخرى أن تواكب تلك الظاهرة. حيث تستطيع الشركات الرقميّة أن تقدّم منتَجاتها بصفة عابرة. وحتى الآن لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن الإخضاع الضريبي العادل لأنشطة صانعي السياسات في كلّ دولة تنتهج الاقتصاد الرقمي على المستوى الدولي. ونظرا إلى الضغوط والمطالبات بتحقيق العدالة الضريبية، عمد البعض إلى اتخاذ وتطبيق تدابير أحادية الجانب لضمان حصولهم على حصة عادلة من الإيرادات الضريبية.

مدير الحوار:

لا بدّ أن أشير إلى التجربة المغربية في هذا المجال، فالمغرب يكاد يكون من الدول العربية المتقدّمة جدّا في مفاوضاتها مع هذه المنصّات، وفي تحقيق بعض النتائج المهمّة التي يمكن أن نطّلع عليها بشكل تفصيلي ونستفيد منها.

والآن مع **الأستاذ سامي الهيشري**، مستشار الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب:

الحفاظ على أمن البيانات والمعلومات الشخصية

نستعرض خطة العمل الاستراتيجية المقترح اتّباعها عربيا في المجالين التكنولوجي والتشريعي للحفاظ على أمن البيانات والمعلومات الشخصية المُعدّة من قبل المكتب العربي لمكافحة الإرهاب والتطرّف، والخـــــطة العربية للأمن السيبراني التابعة إلى الأمانة العامة لمجلـــس وزراء الداخلية العرب.

خطّة العمل الاستراتيجية تستند إلى ما فرضته التطوّرات الكبيرة في عالم البيانات والمعلومات من مخاطر وتهديدات متعلّقة بسرّية المعلومات وخصوصية البيانات، وما يتطلّبه ذلك من ضرورة وجود نظم أمنية متقدّمة وتوافر منظومة للحماية التقنية والتشريعية للتعامل معها.

تتكوّن الخطّة من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: هو التعاون العربي في مجال الحفاظ على أمن البيانات والمعلومات الشخصية، إذ يُعدّ هذا التعاون الذي يقوم على الاستثمار في القدرات الأمنية وتقوية العمل الجماعي مطلبا مهمّا لوضع منظومة حمائية متطوّرة، تأخذ في الحسبان جميع المقوّمات التقنية والتشريعية الضرورية لتعزيز الأمن المعلوماتي العربي. وتتمّ ترجمة استراتيجية التعاون العربي في إطار عمل يتضمّن التدابير والإجراءات الشاملة لتعزيز منظومة التعاون العربي من أجل الحفاظ على أمن البيانات والمعلومات الشخصية. ومن أهمّ المجالات المكوّنة لإطار العمل: المجال التشـــريعي، ومن خلاله تبرز اعتبارات قانونية لسنّ تشريعات حماية البيانات الشخصية يمـــكن إيجازها في العناصر التالية:

- اعتبار البيانات الشخصية ضمن الممتلكات الشخصية، بحيث لا يجوز معالجتها إلاّ بعد موافقة صاحبها على ذلك بشكل مباشر وموثّق.

- لصاحب البيانات الحقّ القانوني في منح الاستفادة من بياناته الشخصية لجهة مستفيدة، شريطة التعاقد مع هذه الجهة والتنصيص على جميع التفاصيل المتعلّقة بنوعية الاستفادة وطبيعتها ومجالها.

- استخدام البيانات الشخصية لضرورات المصلحة العامة، على أن تقوم مشروعية السلطة المختصّة في استخدام تلك البيانات على التوافق بين المصلحة العليا ومصلحة صاحب البيانات، ولا بدّ للمعالجة التي تتمّ لغرض محدّد أن تخضع لاشتراطات وقيود وصور محدّدة.

- توفّر الالتزام القانوني، إذ يجب أن تكون هناك أسس قانونية وقواعد مُلزمة في طريقة معالجة البيانات الشخصية تضمن حقوق الأطراف وتنظّم الشكاوى ونزاعات الإخلال بالخصوصيّة.

- تحديد ما يتعلّق بطرق جمع البيانات واستخدامها والإفصاح عنها في الأغراض المحدّدة، التي من أجلها تمّ جمع البيانات، وتوضيح متطلّبات الموافقة الضمنية أو الصريحة من صاحب البيانات.

وعليه فإنّ الاعتبارات القانونية والتنظيمية تُعدّ مطلبا أساسيا لدعم منظومة الحماية والأمن للبيانات الشخصية عبر مختلف الوسائط. وفي هذا السياق بادرت عدّة دول عربية إلى بناء أطر تنظيمية للبيانات ضمن قيود والتزامات قانونية وإجرائية، لغاية منح مزيد من الثقة التقنية للانخراط في التحوّل الرقمي والمساهمة في تحفيز التجارة والخدمات التقنية. ومن تلك الدول، المملكة الأردنية الهاشميـــــة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

ومن المؤكد أنّ التشريعات في المجال التقني لا يمكنها وحدها حلّ جميع تحدّيات الخصوصيّة والمحافظة على البيانات والمعلومات الشخصية. لذلك تعتبر الحلول التقنية محـــــورا أساسيا في التطبيقات الخصوصيّة التي تتضمّن الاستخدام الآمن للتقنيات ومواكبة التطوّرات الجديدة في الفضاء السيبراني.

المبحث الثاني في الخطة العربية الاستراتيجية لأمن المعلومات والبيانات: هو دور مجلس وزراء الداخلية العرب، إذ بدأ اهتمام المجلس بتعزيز منظومة الأمن السيبراني ومكافحة جرائم تقنية المعلومات منذ ظهور المؤشّرات العالمية لتنامي ظاهرة التهديدات التقنية، وما أوجبته من أهمّية التدخّل لدعم أجهزة الدول العربية والقيادات الأمنية فيها، بهدف خلق فضاء سيبراني آمن يمنع ارتكاب أيّ نوع من أنواع جرائم المعلومات، بما فيها تلك المتعلّقة بالبيانات والمعلومات الشخصية. وقد تنوّعت جهود المجلس في هذا الإطار، وفقا لكلّ مرحلة من المراحل، ووفقا لطبيعة ونوع القضايا والاهتمامات، وتمّ للغرض:

- إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات سنة 2010
- إنشاء وحدة متخصّصة في مكافحة جرائم تقنية المعلومات
- تشكيل فريق الخبراء العرب في مكافحة جرائم تقنية المعلومات
- إنشاء عدد من قواعد البيانات المتخصّصة في جرائم تقنية المعلومات في المكتب العربي لمكافحة الإرهاب والتطرّف
- دعم جهود التعاون والتنسيق العربي والإقليمي والدولي في مجال مواجهة جرائم تقنية المعلومات.

والمبحث الثالث في خطة العمل الاستراتيجية المقترحة للحفاظ على البيانات والمعلومات الشخصية: يتصّل بمراجعة المعايير الدولية المعمول بها في الغرض، واعتماد جملة من المسارات المتكاملة، وإقرار عدد من المنطلقات الأساسية لتحقيق الأهداف، ومن ذلك:

- نشر ثقافة أمن البيانات الشخصية
- تطوير منظومة التشريعات والنظم والامتثال للقانون العام لحماية البيانات
- تأسيس روابط معالجة البيانات والمعلومات الشخصية
- المراجعة الدولية للائحة حماية البيانات
- تفعيل الإطار العربي لمواجهة القرصنة الإلكترونية وحماية الشبكات
- بناء الثقة، من خلال وضع سياسة لحوكمة التبادل ومشاركة البيانات والمعلومات الشخصية
- إجراء الدراسات المتعلّقة بتعزيز أمن وحماية البيانات على المستوى العربي

ملخّص

بخصوص الحفاظ على أمن البيانات والمعلومات الشخصية، جاءت مداخلة ممثّل مجلس وزراء الداخلية العرب، الأستاذ **سامي الهيشري** مركّزة على أهمّية حماية البيانات الشخصية في الاقتصاد الرقمي والتعاون العربي في مجال الحفاظ على المعلومات الشخصية.

وتتضمّن خطة العمل المقترحة من المجلس لاستراتيجية حماية البيانات والمعلومات الشخصية:

- نشر ثقافة أمن حماية البيانات الشخصية
- تطوير منظومة التشريعات والنظم والامتثال للقانون العام لحماية البيانات
- تأسيس ضوابط معالجة البيانات والمعلومات الشخصية
- المراجعة الدورية للائحة حماية البيانات
- تفعيل الإطار العربي لمواجهة القرصنة الإلكترونية وحماية الشبكات من خلال وضع سياسة وحوكمة تبادل مشاركة البيانات
- إجراء الدراسات المتعلّقة بتعزيز البيانات وحمايتها على المستوى العربي.

مدير الحوار:

الحقيقة أنّ ما نكابــده حين نكون موجودين على المنصّات الرقميّة يشبه إلى حــدّ بعـــيد ما يحدث لأيّ أحدٍ منّا عندما يذهب إلى البنك من أجل الحصول على قرض، فبعد مفاوضات شاقّة، يوافق البنك على منحه القرض الذي طلب، ولأنه يستعجل التوقيع للتمتّع بقرضه يقوم بتوقيع مجموعة كبيرة من الأوراق فيها شروط لا أوّل لها ولا آخر. بعد ذلك، وعندما يأخذ القرض يكتشف أنه تورّط في الموافقة على شروط كبيرة، ويعي أنّ البنك صار له الحقّ في القيام بما يشاء، وهكذا هو الحال مع المنصّات الرقميّة، فأنت بمجرّد الانضمام إلى هذه المنصّات، تكون قد وافقتَ على شروط كبيرة يحــقّ من خلالها لتلك المنصّات أن تتصرّف ببياناتك الشخصية، ومن هــنا تتحدّد أهمّية هذه البيانات المتاجرة بها كما يجري الآن، فأهـــمّ كنز موجود الآن هو البيانات الضخمة big data، ولكم أن تتصوّروا كم تستفيد تلك المنصّات منها وكم تتاجر بها.

لهذا، فإنّ موضوع: **الحفاظ على أمن البيانات و المعلومات الشخصية** مهمّ جدّا ويطال الجميع، ونحن على المستوى الفردي قد لا نستطيع أن نؤثّر فيه، لكن لا بدّ من وجود تشريعات على المستوى الدولي من شأنها أن تُلزم المنصّات بعدم تجاوز القوانين.

في هذا السياق، يتحدّث **الدكتور عبد الرزّاق المرجان** مدير مركز الجرائم السيبرانية والأدلّة الرقميّة في جامعة نايف للعلوم الأمنية.

أودّ أن أبدأ كلامي معكم بسؤال: " من يتوقّع منكم أنه منتج للبيانات الشخصية فليرفع يده؟". أرى نسبة بسيطة يقولون إنهم منتجون. طيّب وماذا عن المستهلكين. من يتوقّع نفسه مستهلكا للبيانات الشخصية؟ أرى كذلك نسبة بسيطة ممّن يقولون إنهم مستهلكون."

للإجابة عن هذا السؤال، ولكي نعرف أهمّية البيانات الخـــاصة، وسأتحدّث عن الحفـــاظ على أمن البيانات. وأستهلّ تدخّلي بكلمات لصاحب الســـموّ الملكي وزير الداخلية السعودي، الأمـير عبد العزيز بن سعود، بصفته رئيس مجلس وزراء الداخلية العرب والرئيس الأعلى لجامعة نايف للعلوم الأمنية، ففي هذه الكلمات يحدّد سموّ الأمير فوائد للتقنية، يقابلها وجه مظلم يتمثّل في التحدّيات الأمنية، ومن ضمن هذه التحدّيات خصوصية البيانات الشخصية.

نحن نتحدّث عن وسائل أو شركات التواصل الاجتماعي، والسؤال موجّه إليكم جميعا: " ماذا لو أقفلتْ وسائل التواصل الاجتماعي هذه جميع الحسابات العربية حاليا؟ كيف ستواصلون مع المواطنين؟ افترضوا أنّ تويتر أو فايسبوك أقفلت جميع حسابات الدول العربية وجميع القنوات العربية، كيف ستتصرّفون في أزمةٍ كهذه؟. ". هذا الافتراض يقيم الدليل على وجود تحدّيات كثيرة في علاقة بانتهاكات البيانات الشخصية. فما هي هذه التحدّيات، وما هي الصور الممكنة لتلك الانتهاكات.؟ أثيرت الجوانب التجارية، والكلام سيقودنا بالطبع إلى التوصيات الكفيلة بالتصدّي لهذا الوضع، وأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب أصدرت الكثير من التوصيات في هذا الشأن.

الحقيقة، أنّ الأمر يتّصل بالفضاء السيبراني، وهو فضاء تواصل ليس فقط للأفراد، بل كذلك للدول والجهات، يعني للجميع. وقع ذكر خريطة تتكوّن وتتشكّل من البيانات المصدّرة والمنتجة، وقد أصبـــح الشخص أو المستخدم هو المنتج الحقيقي في عالم البيانات الضخـــمة. نحـــن نتحدّث عن البيانات الضخـــمة لكن المنتج الرئيسي لهذه البيانات الضخمة هـــو أنت. في السوق الأمريكية لتحليل البيانات الشخصية حسب شركة أيبل، بلغ حجم المعاملات 230 مليار دولار في عام 2021، هذا الرقم يهمّ عاما واحدا، وسيكون في حدود 550 مليار دولار بعد ثلاث أو أربع سنوات. هذه أرقام فلكية، وهذا يدلّ على وجود صناعة كبيرة في مجال تحليل البيانات.

وبخصوص لوائح النظام الأوروبي لحماية البيانات GDPR (General Data Protection Regula-tion)، هذا النظام جيّد بالتأكيد، لكنّه خلق تحدّيات في تحليل البيانات وخلق بيئة آمنة للمجرمين والإرهابيين. الـ GDPR، لم يخلق حلولا بل خلق تحدّيات. يوم 28 يناير يصادف اليوم العالمي لخصوصية البيانات، فماذا أعددنا للاحتفاء بهذا اليوم. لقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 5 مليارات تقريبا، لكن هل تعلمون كم هو عدد الأجهزة التي ستكون مرتبطة بالإنترنت في عام 2025؟ سيكون هناك أكثر من 70 مليار جهاز إلكتروني مرتبط بالشبكة. أمّا بالنسبة إلى تكلفة اختراقات البيانات، فهي في المتوسط 4 مليار دولار دوليا، وهي تبلغ سبعة مليارات في مستوى الدول العربية. في عام 1922، تعرّض 83 % من المستخدمين للاختراق، واحتلّت منطقة الشرق الأوسط المركز الثاني عالميا فيما يخصّ الاختراقات.

أودّ أن أريكم تجربة عملية تُبيّن كيف أنكم تمنحون بأنفسكم البيانات لشركات التواصل، بمعنى أنه مهما وضعنا من تشريعات في هذا المجال فإنها لن تكون كافية. الذين عندهم أيفون أو أبل، أنا أدعوهم إلى أن يتّبعوني في هذه الخطوات ليروا حجم البيانات التي ينتجونها. روحوا إلى settings وادخلوا منها على security and privacy وستفاجؤون بكمّية المعلومات التي أنتم تصدّرونها الآن. انزلوا الآن إلى location services لو أنتم ضغطتم عليه فهذا سيعطيكم التطبيقات التي جائز أنكم بصدد إصدار بيانات بواسطتها، لكن ما يهمّني الآن أن تنزلوا إلى أسفل التطبيق، وتحديدا إلى system services وأرجوكم أن تدخلوا عليها، ثمّ انزلوا إلى significant locations، سيُطلب منكم عندئذ كلمة المرور password، فإذا وضعتم كلمة العبور، فمعناه أنّ جميع تحرّكاتكم الجغرافية صارت الآن مرصــودة، وها أنتم بذلك تصدّرون الآن إحدى المعلومات.

طبعا لو عدنا الآن إلى settings ودخلتم من جديد إلىsecurity and privacy ونزلتم إلى analytics and improvements وضغطتم على ذلك، فستقفون على كمّية المعلومات التي تظهر لديكم من البيانات التحليلية analytical data وستلاحظون كمّية ضخمة من المعلومات تتّجه إلى تويتر بإرادتكم، وكما قال معالي الوزير، أنتم بموافقتكم على السياسة الخصوصيّة توافقون على كلّ شيء.

بالنسبة إلى المعلومات الجغرافية، فإنكم باستخدام تطبيقgoogle maps المسجّل لديكم مجانا إنما تقدّمون بياناتكم الخاصة، فالمنصّات المجانية لا تقدّم شيئا لوجه الله تعالى، فهي تستخدم بياناتكم الخاصة عبر رصد سلوكاتكم. نحن نفرح كثيرا للبرامج المجانية، لكنّها جميعها تنطوي على سرقة لبياناتنا الشخصية، ومن تلك البيانات IP adress وusername وpassword. هناك البيانات الحيوية أيضا، فنحن مثلا نفرح لاستعمال تطبيق سيري siri لتسجيل بصمة الصوت، ولـــكن باستعماله نحن نعطي بصمات أصواتنا، أي أننا نعطي بمحض إرادتـــنا بصمة حيوية لوسائل التواصل الاجتماعي.

الأمر ذاته بالنسبة إلى التلفزيون الذكي، فأنتم تأخذون لوحة التحكّم remote control وتسجّلون أصواتكم عليها لتبدّلوا القنوات. هكذا أنتم تعطون بصمة صوتكم. الآن هم لديهم رقم هاتفك الجوّال ولديهم IMEI لجهاز جوّالك وبصمة صوتك وبياناتك الوراثية، فحتى الحكومة ليس لديها كلّ هذه البيانات الحيوية، وأنتم تعطونها لوسائل التواصل الاجتماعي.

الآن، لدينا مشكلة في جمع البيانات وفي معالجة البيانات وفي حفظ البيانات والتحكّم في الأصول، إذ هناك جهات التحكّم، وأنت لمّا تقوم بتسليم بياناتك إلى وسائل التواصل الاجتماعي

أو لأيّ جهات أخرى، فسيوجد من يتحكّم في تلك البيانات ويقوم بمعالجتها بالطريقة التي يراها، وسيكون له الحقّ في أن يفصح بها لطرف ثالث أو أن يتبادلها مع أيّ جهة كانت، وهو أيضا من يتيح لك سبل النفاذ access. وبالنسبة إلى حفظ البيانات، توجد مشكلة تتعلّق بمكان الحفظ، فهل سيتمّ ذلك في الدول العربية مثلا؟. في أوروبا ألزموا شركات التواصل العالمية أن يضعوا الخوادم في المنطقة الأوروبية حتى يستطيعوا مراقبتها وتقييمها بين الفترة والأخرى.

في جانبٍ آخر، هناك لغط كبير واختلاف بين الأمن السيبراني والخصوصيّة، فهما متباينان ومتقاطعان في آن، وليس كلّ انتهاك مسّا بالأمن السيبراني، إذ لا بدّ من حصول اختراق يتّصل بالجرائم السيبرانية في المستويين المحلّي أو الدولي. هناك اليوم مثلا مسألة الفدية ransomware، حيث تقوم الأوساط المُجرمة بضرب البيانات الحكومية وتهدّد بنشرها في حال عدم دفع أموال. يمكننا أيضا أن نتحدّث عن وكالة الاستخبارات الأمريكية ونتساءل عن سياستها في الاحتفاظ بالمعلومات، ممّا له علاقة بالمستويين المحلّي والدولي، وفي هذين المستويين المترابطـــين يجب وضع التشريعات.

لقد تمّ ذكر العديد من الانتهاكات، وأنا أودّ أن أعطيكم صورا عنها. هناك القرامات التي تنبني على سلوكيات المستخدمين والتي تُعتمد لوضع خوارزميات خفيّة، فما إن تتكلّم حتى تتوجّه إليك الإعلانات مباشرة قبل أن تبحث عنها، والتفسير أنه لمّا يكون ميكرفونك في حـــالة اشتغال، يتمّ من كلامك التقاط كلمات مفاتيـــح، وبتحليل تلك الكلمات، تتوجّه الإعلانات إليك مباشـــرة. هـذه الأشياء بدأت تتّضح للجهات الأوروبية التي دخلت في حالة مواجهة مع شركة فايسبوك وشركة تويتر اللتين هدّدتا بإغلاق جميع عملياتهما في أوروبا، والسبب أنّ هاتين الشركتين أرادتا

أن تنقلا بيانات الأوروبيين إلى الخوادم الموجودة في الولايات المتحدة والقيام بتحليلها، والأوروبيون رفضوا ذلك بالطبع، بحكم قانون حماية البيانات الـ GDPR، فهذا القانون يمنع نقل البيانات وتحليلها خارج أوروبا.

مثال آخر يتّصل بالألعاب الإلكترونية، فهذه الألعاب خطيرة جدّا، ولا بدّ أن تقع ضمن دائرة حماية البيانات الخاصة بالأطفال ومنع انتهاك خصوصيّتهم، وقد تمّ تغريم شركة فرتنايت Fortnite بمبلغ 520 مليون دولار كتسوية لمحاولتها الاحتيال على الأطفال لجرّهم إلى عمليات شراء لمنتَجاتها.

واختصارا للتحدّيات التي تواجهنا، يتعيّن أن ننتبه إلى حرب الجيل الخامس للإنترنت وهي الأخطر. أنتم تتحدّثون عن التزييف العميق، الديب فايك، والأخبار الزائفة، هذه صناعة لتحقيق أجندات معيّنة. لا بدّ أن نكون واعين بحروب الجيل الخامس. يتعيّن كذلك أن ننتبه إلى الهجمات السيبرانية والاختراقات الحاصلة، وإلى الحوسبة السحابية بحكم انتقالنا إلى الكلاودينغ clou-ding، وعلينا أن نتعاطى مع البيانات الضخمة. ضروريّ كذلك الانتباه إلى المدن الذكية لأنها تنتج بيانات شخصية كثيرة. لقد رصدنا في جامعة نايف 130 ألف زائر عربي يوميا لمواقع الاحتيال المالي.

التوصيات:

أن تكون لك إدارة مخاطر الخصوصيّة، فهذه من الوظائف الجديدة والمستحدثة، لكننا لاحظنا غيابها في المنظمات والجهات والشركات العربية. لا بدّ أيضا من وجود أخصّائي في مجال خصوصيّة البياناتdata protection officier ، ولا بدّ من إصدار نظام عربي لدعم حماية البيانات الشخصية، مع تنفيذ برامج توعوية في الغرض، إذ لا توجد في البلاد العربية برامج حقيقية لتوعية الناس بمخاطر استعمال البيانات الشخصية، وبإمكان جامعة نايف للعلوم الأمنية أن تعمل على إعداد دراسة سياسات في حال العمل مع شركات التقنية الضخمة.

ملخّص

طرح الدكتور **عبد الرزّاق المرجان** سؤالا: هل أنت منتج للبيانات أم مستهلك فقط؟ فنوّه أنّ الجوانب التقنية فيها أمور إيجابية، ولكن هناك جانب مظلم يعتبر تحدّيا، وهو خصوصية البيانات الشخصية، حيث إنّ الفضاء السيبراني هو فضاء تواصلي، وأصبح أيّ شخص أو جهات وهيئات منتجة للبيانات الضخمة،

وذكر أنّ 28 من يناير هو اليوم العالمي للحفاظ على خصوصيّة البيانات، متسائلا: ماذا أعدّت له المنطقة العربية؟ لا سيما وأنّ هناك أدوات وأجهزة ستظهر مستقبلا، تكون مرتبطة بالإنترنت سنة 2025 في حدود 70 مليار جهاز إلكتروني.

أيضا هناك إحصائيات خطيرة تشير إلى أنه على الصعيد الدولي، بلغت تكلفة الاختراقات 4 مليار دولار. وفي مستوى المنطقة العربية 7 مليار دولار، أي ما يقارب 83 % تعرّضوا لاختراق عام 2022، كما أنّ هناك بيانات جغرافية تخترق، إلى جانب التطبيقات المجانية والبيانات الحيوية، مثل البصمة والصوت، لديها الحقّ في معالجتها واستخدامها.

فالأمن السيبراني والخصوصيّة هما مختلفان ويتقاطعان، بحيث ليس كلّ انتهاك واختراق يُعدّ من الأمن السيبراني، وإنّ الاختراق السيبراني يضرب الجهات الحكومية CIA، وهو ما تدعو الحاجة إلى سنّ تشريعات محلّية وطنية وأخرى دولية، ومن بين أشكال جرائم اختراق الخصوصيّة نجدها حتى في ألعاب الأطفال.

مدير الحوار:

لقد أكد لنا هذا العرض المهمّ بما لا يدع مجالا للشك، أنّ كلّ بياناتنا مستباحة وخاضعة للمتاجرة بإرادتنا أو بغير إرادتنا. تذكّروا جيّدا مثال قرض البنك الذي نوقّعه، وهذا الذي يحدث تماما عندما ننضمّ إلى هذه المنصّات، فبياناتنا هي أكبر ثروة موجودة لديهم. وأريد هنا أن أشيد بالأبحاث وبالمستوى الذي وصلت إليه جامعة نايف للعلوم الأمنية، حيث اطلعتُ على جـــانب من هذه الأبحاث والدراسات، وهي قطعت شوطا مهمّا في هذا المجال.

ضرورة إحداث مرصد عربي للقطاع السمعي البصري.

المهندس باسل الزعبـي، مدير إدارة التكنولوجيا والتطوير
باتحاد إذاعات الدول العربية

لقد تمّ التركيز في هذا المحور على الواقع العربي فيما يخصّ البيانات والمعطيات الشخصية، ووقعت الإشارة إلى آليّات تحليل تلك البيانات والتعامل معها، وصعوبة توفّرها في المنطقة العربية، غير أننا نلاحظ أنّ منطقتنا تفتقر كذلك إلى الدراسات والبحوث المنهجية لاستخدام ومتابعة البرامج السمعية والبـــصرية، سواء تعلّق الأمر باستهلاك البرامج الخطّية أو اللاخطّية. أيضـا لا تتوفّر إمكانيات النفاذ إلى معطيات البيانات والتي نحتاجها لدراسة اتجاهات استهلاك المحتوى والخدمات، وهذا موضوع مهمّ بالنسبة إلينا لتطوير برامجنا، عبر آليّة تمكّننا من معرفة كيف يرغب المستهلك في أن يُقدّم له المنتَج الإعلامي، ذلك أنّ المنطقة العربية تزخر بمثل هذه المنتَجات، دون أن نعرف كيف يمكن توجيهها بفعاليّة إلى مختلف الشرائح، وكيف يمكن إعادة توجيه المحتوى نحو مختلف المنصّات التي نرغب في الوصول إليها reimpressing.

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ جائحة كوفيد 19 نموّا كبيرا في استهلاك المحتوى اللاخطّي، غير أنه توجد أخبار طيّبة تفيد بأنّ الإعلام الخطّي لا يزال يمثّل النسبة العظمى للمشاهدة، سواء في الدول المتطوّرة تكنولوجيا أو في بقية دول العالم. في بريطانيا مثلا 80 % من استهلاك المحتوى السمعي البصري هو استهلاك خطّي، من خلال منصّات البثّ الأرضي ومنصّات البثّ الرقمي، ومن شأن معلومة كهذه أن تذكّرنا بأنّ هناك واجبا علينا أن نحافظ عليه، في خضمّ الصراع الذي نحاول مجاراته لتحقيق التحوّل الرقمي والحضور على منصّات الخطوط اللاّرقمية.

بالنسبة إلى البث اللاخطّي، يتّصل الأمر بصورة سريعة بالأجهزة الذكية وتطوّر تكنولوجيا OTT، والفيديو تحت الطلب، وتوفّر خدمات سمعية بصرية مختلفة من خلال منصّات متعدّدة، سواء كانت تشاركية أو مشخصنة مثل Netflix/Amazon /Discovery واليوتيوب (YouTube)/ TikTok، بالإضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي. بالنسبة إلى الوضع القائم كذلك، جرى الحديث عن اختلاف آليّات وتراخيص خدمة البثّ عند الطلب VoD، إذ لا يوجد نمط واحد لكلّ البلدان، بل نلاحظ أنّ بعض الدول في إطار عملية التنظيم regulation أصدرت توجيهات بأنْ يضمن كلّ مشغّل خدمة نسبة وطنية محدودة من برامجه، ممّا يساعد في تطوير المحتوى المحلّي. هذا الأمر لا يزال بعيدًا عنّا في العالم العربي لكنه معمول به في أوروبا. بعض شركات تقديم الخدمة عند الطلب لا تزال في مرحلة التنظيم الذاتي self regulation ولا توجد عليها التزامات، وفي أحسن الأحوال هي مطالبة بأن تعلن عن مكان وجودها وعن الجهة المسؤولة فيها داخل الوطن،

وبعضها ليس له مكاتب. طبعا هناك من يفكّر في فرض رسوم تجارية على هذه المنصّات. وفيما يخصّ تلقّي الشكاوى، فإنّ معظم الدول لا تضع آليّة ملزمة لذلك، ويقع الاكتفاء في إطار التنظيم الذاتي للمنصّات باستخدام نماذج للإعلان عن الأضرار.

هناك أيضا مجموعة من التحدّيات التي سنواجهها في العالم العربي، وهي حماية المشاهد واحترام حقوقه المتمثّلة في حماية الخصوصيّة وحماية الطفولة والمراهقين، سواء فيما يتعلّق ببياناتهم الشخصية أو بالبرامج الموجّهة إليهم، وهناك أيضا خطاب التمييز والكراهية وقضية الإرهاب وكيفية التوازن فيها بين حماية الخصوصيّة وانتشار الإرهابيين من خلال النفاذ إلى تلك الخصوصيّة، إضافة إلى مسألة حماية الثقافة الوطنية والدينية للمجتمعات العربية. فأغلب المجتمعات العربية تلتقي في سعيها للمحافظة على قيمها، بعيدا عن الأفكار الغريبة على دينها وثقافتها، ثمّ هناك دور المؤسسات الإعلامية العمومية في استبقاء دورها في مجال التثقيف والتوجيه الإعلامي تجاه الأطفال والشباب وصغار السنّ والأمّيين عند استعمالهم للشبكات والمنصّات. هذا عبء كبير يقع علينا، مثل عبء مواجهة الفايك نيوز والمعلومات المضلّلة والحملات الإعلامية الممنهجة التي تتعرّض لها دولنا العربية بأشكال مختلفة، سواء كانت لأغراض اقتصادية أو سياسية، والحدّ من تدخّلات الفضاء الخارجي في المنطقة العربية، والأهمّ من ذلك الحسابات الوهميّة (BOTs) كجزء من تلك الحملات.

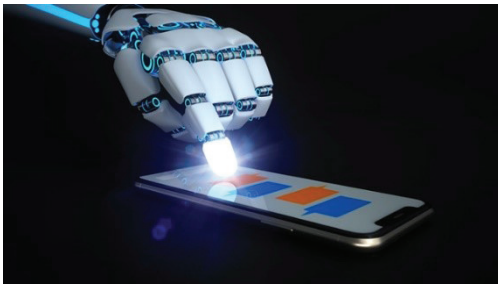

وفي سياق التحدّيات التي تقع على المنطقة العربية، تحتلّ مسألة تطوير صناعة المحتوى الرقمي المحلّي مكانة هامّة لضمان الحضور على مختلف المنصّات، وكذلك مسألة تنظيم قطاع الإعلانات على الإنترنت، وتمويل القطاع السمعي البصري، سواء العمومي منه أو الخاص، وحماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر، وتنظيم قطاع البثّ عند الطلب، وكيفية التعامل مع الشركات الأجنبية والمحلّية لضمان المنافسة العادلة وحماية المنتَج المحلّي والمشاهدين، وإلزام المنصّات بأن يكون هناك محتوى محلّي ضمن الباقة التي تبثّ في المنطقة العربية. كذلك تنظيم

قطاع شركات الإنتاج السمعي البصري وإحداث التكامل بينها وتوفير الدراسات في الغرض، بحيث يكون إنتاجها موائما للمجتمعات العربية، ويكون شاملا لمختلف الموضوعات themes التي يحتاجها المجتمع العربي، مع تحديد منصّات التوزيع ومواكبة التشريعات في الميدان السمعي والبصري، وتنظيم قطاع الخدمات الرقميّة، سواء ما تعلّق منه بالبرودكاست أو الفيديو تحت الطلب أو التوزيع أو الموبايل والإنترنت. (Broadcast/ VoD/ Distributor/ Mobile & Internet).

ومن مظاهر هذا الوضع القائم، وجود جهات تنظيمية مختلفة قد تتقاطع في بعض الأحيان وقد لا تجد التنسيق المناسب بينها في أماكن أخرى، ويتعيّن بناءً على ذلك، تحديد دور المشرّع السمعي البصري ومختلف الجهات التشريعية ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي، ونحن في كلّ هذا نتطلّع إلى التجارب العالمية، وأساسا منها التجربة الأوروبية ممثّلةً بالمرصد السمعي البصري الأوروبي.

هذا المرصد هو قديم، ويعمل باستمرار على تطوير أهدافه، وآخر تحديث له تمّ في السنوات الأخيرة قصد إطلاع القائمين عليه على أهمّية المعلومات والبيانات التي تخصّ الصناعة السمعية البصرية وحرصهم على تشكيل صورة واضحة للسوق الإعلامية في أوروبا واتجاهاتها. ومن أهداف المرصد جمع ومعالجة المعلومات والإحصاءات المتعلّقة بالقطاع السمعي البصري، سواء كانت قانونية أو اقتصادية أو برامجية. إذن هناك حاجة لمثل هذه البيانات التي من شأنها وضع الاستراتيجيات ورفع الأعلام الحمراء أو الخضراء التي تراها مناسبة. والقائمون على المرصد على دراية بأنّ الأمر مُضْنٍ ومتشعّب ولا يمكن أن يتمّ إنجازه من قبل المرصد وحده. لذلك وضعوا أدوات متنوّعة للتنفيذ غير مبنيّة على عمل مهنيّ المرصد، ولكن من خلال التعاون مع مراكز مختلفة من القطاعين العام والخاص. لذا فإنّ عمل موظّفي المركز يعتبر عملا بسيطا، قوامه المتابعة والتنسيق بين مختلف الجهات العاملة في الحقل السمعي البصري في أوروبا.

وبناء على كلّ ما تقدّم، وفي ضوء ما تمّت إثارته من قضايا الإعلام العربي، نتبيّن ضرورة إنشاء مرصد عربي لمتابعة التطوّرات في المشهد السمعي البصري المنطقة العربية. ويمكن لهذا المرصد متابعة الوسائل الواردة في أهداف مرصد الاتحاد الأوروبي، مع إضافة عدد من المهامّ الأخرى حسب ما يراه الخبراء والمختصّون في هذا المجال. كذلك متابعة ورصد المحتوى غير القانوني وتقديمه للجهات القانونية للبتّ في مدى قانونيته، وفي هذا الباب، تحتاج المنطقة العربية إلى قوانين شاملة وإلى قاعدة بيانات لتطوّر القوانين في العالم العربي والتنسيق بين الدول العربية. وفي المستوى القانوني والتنظيمي، يمكن للمرصد أن يلعب دور المعالج لقضايا المحتوى تحت الطلب، بالاعتماد على آليّات للتعامل مع الشركات العملاقة، والنظر من خلال ذلك في تطوير

الإعلام العــربي. ويكون هدف المرصد ضمن هذه الخدمات مقتــصرا على الرصـــد والإبلاغ عمّــا قد يحدث من إخلالات للمبادئ المتّفق عليها، أي أنّ المعالجة القانونية للمخالفات تتكفّل بها كلّ دولة عربية على حدة.

هذه هي إذن الأهداف والأدوار، فضلا عن إعداد بحوث ودراسات من نوعين: بحوث عامة تغطّي مجمل القطاع السمعي البصري اللاخطي وتتاح للعموم، وبحوث ذات قيمة تجارية تخدم أصحاب المصلحة، من شركات وقنوات إعلامية وتلفزيونية ومنصّات رقميّة تعرض للبيع فتكون بذلك أحد مصادر تمويل المرصد.

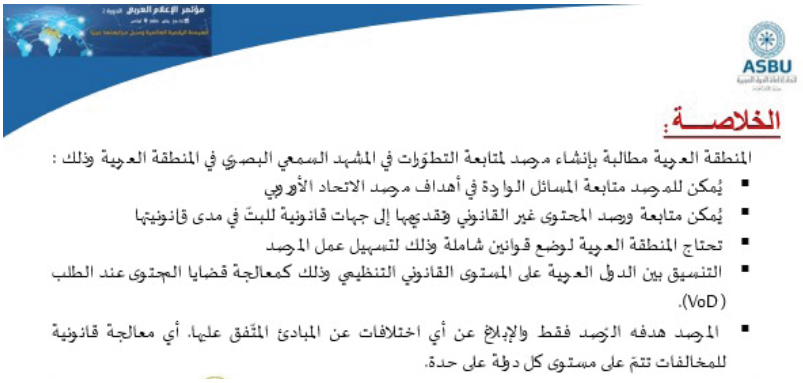

ومن الناحية الإجرائية، ينبغي دعوة المختصّين والمهتمّين في هذا القطاع إلى إعداد دراسة جدوى وإعداد الأنموذج العملي والمالي للمرصد، بما في ذلك تكاليف الإنشاء والتشغيل ومصادر التمويل، على أن تعرض تلك الدراسة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ولست أدري إنْ كان الأمر يتمّ على هذا النحو أم لا. أرجو ألاّ أكون جانبت الصواب في ذلك. وفيما يتّصل بتركيبة الأعضاء، فلا بدّ أن يراعى فيها التنوّع، فيكون هؤلاء الأعضاء من الإذاعيين في القطاعين العام والخاص، مع تمثيل جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصّصة ذات العلاقة، وهيئات تنظيم الإعلام وهيئات تنظيم الاتصالات وجميع الجهات المعنيّة. كما يجب الانتباه إلى مسألة سبل التمويل وضبط الموازنة لكي لا يتمّ تضخيم مرافق العمل العربي المشترك، ونحن نعلم حرص جامعة الدول العربية على ضبط النفقات وتخفيض الموازنة. ولعلّه من السابق لأوانه ضبط الهيكل التنظيمي، غير أنه يجوز لنا بصفة مبدئية التفكير في مجلس أمناء يعيّنون بشكل متوازن من الدول العربية وجهاز تنفيذي مصغّر. أمّا فيما يتعلّق بالمرجعيات القانونية، فلديّ أسئلة أكثر منها أجوبة بخصوص المظلّة التي سيعمل تحتها هذا المرصد، دون أن يقع تحويله إلى آلة بوليسية على الإعلام!

ملخّص

أكّد المهندس **باسل الزعبي** ضرورة إنشاء مرصد عربي للقطاع السمعي البصري، وهو يرى أنّ المنطقة العربية تفتقر إلى الدراسات والبحوث المنهجية لاستخدام ومتابعة البرامج السمعية البصرية، سواء لاستهلاك برامج الخطّي واللاخطّي، كما لا تتوفّر إمكانيات للوصول إلى معطيات وبيانات نحتاجها لدراسة استهلاك المحتوى. وأشار إلى أنّ هناك مجموعة من التحدّيات في العالم العربي لحماية المشاهد واحترام حقوقه، وتتمثّل خاصة في حماية الطفولة والمراهقين، التمييز وخطاب الكراهية، العنف والإرهاب، حماية الثقافة الوطنية والدينية للمجتمعات العربية، التثقيف والتوجيه الإعلامي في استخدام هذه المنصّات، وأيضا بالنسبة إلى الأخبار الكاذبة والحملات الإعلانية الممنهجة ضد الدول العربية، وبالتالي ضرورة تطوير صناعة المحتوى المحلّي والعربي الرقمي وتمويل قطاع السمعي البصري الحكومي، وحماية حقوق الملكية الفكرية والنشر وتحديد كيفية التعامل مع الشركات الأجنبية، إضافة إلى ضرورة تنظيم قطاعشركات إنتاج السمعي البصري والتشريعات التي تخدم بناء المحتوى، خاصة قطاع الخدمات الرقميّة. ودعا المحاضر إلى إنشاء مرصد عربي لمتابعة التطوّرات في المشهد السمعي البصري، مع التنسيق بين الدول العربية والتعامل مع الشركات العملاقة لتطوير خدمات السمعي البصري، وتوكل إلى هذا الهيكل مهمّة رصد المحتويات التي تختلف عن المبادئ المتّفق عليها والمخالفات القانونية على مستوى كلّ دولة، وتقديم بحوث موجّهة إلى القنوات التلفزيونية المنصّات الرقميّة. وتتكفّل بها جامعة الدول العربية من حيث المصادر المالية والتمويل.

مدير الحوار:

نختم هذه السلسلة من المداخلات مع

الدكتور رياض كمال نجم الخبير الإعلامي السعودي:

نحو إنشاء منصّات عربية كخيار آمن للمنطقة العربية

سأتحدّث عن المواضيع التالية، آملا أن أعطيكم شيئا من الأمل، مثلما ألمح إلى ذلك الوزير أحمد عسّاف:

- الوضع الراهن
- إمكانية الاستغناء عن المنصّات الدولية
- الحاجة إلى منصّات عربية
- مواصفات المنصّات المطلوبة
- الجهات المقترحة لإنشاء المنصّات
- التعايش مع أو مواجهة المنصّات الدولية
- الخطوة التالية.

بالنسبة إلى الوضع الراهن للمنصّات التلفزيونية الرقميّة تحت الطلب، قد أفاجئ الجميع بالقول إنه توجد حوالي 30 منصّة في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط تبثّ برامجها التلفزيونية، وطبعا ما هو عربيّ منها ومؤثّر، مجموعة قليلة مثل: منصّة شاهد أو جوّي التابعة لشركة الاتصالات السعودية، أو روتانا أو Watch It الموجودة في مصر.

وتتوزّع المنصّات الدولية على ثلاثة أنواع. أوّلا العمالقة الدوليون ونحن نعرفهم جميعا، نتفليكس/ أمازون برايم/ جوجل / يوتيوب/ أبل تي في. هـؤلاء الخمسة هـم الأساسـيّون. الفـئة الثانية مكوّنة من المنصّات التي أنشأت بعض المراكز الخاصة بها محلّيا لخدمة المستخدمين العرب، وهناك فئة ثالثة موجودة في المنطقة ولدى بعض منصّاتها عدد جيّد من المشتركين، لكنها لا تركّز محليّا على التوطين أو التسويق.

لنبحث بدايةً في سرّ قوّة المنصّات العملاقة. نتفليكس في عام 2021، فقد أنفقت ما يصل إلى 15 مليار دولار أمريكي في الإنتاج. المجموعات الخمس الأخـرى الكبيرة في العـالم أبل تي في وBOMAX وديزني بلاس وأمازون وبرايم فيديو فهي أنفقت مجتمعة في السنة نفسها 21 مليار دولار، بحيث يرتفع مجموع ما أنفقته هذه المنصّات إلى 36 مليار دولار على الإنتاج الأصلي، وبالرغم من تناقص هذه الأرقام في سنة 2022، إلاّ أنها تظلّ أرقاما فلكية.

هذه المنصّات لها ميزتان تجعل منافستها أمرا صعبا. الميزة الأولى: هي الكمّ الكبير من المحتوى المتوفّر لديها في شكل مكتبات ضخمة تحوي منتوجا متنوّعا يُرضي جميع الأذواق. الميزة الثانية تمتّعها بقدرة كبيرة على الإنتاج الأصلي. نتفليكس مثلا هي الشبكة الأولى التي أدرجت محتوى عربيا، قبل أن تقوم بإنتاج محتوى أصلي في المنطقة العربية، ونحن لا ننكر

أنّ هذا المحتوى يستهوي فئة الشباب في العالم العربي، ثمّ إنّ جلّ محتواها الآخر مترجم إلى اللغة العربية، ما يعكس قدرة فائقة على التسويق.

وتوجد ثلاثة نماذج لعمل هذه المنصّات وطبيعة خدماتها في المنطقة العربية. الأول قائم على الاشتراك، والثاني على الإعلانات، والثالث هجين من النموذجين الأولين. وتظهره الشريحة المعروضة، كيف تتوزّع المنصّات الحاضرة في المنطقة العربية على النماذج الثلاثة المذكورة، حيث يغلب على المنصّات الغربية اعتماد نموذج الاشتراكات، بينما تعتمد المنصّات العربية الأنموذج الهجين، فتُخضع عادة المحتوى الجيّد للاشتراكات وتعتمد الإعلانات للمنتوجات الأقلّ جودة.

ويمكن أن نلخّص استراتيجية المنصّات العربية في نقطتين أو ثلاث، فهي تتنافس فيما بينها عبر نفس الطيف من المحتوى، بالرغم من أنّ (شاهد وجوّي تي في) لهما حضور كبير في العالم العربي، لأنهما مدعومتان من شركات كبيرة، الأولى من شركة الاتصالات السعودية، والثانية من مجموعة MBC. والميزة الثانية هي ندرة المحتوى المنتج خصّيصا لهذه المنصّات. فما يقع برمجته مخصّص أساسا للتلفزيون المفتوح free TV، ولكن يمكن لمشتركي المنصّات أن يتمتّعوا بميزة مشاهدة الحلقة الأولى من عمل درامي جديد، مثلا قبل يوم من بثّه تلفزيونيا، وهي طريقة ترويجية لجذب مزيد من المشتركين. أمّا الخاصية الثالثة فتتمثّل في غلبة المحتوى الترفيهي، حيث يكاد يكون المحتوى الوثائقي والثقافي غائبا، في حين تتّسم كثير من المنصّات الغربية بوفرة هذا النوع من المحتوى.

وفيما يتعلّق بمبرّرات إنشاء منصّات تلفزيونية عربية، فيَهُمّ الأمر المحافظة على الثقافة والقيم العربية، والحدّ من المحتوى غير المقبول أخلاقيا وثقافيا على المنصّات الدولية، كاللغة المبتذلة والجنس والعنف والكراهية، فضلا عن حماية الأطفال وتربيتهم بما يتوافق مع القيم العربية، وتشجيع الإنتاج المحلّي وتطوير أساليبه، والتحفيز على الإبداع وخلق مهارات بشرية في المجال السمعي والبصري، وكذلك بقاء الأموال في الدول العربية وعدم استنزاف العملة الصعبة لكثير من الدول، حيث تعتبر المشاهدة واستهلاك التلفزيون الأجنبي ضربا من الرفاهية.

أمّا مواصفات المنصّات العربية المطلوبة، فأن تكون قادرة على منافسة نظيراتها الدولية من حيث جودة المحتوى والصورة وأن يتمتّع محتواها بالتنوّع، وأن تكون مبنيّة على نموذج عمل قابل للاستدامة والاستمرار في خدمة المشاهد، وأن تكون فيها الإدارة والتشغيل مستقلّين عن تدخّل الحكومات قدر المستطاع، وأن تكون مملوكة من القطاع الخاص أو غير الربحي. ويمكن لهذه المنصّات المنشودة عربيا أن تكون على المستوى القُطْري أو الإقليمي العربي، وأن يخضع نموذجها العملي التجاري للدراسة المتأنية، بحيث تعتمد الأنموذج الأنسب، سواء كان نظام الفيديو تحت الطلب بالاشتراك SVOD أو بالإعلان AVOD أو النموذج الهجين.

ويمكن لنا أن نتعايش مع المنصّات الدولية، إذ لا حكمة ولا جدوى من حجبها، لكن يمكن وضع التشريعات التي تحدّ من المحتوى غير المقبول عليها، ووضع تشريعات خاصة بها على شكل توجيهات عربية direcvtives، تطبّق قُطْريا حسب قوانين كلّ دولة، وتحصيل ضرائب منها تتناسب مع مـــــدى التزامها بضوابط وتوجّهات الإعلام العربي، والتفاهم معها ليكون لديها حـــدّ أدنى من المحتوى العربي وليس المترجم إلى العربية، مع مطالبتها بأن تستثمر في الإنتاج الـــمحلّي.

هناك أيضا ما نسمّيه بالمراقبة الأبوية أو التحكّم الأبوي Parental control، وهو من السهل جدّا تجاوزه، لذلك يتعيّن وضع تشريعات مُلزمة لاحترامه.

ما هي الخطوات التالية في كلّ هذا؟ أنا أقترح أن تشكّل لجنة تعمل تحت مظلّة اتحاد إذاعات الدول العربية لوضع الإطار الأنسب من الناحية التنظيمية والناحية التجارية ونموذج العمل لهذه المنصّات، على أن تعطي هذه اللجنة خطوطا إرشادية لما هو مطلوب منها. ويمكن لهذه اللجنة أن تتألّف من كافة أصحاب المصلحة من التلفزيونات وشبكات التلفزيون العمومي في العالم العربي والهيئات التنظيمية، وأن يكون ثلث أعضائها من الخبراء المستقلّين الذين يمثّلون القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، ويقع رفع توصيات هذه اللجنة، وفقا للآليّات المتّبعة في اتحاد إذاعات الدول العربية، وصولا إلى أصحاب القرار في جامعة الدول العربية.

الأستاذ أحمد عسّاف :

لقد أعطانا المحاضر الأمل، فنحن بدأنا في هذا المجال وعندنا شيء مهمّ يمكن البناء عليه في المستقبل.

ملخّص

أبرز الخبير الدكتور **رياض كمال نجم** وجوب إنشاء منصّة عربية كخيار آمن للمنطقة العربية، للمحافظة على قيمها المشتركة، حيث توجد 30 منصّة في المنطقة العربية والشرق الأوسط تبثّ برامجها التلفزيونية، من بينها: شاهد، روتانا، watchit، أما على المستوى الدولي، فهناك منصّات عملاقة مثل نتفليكس، أمازون برايم، غوغل، يوتيوب، أبل تيفي، إلى جانب منصّات دولية أنشأت مراكز خاصة محلّيا لخدمة المستخدمين العرب.

وفي المنطقة العربية، فإنّ أنواع الخدمات التي تقدّمها هذه المنصّات عبارة عن اشتراك أو إعلانات أو كليهما معا، وتقوم استراتيجيتها على بعض النقاط منها: ميزة عرض مفتوح لمسلسل أو برنامج معيّن بهدف جلب المشاهدين. ويتوجّب على هذه المنصّات احترام القيم العربية والدينية، والابتعاد عن مواضيع الكراهية والتمييز والجنس. كما يتعيّن عليها الحفاظ على أموالها داخل البلدان العربية. ومن بين مواصفات المنصّات العربية التي نطمح إليها حسب المتحدّث: جودة المحتوى، وصناعة نموذج قابل للاستدامة المالية، وضرورة أن تكون مستقلّة عن الحكومات، خاصة في التشغيل والإدارة، ودراسة النموذج العملي الذي يعتمد، إمّا على الاشتراكات أو الإعلانات أو كليهما.

وينبغي لنا التعايش مع المنصّات الدولية ولكن بشروط، وليس من الحكمة حجبها، إذ نحتاج إلى تشريعات تحدّ من المستوى غير المقبول للمحتوى، مع المطالبة بأن يكون هناك حدّ أدنى من الاستثمار في المحتوى العربي، وتفعيل خاصية حماية ملكية وتسيير هذه المنصّات.

واقترح تشكيل لجنة تحت مظلّة اتحاد إذاعات الدول العربية تعنى بوضع الإطار الأنسب من الناحية التنظيمية والتجارية ونموذج لعمل هذه المنصّات.

النقاش

د. لمياء محمود ـ رئيسة لجنة الإذاعة باتحاد إذاعات الدول العربية.

هناك نقطة أساسية تتعلّق ببعث مرصد عربي للسمعي البصري وبإنشاء لجنة تكلّف بوضع الإطار المناسب لتنظيم عمل المنصّات في المنطقة العربية. أنا أثنّي على ذلك، ويتعيّن طرق الحديد وهو ساخن في حضور الكثير من أصحاب القرار في قيادات الهيئات الإذاعية العربية والكثير من التنفيذيين الذين يمكنهم أن يسيروا في هذا العمل. اتحاد إذاعات الدول العربية منظمة فاعلة، وله دور كبير في هذا المجال، وأملي أن يتمّ تجسيم هذين المقترحين تحت مظلّته.

أد. كريم بلقاسي

أودّ أن يقدّم لنا المهندس محسن الغمام مزيدا من المعلومات حول تنفيذ آليّة التنظيم من قبل الحكومات في إطار حماية المشاهد، وخاصة عندما يتعلّق الأمر باليافعين والشبان.

م. محسن الغمام مالك

أرى أنّ الأمر يتعلّق بمدى تدخّل الحكومات في التنظيم. والسؤال هنا، هل يمكن تنظيم المشهد الجديد وتعديله على النحو الذي تعدّل به المنصّات التقليدية؟ هذا هو الإشكال، فالمنصّات التقليدية كانت تعدّل من الحكومات، لكن مع الأوضاع الجديدة الناشئة عن الأون لاين on line ، اختلف المشهد وتغيّرت عديد المقاييس، والسؤال هل نعود إلى الوراء أم نمضي إلى تنظيم جديد ؟ الإجابة، تتمثّل في إيجاد توازن بين التنظيم القويّ المعدّل بالقوانين الصارمة والتعديل الذاتي، اعتبارا لإشكاليّات البيانات data والخوصصة وسائر ذلك من المستجدّات، وهذا التوازن يشكّل اليوم التوجّه الذي تتوخّاه أغلب الهيئات التعديلية في العالم.

أد. كريم بلقاسي

سؤالي إلى الأستاذ كريستوف لوكلارك يتّصل بإشارته إلى دعم التعاون بين أصحاب المصلحة من مؤسسات إعلامية ومتعاملين وغير ذلك من الأطراف، من أجل دعم خطّة عمل، بدلاً من وضع سياسة للتعاطي مع المنصّات. وفقا لوجهة نظري، أعتقد أنّ من الأفضل أن تتماشى خطة العمل مع سياسةٍ ما. ربما ما فهمته أنه يجب أن نركّز أكثر على التخطيط للأهداف الذكية التي يجب على أصحاب المصلحة تنفيذها داخل شركاتهم.

Mr Christophe Leclerq

"أنت تسأل عن التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة. نعم هذا يتجاوز الجمع بين التشريع والتنظيم الذاتي. أعتقد أنّ ذلك يدخل في الاستراتيجية الصناعية،

في العالم العربي، لديك سوق من 500 مليون شخص، وهي بذلك أكبر من سكان الولايات المتحدة، وأكبر من سكان الاتحاد الأوروبي. ففي الاتحاد الأوروبي كنّا 500 مليون، لكن خسرنا المملكة المتحدة. يمكنك أن تطوّر صناعة الأفلام على أساس السوق المحلّية، ومن ثمّ تقوم بتصديرها. هذا ما تفعله الولايات المتحدة. أنا لست خبيرا بالأفلام، ولكن أفهم أنهم يغطّون التكلفة في السوق المحلّية، ثمّ يمكنهم نشرها في مكان آخر بتكلفةٍ أقلّ. في بعض الأحيان، يمكنك أن تسمّيه إغراقا. نتفلكس نموذج مختلف قليلا. أعتقد أنّ تحقيق النتائج يتطلّب ثلاثة أشياء. الأوّل هو أن يكون لديك بالفعل سوق مشتركة في علاقة بالتنظيم المشترك وما شابه ذلك. الشيء الثاني هو الحصص، هذه هي التجربة الأوروبية. هناك طرق مختلفة للقيام بذلك. تحدّثنا عن ضرائب مختلفة، لكن المفتاح في تاريخ إنتاج الأفلام الأوروبية، كان التلفزيون دون توجيهات تهمّ الحدود. منذ 30 عاما، كان على مؤسسات البثّ الوطنية أن تلتزم بحصة محدّدة من الإنتاج المحلّي، والمقصود بالمحلّي أن يكون أوروبيا، ولذلك فيما يهمّ الموضوع الذي أثرته فإنّ كلمة محلّي لديكم تعني أن يكون إنتاجا عربيا.

النقطة الثالثة أن تكون قادرا على المنافسة، وهذا لا يعني أن تكون أيضا على الصعيد العالمي، فسوقك المحلّية كبيرة بما فيه الكفاية.

نور الدين صبري: جامعة سوسة

أتوجّه إلى الأستاذ كريستوف، بهذا السؤال. تمّ الحديث كثيرًا في هذا المؤتمر عن الإنتاج، أي صناعة المحتوى، وفي هذا الإطار، ألاحظ نوعا من التشابه بين الوضعين في العالم العربي وأوروبا في مواجهة الغزو العالمي، والأمريكي منه على وجه صريح. في رأيك هل هناك أمل لكي يصنع العالم العربي محتوى يتعدّى الاستهلاك الداخلي ويرقى إلى الاستهلاك العالمي.؟

Mr Christophe Leclerq

أنا متأكد من أنّ المنظمة العالمية للفرنكوفونية ترغب في التعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية لتوفير الترجمة من الفرنسية وإليها.

أ. أحمد العطاري

أضع ثلاث كلمات، وأعتقد أنّ هذا مفتاح النجاح لإعادة هيكلة فلسفتنا التنظيمية والطريقة التي نتناول بها هذا الموضوع. بادئ ذي بدء بناء القدرات الداخلية. النقطة الثانية جمع البيانات من قبل السلطات المسؤولة عن وضع السياسات لمعرفة أسواقنا، ومراقبة ما يحدث فيها. والنقطة الثالثة امتلاك القوّة التفاوضية من خلال الشراكة العربية.

د. عبد الرزّاق المرجان

أودّ أن أوضّح أنّ المنصّة العربية التي يُعتزم إقامتها وفقا لما تفضّل به الدكتور رياض نجم يفترض أن يكون من بين أهدافها الوقاية من الجريمة، لأنكم على علم بالتطرّف وبالجرائم التي تُرتكب عبر المحتويات المتطرّفة. لذلك على هذه المنصّة أن تكون داعمة للوقاية من الجريمة باعتبار ذلك من أهداف التنمية المستدامة، بحيث نقلّل عليها من أيّ عنف داخل الدول العربية بأكملها.

د. رياض كمال نجم

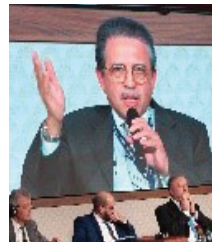

لنكن واقعيّين، إنّ إنشاء منصّات عربية للتلفزيون تحت الطلب ليس بالأمر السهل، فالمحتوى باللغة الإنجليزية في العالم أكثر بكثير من المحتوى العربي، وما نسعى إليه هما هدفان أساسيان: أوّلا حمايتنا من المحتوى غير المقـــبول في المنصّات العالمية، ثانيا رفع مستوى المحتوى العربي في منطقتنا قياسًا للمستويات الحاليّة، سواء على المنصّات المتخصّصة أو المنصّات العالمية.

وقائع الجلسة الختامية للمؤتمر

- كلمة الوزير الجزائري للاتصال (سابقا): الأستاذ محمد بوسليماني
- تقديم إعلان المؤتمر الذي أعدّه :

Dr. Giacomo Mazzone، الخبير الدولي للإعلام والاتصال

والمهندس حسن رضا سيّد حسن الرئيس التنفيذي لشركة "ماستر ميديا"

- اختتام أعمال المؤتمر من قبل الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، رئيس الاتحاد، الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية

وفيما يلي التفاصيل :

الأستاذ محمد بوسليماني

وزير الاتصال (سابقا) - الجزائر

إنّ الأمر يتطلّب تغييراً عميقاً في تعاملنا المؤسساتي، وإعادة النظر في رؤانا تجاه استعمالات الوسائط الإعلامية، وليدة التطوّر التكنولوجي.

من الضروري وضع استراتيجية موحدّة في التعامل مع شركات التكنولوجيا الرقميّة العالمية، خاصة ما تعلّق من حيث المحتوى الإعلامي واتخاذ قرارات عربية مشتركة وسريعة.

...أضــحى هذا المؤتمر تظاهرة إعلامية متفرّدة ومميّزة، من خلال ما تتضمّــنه وما تطـرحه من أمّهات القضايا في المجال الإعلامي والاتصالي واستضافتها لأبرز النخب العربية والعالمية.

وأعبّر عن امتناني الكبير بوجودي والوفد المرافق لي، على هذه الأرض الطيبة، تونس الخضراء، التي احتضنت دوماً، بضيافتها المعهودة، أبناء الوطن الكبير لبحث شؤون حاضرِهم ومستقبلِهم.

لقد أدّى التـــطوّر الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العالم الحـــديث، إلى حدوث تحوّل كبير في مفهوم الأمن، نتيجة اعتماد الدول المتزايد على هذه التكنولوجيا في مختلف قطاعات الحياة، وإلى ظهور تهديدات جديدة ومكثّفة، وسَّعَت من مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً مختلفة: اقتصادية، سياسية، بيئية، مجتمعية...الخ.

فبقدر ما كانت الحلول التي وفّرتها الثورة الرقميّة والتسهيلات التي منحتها، بقدر ما كان لهذا الواقع الجديد تأثيرات جانبية عميقة على البلدان التي لم تساهم في التغيير واكتفت بموقع المستهلك المتفرّج.

إنّ الأمر يتطلّب تغييراً عميقاً في تعاملنا المؤسساتي، وإعادة النظر في رؤانا تجاه استعمالات الوسائط الإعلامية، وليدة التطوّر التكنولوجي.

وفي هذا الموضع، أنوّه بالجهود الحثيثة ومساعي جامعة الدول العربية لتوحيد الصفّ العربي في التعامل مع عمالقة التكنولوجيا، والعمل لمواجهة الهيمنة الرقميّة التي تفرضها هذه الشركات العالمية، ونثمّن جهود اتحاد إذاعات الدول العربية في تنظيم هذا المؤتمر الثاني وحُسن اختيار موضوعه تحت شعار " **الهيمنة الرقميّة العالمية وسبل مجابهتها عربيا** ".

من هنا تكمن أهمّية التفكير ثمّ العمل، إضافة إلى ما هو جاري الإعدادُ له، على إيجاد آليات على المستوى القُطري والعربي، تضمنُ الرصد الدائم والبحث في ميادين استعمالات التكنولوجيات الجديدة للإعلام وللاتصال.

يعيش العالم اليوم حقبة التحوّل الرقمي التي فتحت آفاقا جديدة وتحدّيات كبيرة، أهمّها توجّه الجمهور العربي إلى المنصّات الرقميّة التي اكتسحت مجتمعاتنا، وأصبحت تسيطر على المشهد الإعلامي، هذا بالإضافة إلى هيمنة شبكات التواصل الاجتماعي على السوق الإعلامية، واستحواذها على النصيب الأكبر من حيث عدد الجمهور والحصص الإعلانية.

وإزاءَ هذه التحدّيات التي تفرضها هذه الهيمنة الرقميّة، بات من الحتمي علينا جميعا أن نتّخذ خطوات جدّية للحدّ من الأضرار الناجمة عن ذلك، فمن الضروري وضع استراتيجية موحّـــدة في التعامل مع هذه الشركات من كلّ الجوانب، خاصة ما تعلّق من حيث المحتوى الإعلامي واتخاذ قرارات عربية مشتركة وسريعة.

إنّ هذا العالم الرقمي، الغريب والمتجدّد، جعل من القابلية للعطبِ أحد الهواجس التي تعاني منها الدول، التي وجدت نفسها في حالة حرب دائمة مع فواعل، يمتلكون المهارة والوسيلة المعلوماتية، ولهم القدرة على توظيفها لاختراق كلّ أنظمة الحـــماية للقطاعات الحسّاســـة، مهما كانت القدرات والاحتياطات الأمنية المتوفّرة.

فالجرائم المستحدثة في الفضاء السيبراني من شأنها المساس بالأمن القومي، إن لم تُفعّل اليقظةُ المعلوماتية، وذلك عن طريق المراقبة المستمرّة لهذا الميدان، حتى يتمّ الاستباق في وضع الآليات الكفيلة للتأقلم مع التحدّيات التي تفرزها التطوّرات التكنولوجية.

إنّ ما يحدث على أرض الواقع اليوم، يتطلّب من الدول مراجعة قوانينها، ومن ضمنها قانون حماية البيانات الشخصية، الأمن السيبراني، والهويّة الرقميّة، بالإضافة إلى كلّ ما يخصّ التطوّر التكنولوجي، من أنظمة وتشريعات لضمان الحماية الرقميّة للجميع.

إنّ تبادل الخبرات والتجارب في مواجهة مخاطر الجرائم السيبرانية، ووضع آليات عمل عربية صارمة سيُمكّنُ من الحماية اللازمة من أيّ اختراق للشبكات المحلّية وتأمين سلامتها.

إنّ بلادي التي نجحت في تنظيم أوّل قمّة عربية رقميّة شهر نوفمبر 2022 لن تدّخر جهدا لإنجاح الجهود المشتركة، لاسيما على مستوى اتحاد إذاعات الدول العربية، من أجل ابتكار وإعمال أنجع الطرق لمجابهة الهيمنة الرقميّة العالمية.

وتماشيا مع هذا التوجّه، فإنّ الجزائر تعمل على استحداث منظومة قانونية ملائمة وإيجاد مؤسسات متخصّصة تُعنى في الأساس بضمان أمن البيانات ومصداقية المعلومات وتفعيل دور الإعلام، بما فيه الرقمي، لاسيما عن طريق التكوين المكيّف مع ما استحدثته الثورة الرقميّة.

في الختام يسعدني أن أجدّد التعبير وأسمى التقدير لمعالي الأخ الفاضل عبد الرحيم سليمان المدير العام لاتحاد اذاعات الدول العربية على الجهود المميّزة التي تمّ بذلها لإنجاح هذه المؤتمر، الذي نتمنّى أن يكون لبنة في وضع تصوّر شامل وموحّد لمواجهة الهيمنة الرقميّة لكبرى الشركات الإعلامية العالمية، في إطار تعاونٍ عربيٍ مشتركٍ وفعّال، من أجل حماية مصالحنا المشتركة وقيمنا ومبادئنا ومجتمعاتنا العربية...

إعلان المؤتمر
التوجيهات والتوصيات

بناءً على تكليف مجلس وزراء الإعلام العرب اتحاد إذاعات الدول العربية، بتقديم تصوّرٍ كامل حول مقاربة عربيّة متكاملة وموحّدة لكيفية تنظيم علاقات الدول العربية مع الفضاء الرقمي والشركات الكبرى العاملة في هذا المجال،

وتنفيذًا لقرارات مجلس وزراء الإعلام العرب، فقد خصّص اتحاد إذاعات الدول العربية برنامج المؤتمر الثاني للإعلام العربي الذي عُقد في تونس يومي 13 – 14 يناير /كانون الثاني 2023 في إطار فعاليّات جمعيّته العامّة (42) لبحث موضوع "الهيمنة الرقميّة العالمية وسُبلِ مجابهتها عربيًّا"، على أن تُرفعَ توصياتُ هذا المؤتمر إلى اجتماع وزراء الإعلام العرب بالكويت في شهر مارس/ آذار 2023 لاتخاذِ القرارات المناسبة بشأنها.

في ضوء الأوراق والمداخلات القيّمة التي تمّ تقديمها خلالَ المؤتمر والمناقشات المكثّفة التي تَلَت كلَّ جلسة، اتّخذت الجمعية العامّة (42) لاتحاد إذاعات الدول العربية التوجّهات والتوصيات التالية لمجابهةِ هيمنة المنصّات الرقميّة العالمية، وتقترح اعتمادَها من قِبل جامعة الدول العربية كأساسٍ لتنظيمِ القطاع الإعلامي الرقمي،

مع التأكيد على معالجة هذه الإشكاليّات إقليميًّا وعلى النطاق العربي:

أوّلاً: في التعامل مع المنصّات الرقميّة العالمية:

- تطوير استراتيجيّةٍ متكاملة وموحّدة للتعاملِ مع المنصّات الرقميّة العالمية، بناءً على دراسةِ أفضلِ النماذجِ الدولية في التعامل مع هذه الشركات.

- وضعُ دراسةٍ فنّية لجمع البيانات المطلوبة عن أنشطةِ الاقتصادِ الرقمي في المنطقة العربية، وبناءُ قواعدِ بياناتٍ إلكترونيّة متكاملة تحتوي على المعلومات والبيانات المتعلّقة بالأنشطة في مجال الاقتصاد الرقمي لتحديد القيمة الفعليّة للأنشطة الإعلامية للمنصّات الرقميّة العالمية في المنطقة العربية ككلّ، وعلى صعيد كلّ دولة عربية، للوصول إلى النتائج الاقتصادية المرجوّة.

- أولويّةُ وأهميّةُ التركيز على تأطير البعد التشريعي في تنظيم العلاقة القانونيّة مع المنصّات الرقميّة العالمية، من خلال آليّات العملِ العربيّ المشترك، بتحرّكٍ عربيّ جماعي متزامنٍ ومنسّقٍ في الطرح، والوصول إلى إطارٍ تنظيميّ واضح، بما يحقّق معالجة المواضيع التالية:

  - إيجادُ آليّة لتعويض وسائل الإعلام العربية المنتجة للمحتوى، بكافة أنواعه، عن الربح المالي الفائت الذي يذهب إلى المنصّات الرقميّة العالمية، من خلال منصّاتها وتطبيقاتها التي تعرض هذا المحتوى، ويؤثّرُ سلبًا على الاستدامة الماليّة لوسائل الإعلام العربية.

  - إيجادُ آليّةٍ لتعويض الحكومات عن العوائدِ الضريبيّة الفائتة عمّا تجنيهِ المنصّاتُ الرقميّة من أرباح من خلال نشاطاتها الإعلانيّة، مثل تسليع وبيع بياناتِ مستخدميها في المنطقة العربية للمُعلنين. كخطوةٍ أولى في هذا الاتجاه، سيكون من الأساسي تحديد وفقًا للمعايير الدولية- البيانات الشخصية التي لا يمكنُ استغلالُها بأيّ حالٍ من الأحوال، وإجراءاتِ الحصول على موافقةِ المستخدمين لاستغلالِ البيانات الشخصية غير الحسّاسة.

  - تحديدُ الحقوقِ والواجبات بين الدول والشركات الرقميّة، كإلزامِ شركاتِ التواصل الاجتماعي بوضعِ آليّةٍ شفّافة بكلّ دولة،أسوةً بعمليّة التحاسبِ الضريبيّ للشركات الخاصّة غير الرقميّة.

  - إلزامُ شركاتِ التواصل الاجتماعي بالتصريحِ عن آليّةِ الحفاظِ على أمنِ وسرّية بيانات المستخدمين في أيّ دولة، وإثباتِ عدم استخدامها بطريقةٍ غير شرعيّة وقانونيّة.

- التأكيدُ على الشفافيّة في التعامل، مع رصدِ المحتوى المُسيء وتعريفه بطريقةٍ واضحة، وتحديدُ الإجراءاتِ الوقائيّة للحدّ من انتشاره.

- وضعُ وتفعيلُ قوانينَ محلّيةٍ مُلزمة تضمن سرعةَ استجابة شركات وسائل التواصل الاجتماعي في حذفِ المحتوى المخالف للقوانين الوطنيّة، مثل الحثّ على العنف والكراهيّة، التفرقةِ والتمييز على أسُسٍ عنصريّة أو جندريّة أو مناطقيّة، والأخبار المغلوطة والمضلّلة، والمحتوى المنافي للأخلاق والآداب، والذي يؤثّر سلبا على المجتمعات العربية، خاصة الأطفال والشباب، ويهدّد السلم الأهليّ وينشر الإرهاب والتطرّف الديني والعقائدي، والجرائم الإلكترونية، مثل سرقة البيانات والابتزاز والتحرّش الجنسي.

ثانيا: الإجراءات التحفيزية والإصلاحية على المستويات الدولية، الإقليمية والوطنية:

العمل على تنميةٍ إعلامية شاملة تعزّز قدرة الصناعات الرقميّة العربية وإداراتها على الابتكار، والنهوض بنوعية المحتوى والخدمات الإعلامية العربية، من خلال مجموعة من الإجراءات التحفيزية والإصلاحية على المستوى الوطني، تستهدف البيئة التشريعية الناظمة للعمل الإعلامي. يجب وضع الخطط الوطنية في إطار الإستراتيجية الإقليمية الموحّدة، وخاصّة بالنسبة إلى بثّ وتوزيع المحتوى، وإقامة نظام مشترك لقواعد العمل، وذلك من خلال:

- المشاركة النشطة في المنتديات الدولية، حيث يدور النقاش حول حوكمة الإنترنت، ممّا يعمل على إيصال الصوت العربي والاحتياجات العربية إلى هذه المحافل، لمحاولة التأثير على القرارات المستقبلية وفقًا لمصالح المنطقة العربية.

- تطوير أنظمةٍ ضريبية إقليمية متّسقة ومتماسكة لمواجهة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وإيجاد حلّ لمواجهة التحدّيات الضريبيّة الناشئةِ عن التحوّل إلى الاقتصاد الرقمي.

- إدخال تعديلات على النظام الضريبي بالدول العربية ليشمل الشركات التي ليس لها وجود مادي، ولاعتماد نظام ضريبيّ قائم على مدى وصول خدمة رقميّة معيّنة واستخدامها بين مواطني بلدٍ معيّن، بما يضمن خضوعها لقوانين الضرائب المحلّية، بحدٍّ أدنى مقترح قدره 15 %، من أجل أن تكون قادرة على القيام بذلك، تحتاج المنطقة العربية إلى بناء آليات قياس دقيقة لتدفّقات الإيرادات من المنصّات في كلّ بلد معني.

- تحديث القوانين المنظّمة للعمل الإعلامي، بما يواكب التغيّرات التقنيّة المتسارعة ويعالج أيّ فَجَواتٍ تنظيميّة نشأت بسبب التطوّراتِ التقنيّة. كذلك العمل على تحسين القوانين الإقليمية المتعلّقة بحقوق التأليف والنشر وحماية الملكيّة الفكرية.

- استحداث تشريعاتٍ لأنشطةِ منصّاتِ الإنترنت في المجال الإعلامي تُعادل تلك المطبّقة حاليًا على وسائل الإعلام التقليدية، وتشريع ترخيص النشاط التجاري الرقمي بالتعاون مع الجهات المختصّة في قطاع التجارة. كلاهما وفقًا لمبدأ "تكافؤ الفرص المشترك" بين المشغّلين النشطين في نفس المجال.

- رفع الوعي بحرّية التعبير والرأي، والتمييز بينها وبين مفهوم خطاب الكراهيّة.

- تحديد االآليّاتِ المناسبة لمكافحةِ انتشار المنشورات الوهميّة والصورِ المحرّفة والأخبار الزائفة وخطابِ الكراهيّة، ولاسيما على وسائل التواصل الاجتماعي، وخلقِ آليّاتِ تبليغٍ عمليّة وفعّالة يمكن للأفرادِ استخدامُها عبر إنشاءِ مراصدَ رقميّةٍ محليّة و/ أو إقليميّةٍ مستقلّة، مسؤوليّتها المراقبةُ وتلقّي ورصدُ شكاوى المحتوى، وإبلاغُ شركاتِ التواصل الاجتماعي بها لاتخاذ إجراءاتٍ فوريّة.

- وضع الآليات المناسبة لمراقبة ومتابعة ما يتمُّ بثُّه من خلالِ منصّاتِ البثِّ التدفّقي مثلَ Netflix وشبيهاتها للمشاهدين العرب، وخاصّةً الأطفال والشباب.

ثالثًا: في تعزيز إنتاج المحتوى الرقمي العربي

لاستغلالِ القوّة الفريدة للغةٍ مشتركة بسوق يضمّ أكثرَ من 350 مليون شخص، يجبُ العملُ على تحديدِ استراتيجيّة تكامليّة بين الدول العربية لتعزيز إنتاج المحتوى العربي المستهدِفِ للمنصّات الرقميّة يكون على مستوى المنافسةِ القادمة من الخارج، وخاصّةً منها منافسة منصّاتِ الإنتاج والبثّ والتوزيع العالمية، والعمل على تطويرِ المحتوى الإعلامي العربي، خصوصًا المعروض على المنصّات الرقميّة:

- تخصيصُ ميزانيّاتٍ لدعم صناعة المحتوى العربي الهادفِ والبنّاء.

- تخصيصُ عائداتِ أيّ تشريعٍ أو اتّفاقٍ يحصلُ مع المنصّاتِ الرقميّة العالميّة الكبرى العاملة في مجال الإعلام لصناديقَ وطنيةٍ لدعمِ الإنتاج المحلّي، والمؤسّساتِ الإعلامية العامّة والخاصّة للنهوضِ بهذه الوسائل وتطويرها.

- مراعاةُ التغيّر الذي يطرأُ على أذواقِ الجمهور العربي وسلوكِهِ الاستهلاكي، والارتقاءُ بالجودةِ الفنّية للأعمال المقدّمة.

- تقديمُ محتوىً درامي عربي يقدّمُ أفكارًا أصيلة ومعاصرة، بعيدًا عن الاقتباساتِ الحرفيّة للأفكارِ الأجنبية، وإنتاجُ محتوى عربيّ يراعي القيمَ والعادات والتقاليد، ومحتوى رقمي هادف بقوالبَ مختلفة، مثلَ الإنتاج الوثائقي عالي الجَودة.

- استغلالُ تقنيّاتِ التصوير والتوليف والمؤثّراتِ البصريّة الراقية في تقديم الأحداث والفعاليّات على الهواءِ مباشرةً بطـــريقةٍ جذّابةٍ ومشوّقة تجـــمعُ بين خصائصِ الترفيه والقالبِ المعلوماتي.

- تطويرُ محتوى المدوّناتِ الصوتية العربية (البودكاست)، مستغلّينَ القوّةَ الفريدةَ للغةٍ عربيةٍ مشتركة.

- الدعوةُ إلى عقدِ مؤتمرٍ عربي يخصّص عنوانُه ومحاورُه لمناقشة المحتوى الرقمي، ويُستضافُ فيه أبرز صنّاع المحتوى في المنطقة العربية.

رابعًا: في تطوير منصّاتِ المشاهدة حسب الطلب والبثّ التدفّقي العربية

- ضرورةُ العمل الجماعي من أجلِ إنشاءِ منصّةٍ أو عدّة منصّاتِ مشاهدة حسبَ الطلب، ومواقع عربية موازية للشبكات العالمية.

- تعزيزُ قدرة مؤسّسات الإعلام العربي على الابتكار وتحويل نفسها إلى منصّاتٍ رقميّة.

- ضرورةُ التكامل بينَ منصّات المشاهدة حسبَ الطلب والتلفزيون، والاستفادةُ منها كظهيرٍ إلكتروني لعرض المحتوى الإعلامي.

- ضرورة إلزام المنصّات العالمية بتخصيص حدّ أدنى من المحتوى العربي ضمن المحتوى التي تقدّمه في المنطقة العربية.

- العمل على تحسين سعة وموثوقيّة الاتصال بشبكات الإنترنت، وهذا غير مضمون في جميع أنحاء المنطقة العربية، ممّا يشكّل حائلاً دون وصول الجميع إلى الخدمات الإعلامية الرقميّة بمستوى ونوعيّة خدمة مقبولة.

■ الاستفادة من خبرات بعض الدول العربية، وكذلك التجارب العالمية الرائدة من أجل رقمنة جميع المحتويات ذاتِ الصلة (المطبوعة والراديو والتلفزيون والسينما) باللغة العربية المنتَجة داخلَ المنطقة من أجلِ خلق تراثٍ مشترك للعالم العربي، للمحـــافظة على هذا التراث ولجعله متاحًا لأجيالِ المستقبل. يمكنُ أن يمثّلَ هذا التراث في نهاية المطاف قاعدةً لمنصّةٍ إقليمية (أو لشبكة من المنصّاتِ المحلّية التي تتبنّى بُنىً تحتيّةً تقنيّةً متناسقة وأنظمةً قابلةً للتشغيل المتبادل).

يجبُ أن تركّزَ الخطوةُ الأولى في هذا الاتجاه على تجنّبِ تشتيتِ التراثِ السمعي البصري العربي، والحفاظ على حقوق الملكيّة الفكريّة وملكيّتِها على المستوى الوطني، أو على الأقلّ داخلَ المنطقة العربية. بمجرّد فقدانِ هذا التراث، سيكونُ من المستحيلِ استعادتُه والاستفادةُ منه للمصلحةِ المشتركة.

خامساً: في تطوير العنصر البشري

■ كان العالمُ التماثلي في الماضي متعدّدَ الأبعاد ومحدَّدَ المكانِ والزمان. بينما يكادُ يكونُ العالمُ الرقميُّ الجديد أحاديَّ البُعد بدونِ تحديدٍ للمكانِ والزمان، ممّا يجعلُ أنّ لا غنى عن إدراجِ برامجَ تربيةٍ إعلاميّة في المنظومة التعليميّة العربية، تكونُ منسجمةً ومستدامةً ومرنةً في الاستجابة لتطوّرات صناعة الإعلام. يجب وضعُ مبادئَ توجيهيةٍ مشتركة لتعليم وتدريب الأطفال والشباب، والترويجُ لهذه المبادئ ليتمَّ اعتمادُها على المستويات الوطنية.

■ تنظيمُ دور الجامعات العربية ومؤسّسات البحث العربي للإسهام في تطوير خوارزميّاتٍ خاصّة تتعلّق بالأمن السيبراني، وإيجادِ منصّةٍ بحثيّةٍ عربية، لتشبيك الباحثين المهنيّين بأمن المعلومات، ورفعِ كمّ أو رصيد البحث العلمي إلى الأمام، وجعلِ نتائج البحث العلمي قابلةً للتطبيق.

■ تطويرُ أقسام الصحافة وكلّيات الإعلام لمناهجِها الأكاديمية لتشتملَ على مناهجَ تدعمُ تحسينَ كفاءةِ طلّابِ الإعلام فيما يتعلّقُ باستخدام التقنيّات الرقميّة، وإنتاجِ المحتوى الرقميّ والتفاعلي، وإدارةِ المنصّات الرقميّة، وتطبيقات الهواتف الذكيّة من خلال الاستعانة بالمحاضرات والدورات التدريبيّة التطبيقيّة.

■ بناءُ منظومةِ إعدادِ وتدريبِ وتطويرِ العاملينَ في إنتاج المحتوى الإعلامي، وخصوصاً الرقمي، على المستويات المحلّية والعربية.

- تعزيزُ تدريب الصحفيّين والمبدعين الإعلاميّين العرب المحترفين على وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامِ التقنيّات الحديثة ونماذج الأعمال الجديدة من أجل الارتقاءِ بمهاراتِهم وتطوّرِهم المهنيّ المستمرّ. على وجه الخصوص، ينبغي تدريبُهم على كيفيّة الحفاظ على الثقافةِ والهويّة والقِيَمِ الخاصّة بالمنطقة ليتمكّنوا من نقلِ ذلك عبرَ الوسائط الرقميّة.

- تحويلُ مؤسّساتِ الإعلام التقليدي الإقليميّة الحاليّة (وسائلُ الإعلامِ المطبوعة والتلفزيون والراديو...) إلى مؤسّساتٍ رقميّةٍ حديثة تتمتّعُ بمهاراتٍ إدارية مُناسبة، بما فيها خلقُ أدوار قيادية جديدة، مثل مسؤولي حماية البيانات وخبراء التقنيات الرقميّة.

-

سادساً: في حمايةِ البيانات والأمن السيبراني

من أجلِ تعزيزِ الثقةِ بالأدواتِ الرقميّة داخل المنطقة العربية. وفي سبيل خلقِ بيئةٍ رقميّةٍ آمنة، هناك العديد من التحدّيات التي يجبُ مواجهتُها وحلُّها:

- الدعوةُ إلى انضمامِ جميع الدولِ العربية إلى الدولِ الموقّعةِ على اتفاقيةِ مجلس أوروبا +108 بشأنِ حماية البيانات، ممّا يوفّرُ درجةً مناسبةً من الحماية للبياناتِ الشخصية (وكذلك غيرِ الشخصية)، كأسرع طريقةٍ للحصولِ على حمايةٍ فوريّةٍ مقبولة.

- وضعُ قواعدَ قانونيّةٍ محدّدة في جميعِ دولِ المنطقة من أجلِ الوصولِ إلى إطارٍ قانونيٍّ مشترك ومتماسك.

- صياغةُ معاهدةٍ عربية لحمايةِ البياناتِ الشخصية.

- إنشاءُ جمعيةٍ عربيّة للهياكل الحاميةِ للبياناتِ الشخصية، بهدف التشاورِ والرقابةِ على حُسنِ تطبيقِ قواعدِ حمايةِ البيانات.

- إشراكُ جميعِ أصحاب المصلحة في أنشطة الهيئاتِ التنظيميّة لحمايةِ البيانات وعمليّات الأمنِ السيبراني.

- منعُ إيواءِ بيـــاناتِ المواطنين والدولِ العربية خارجَ فضائِهم الســـيادي، والتوجّهُ إلى المنصّاتِ العالمية والضغطُ عليها، حتى تتمَّ حمايةُ البياناتِ العربية وطلبُ توطينها بالمنطقةِ العربية.

- إنشاء منصّاتٍ عربية، مستضافة داخلَ المنطقةِ العربية، للخدماتِ الرقميّة، وتحديد مبادئ واضحة للخدمات السحابيّة للبيانات، ولكافّة الخدمات المتعلّقة بالبنية التحتيّة للإنترنت في المنطقة، بما يضمن أمن الشبكات، وسلامة مخزون البيانات، وحماية البيانات في المنطقة العربية.

- تحسينُ ربطِ الشبكات والبُنى التحتيّة، والاستثـــمارُ في مراكز البياناتِ الكبرى، من أجلِ خلقِ البيئةِ التكنولوجيّةِ المناسبة لإنشاءِ حلولٍ ومنصّاتٍ إقليميّةٍ آمنةٍ ومأمونة.

- وضعُ وتنفيذ خطةٍ استراتيجيّة تحقّقُ الاستقلاليّة التكنولوجيّة الإقليمـــيّة، كما تقوم به بعضُ الدول والأقاليم في مجال الملاحة باستغلال الأقمار الصناعية مثلاً.

- استغلالُ التوجّهاتِ التكنولوجيّة الجديدة، كالذكاءِ الاصطناعي، لتوجيهِ مجالات البحث والتطوير، ومساندةِ الاستثمار حتّى يقعَ إنتاجُ حلولٍ وخدماتٍ عالميّةٍ عربيـــة وأخذُ الريادة.

- توعيةُ الطبقة السياسية بأهمّيةِ حمايةِ البيانات.

- تطويرُ ثقافة حماية البيانات الشخصيّة للمجتمعاتِ العربية والإعلامِ العربي.

- توعيةُ المواطنين على الأمن السيبراني، من خلالِ الدوراتِ التثقيفيّةِ بالمدارس منذُ المستويات الابتدائية.

اختتام المؤتمر

أبرز الأستاذ محمد بن فهد الحارثي رئيس الاتحاد، الرئيس التنفيذي لهيئة الاذاعة والتلفزيون السعودية أهمّية التوصيات الصادرة عن المؤتمر، وخاصّة ما يتّصل بتفعيلها على أرض الواقع، مثمّنا عمق وثراء النقاشات التي دارت على مدى يومين، بمشاركة خبراء وضيوف عرب ودوليين.

وقال إنه يجب ألاّ ننظر إلى الواقع العربي في هذا المجال بنظرة سوداوية، إذ هناك تقدّم حاصل على الصعيد العربي، وهناك آفاق رحبة لصناعة واقع جديد، بجيلٍ عربيٍّ جديد متفتّح وقادر على صناعة محتوًى متميّز.